جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علم التسيير

مذكرة ماجستير

التخصص: إدارة الأعمال

تسيير قطاع الصيد ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا

من طرف

ولد محمد محمود محمد المختار

أمام اللجنة المشكلة من:

دراوسي مسعود	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
ناصر مراد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
طواهر محمد تهامي	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
حشمان مولود	أستاذ محاضر، معهد تربية المائيات ببوسماعيل	عضوا مناقشا
خضراوي ساسية	أستاذة مكلفة بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، ديسمبر،2006

Nom du document : page de gard
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : abdelmoukaram
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 03/12/2006 23:09:00
N° de révision : 15
Dernier enregistr. le : 22/02/2007 16:35:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :64 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:46:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 1
Nombre de mots : 207 (approx.)
Nombre de caractères : 1 140 (approx.)

ملخص

تعتبرا لشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية، وذالك بسبب ما تحتويه هذه الشواطئ من الأصناف السمكية العديد والمرتفعة الأسعار عالميا.

وقد بقي الشعب الموريتاني لفترة كبيرة من الزمن يعزف عن هذه الثروة وذالك عائد إلي الواقع البدوي الذي كان يعيشه الموريتانيون حيث كانوا يعتمدون علي الثروة الحيوانية التي كانت تدفعهم إلي عدم الاستقرار وذلك بحثنا عن الكلأ والمرعي لهذه الحيوانات، لكن الجفاف الذي شهدته البلاد في السبعينيات فرض واقع آخر وهو أن أعدادا كبرة من المجتمع الموريتاني وجدت نفسها مضطرة إلي النزوح من الريف إلي المدن الشاطئية لتجد البديل الوحيد هو البحر الذي اتخذت منه سبيلا للعيش.

ومنذ تلك الفترة بدأت الدولة الموريتانية تهتم بهذا القطاع الحيوي من اقتصادها،حيث سعت إلا تطويره والحصول منه علي أكبر عائد ممكن، خاصة أن فترة الجفاف تزامنت مع تراجع كبير لصادرات الحديد التي كانت تحقق منها فائضا.

وقد جسدت موريتانيا سعيها في العديد من السياسات والإستراتجيات التي جعلت قطاع الصيد يلعب دورا لا باس به في التنمية الاقتصادية في البلد.

Nom du document : resime
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : ملخص
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 22/02/2007 20:18:00
N° de révision : 6
Dernier enregistr. le : 22/02/2007 20:41:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :23 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:42:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 1
Nombre de mots : 145 (approx.)
Nombre de caractères : 799 (approx.)

شكر

وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث لايسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لأستاذي الفاضل ناصر مراد على نصاءحه وإرشاداته النيرة التي مافتئ يقدمها لي وعلى استقباله لي في كل الأوقات ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة وعمال جامعة سعد دحلب بالبليدة، شكري موصول إلى كل الطلبة، كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

وشكرا.

Nom du document : remerssi
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث لايسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لأستاذي الفاضل ناصر مراد على نصاءحه وإرشاد
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 22/02/2007 17:20:00
N° de révision : 3
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 00:10:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :158 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:42:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 1
Nombre de mots : 54 (approx.)
Nombre de caractères : 302 (approx.)

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	القوى العاملة في الصيد التقليدي البحري وعدد المراكب	15
02	عدد السكان التابعين لتعاونية امحيجرات	20
03	المخزون السمكي النهري	26
04	إنتاج الأسماك الموريتانية(1898-1903)	29
05	استهلاك السمك الطري في بعض المدن الموريتانية لسنة 2001	56
06	صادرات الصيد إلى أوروبا واليابان وإفريقيا (1999-2004)	58
07	إنتاجية الأسطول الصناعي في فترة سياسة الرخص	74
08	صادرات الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية(2000-2004)	91
09	إنتاج قطاع الصيد خلال الفترة 1986 -1992	97
10	صادرات المنتجات السمكية خلال الفترة1989-1991	98
11	تطور النمو في قطاع الصيد ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	99
12	مساهمة الصيد في الناتج المحلي الإجمالي 1999-2004	105
13	نسبة الصادرات السمكية في إجمالي الصادرات(1999-2004)	106
14	صادرات الصيد حسب النوعيات(1998-2003)	107
15	تطور الغرامات والإتاوات(1999-2004)	108
16	عائدات الميزانية خلال الفترة(1999-2004)	109

Nom du document : referance de tableau
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : فهرس الجداول
Sujet :
Auteur : emmeine
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 26/11/2004 10:40:00
N° de révision : 15
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 00:09:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :69 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:41:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 1
Nombre de mots : 231 (approx.)
Nombre de caractères : 1 273 (approx.)

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

المقدمة 04
1- الثروة السمكية وأساليب استغلالها 09
1-1- الثروة السمكية 10
1-1-1- مفاهيم عامة 10
1-1-1-1- تصنيف الثروة 10
أولا – أسماك العمق 10
ثانيا – أسماك السطح 11
1-1-1-2- حماية واستغلال الثروة.....12
1-1-1-3- الإطار التاريخي لتمديد المياه الموريتانية.....13
1-1-2-الإمكانيات الصيدية لموريتانيا 14
1-2- أسباب الاهتمام بقطاع الصيد.....16
1-2-1- أسباب تأخر الاهتمام بقطاع الصيد.....17
1-2-2- العوامل التي أدت إلى الاهتمام بقطاع الصيد.....19
1-3- أساليب استغلال الثروة السمكية في موريتانيا.....20
1-3-1- الصيد التقليدي 20
1-3-1-1- الصيد التقليدي البحري.....21
1-3-1-2- الصيد التقليدي النهري 30
1-3-2- الصيد الصناعي 34
1-3-2-1- الصيد الصناعي الأجنبي 34
1-3-2-2- الصيد الصناعي الوطني 38
خلاصة الفصل الأول.....40
2- نشاطات ومشاكل قطاع الصيد.....41
2-1- الصناعات السمكية والخدمات المساعدة لها.....42
2-1-1- أنواع الصناعات السمكية 42
2-1-1-1- طرق الصناعات التقليدية وأنواعها 42
2-1-1-2- الصناعات الحديثة 44
2-1-2- البنى التحتية 47
2-1-2-1- ميناء انواذيبو المستقل.....48
2-1-2-2- ميناء نواكشوط(ميناء الصداقة).....50
2-1-3- مراكز التكوين المهني 54
2-2- تسويق الأسماك 55
2-2-1- التسويق الداخلي..... .56
2-2-2- التسويق الخارجي.....59
2-3- مشاكل قطاع الصيد 61
2-3-1- المشاكل التي يواجهها قطاع الصيد التقليدي.....62
2-3-2- أهم المشاكل التي تعترض تطوير الصيد الحديث.....65
خلاصة الفصل الثاني.....70
3- دور قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية في موريتانيا 71
3-1- سياسات واستراتيجيات تنمية قطاع الصيد 72

3-1-1- سياسة الرخص للفترة (1972-1979).....72
3-1-1-1-أهداف سياسةالرخص.....74
3-1-1-2- المخاطر المرتبطة بسياسة الرخص.....75
3-1-2- سياسة الصيد الجديدة للفترة(1979-1990).....76
3-1-2-1- أهداف السياسة الجديدة للصيد.....79
3-1-2-2- الخطوات التي اتخذت لتطبيق سياسة الصيد الجديدة..... 80
3-1-2-3- الصعوبات التي واجهت تطبيق السياسة الجديدة للصيد.....92
3-1-2-4- إيجابيات وسلبيات السياسة الجديدة للصيد.....93
أولا – التناقضات بين أهداف وتطبيق السياسة.....93
ثانيا- النتائج الإيجابية المترتبة عن تطبيق سياسة الصيد الجديدة.....95
3-1-3- استراتيجية أداء واستغلال المصايد الموريتانية(1991-2004).....98
أولا:- الأهداف الأساسية لهذه الإستراتيجية.....99
ثانيا – الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية.....99
ثالثا – المكونات الأساسية للإستراتيجية 100
3-2- مرد ودية قطاع الصيد 102
3-2-1- مساهمة فطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي.....103
3-2-2- تأثير قطاع الصيد في الصادرات 105
3-2-3- مساهمة القطاع في إيرادات الميزانية العامة وتوفير فرص العمل.....107
3-2-3-1- مساهمة الصيد في إيرادات الميزانية العامة.....107
3-2-3-2- مساهمة القطاع في خلق فرص العمل.....109
خلاصة الفصل الثالث.....110
الخاتمة.....111

Nom du document : referance
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : الفهرس
Sujet :
Auteur : emmeine
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 26/11/2004 05:34:00
N° de révision : 40
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 02:26:00
Dernier enregistrement par : abdelmoukaram
Temps total d'édition :203 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:41:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 3
Nombre de mots : 915 (approx.)
Nombre de caractères : 5 038 (approx.)

المقدمة

يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، تسيير قطاع الصيد ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا. ورغم أهمية قطاع الصيد إلا أن الاهتمام به من طرف الجهات الحكومية الموريتانية بدأ متأخرا ، وذلك راجع بالأساس إلى ما كانت تنعم به موريتانيا من ثروات حيوانية مما جعل الدولة الموريتانية تصدر الفائض من هذه الثروة، وإلى كون قيمة الصادرات من المواد الخام (الحديد) زادت في نفس الفترة بشكل ملحوظ ، الأمر الذي نتج عنه فائض في الميزان التجاري جعل الحكومة تقلل من الاهتمام بقطاع الصيد. ثم إن القطاع الخاص الموريتاني لم تكن له الخبرة الكافية للاستثمار في قطاع الصيد، باعتباره قطاعا جديدا لم تكن نتائجه واضحة، بالإضافة إلى أن الشعب الموريتاني لم يكن بعد قد انفتح على العادات الاستهلاكية الأجنبية، كما أن عاداته الاستهلاكية اقتضت تفضيل اللحوم الحمراء على السمك الذي لم يكن معروفا لدى قطاعات واسعة منه، مما قلص سوق السمك الداخلية، خصوصا وأن البنى التحتية التي كانت ضعيفة للغاية لم تكن تشجع على تنمية ذلك السوق، وهكذا فإن أول حكومة موريتانية لم تجعل من أولوياتها التركيز على قطاع الصيد لعدم وعيها بأهميته أو بسبب ضعف الإمكانيات، وكل ما فعلته في هذا الشأن أنها مددت مياهها الإقليمية أسوة بغيرها من الدول في ذلك الوقت، وقد نتج عن سياسة اللآمبالات أن أصبح الأجانب هم المستغلون الفعليون للشواطئ والثروات البحرية الموريتانية، فكانت المياه الإقليمية الموريتانية مجالا لمجموعات كبيرة من السفن العملاقة، تستنزف ثرواتها دون أن يكون هناك أي عائد على الدولة الموريتانية.

ومنذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي شرعت الدولة بالاهتمام بهذا القطاع على مراحل، فقد اعتمدت منذ 1979 عدة سياسات في مجال الصيد تم تطبيقها تباعا من أجل تنظيم هذا القطاع، وكانت أهم هذه السياسات:

السياسة الجديدة للصيد سنة 1979.

الإعلان السياسي حول قطاع الصيد سنة 1987.

استراتيجية استصلاح وتنمية قطاع الصيد والاقتصاد البحري سنة 1998، وقد تم تحديث هذه الإستراتيجية سنة 2001. وعلى هذا النحو تم وضع إطار قانوني للقطاع وصودق على نصوص

تشريعه، كما تم اتخاذ مراسيم مطبقة لهذه النصوص (توسعة المياه الإقليمية، مدونة البحرية التجارية، وكذلك مراسيم وقرارات مختلفة)، وتم إنشاء وزارة الصيد والاقتصاد البحري، والمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، والمندوبية المكلفة برقابة الصيد والتفتيش البحري، وفضلا عن ذلك وقعت موريتانيا أهم الاتفاقيات في مجال الصيد وانتمت إلى المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل على التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة والتسيير المعقلن للثروة السمكية، وتم فتح الباب أمام القطاع الخاص، كل هذه السياسات جعلت من قطاع الصيد في الوقت الراهن قطاعا أساسيا في الاقتصاد الموريتاني بحكم ما يجلبه من عوائد.

1- إشكالية البحث:

من خلال ما تقدم سنحاول معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية في موريتانيا؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم استغلال الثروة السمكية في موريتانيا؟
- كيف تتم معالجة وتسويق هذه الثروة؟
- هل سياسات واستراتيجيات الصيد التي تم تبنيها من طرف الدولة هي سياسات ناجحة؟
- ما هي مكانة قطاع الصيد في الاقتصاد الموريتاني؟

2- فرضيات البحث

من خلال هذه الدراسة نحاول اختبار الفرضيات التالية:

- إن الدولة الموريتانية عاجزة عن توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لاستغلال ثرواتها السمكية أحسن استغلال.

- تقتصر الصناعات السمكية في موريتانيا على التثليج والتخزين، وحتى أن المؤسسات الصناعية التي تهتم بالأمر غير قادرة على استيعاب الكميات الهائلة التي يتم اصطيادها.

- إن عدم انتهاج سياسة متكاملة في مجال الصيد البحري ومتابعة تنفيذها حال دون تحقيق أكبر عائد اقتصادي على البلاد من هذا القطاع.

- يعتبر قطاع الصيد من أهم القطاعات الاقتصادية في موريتانيا، وتعتمد الدولة على ما يجلبه من عملة صعبة وخصوصا عائداته جراء الاتفاقيات الموريتانية الأوروبية في مجال الصيد.

3- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع للأسباب التالية:

- ما لاحظناه من استنزاف للثروة السمكية في موريتانيا من طرف الأجانب، وعدم السيطرة عليها على الوجه المطلوب.

- اعتقادنا أن سبب هذا الوضع عائد إلى الجهل أو عدم الفهم الصحيح بخطورة وأهمية هذا القطاع على الاقتصاد الموريتاني.
- كون الموضوع لم يحظى باهتمام الكثير من الباحثين.
- اهتمامنا الشخصي بهذا القطاع الحيوي من اقتصادنا الوطني.

4 أهمية البحثُ:

تكمن أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

- يشكل قطاع الصيد أهم القطاعات في موريتانيا، لأنه يمثل أكبر مصدر للعملات الصعبة.
- يوفر قطاع الصيد العديد من فرص العمل في موريتانيا، حيث يشكل عمال هذا القطاع خمس العمال الموريتانيين.
- يخفف القطاع من الضغط على المواشي التي كانت تتعرض للاستنزاف مما ساعد على نمائها والحفاظ عليها.
- أصبح القطاع عنصر جلب للاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- أهداف البحث

يهدف البحث إلى إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصيد في عملية التنمية الاقتصادية في موريتانيا، بالإضافة إلى إثراء المكتبات الموريتانية والجزائرية بالمواضيع والدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

6- منهجية البحث

يتعلق البحث في كامله بالاقتصاد الموريتاني، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في مرحلة أولى، حيث سيتم عرض مقومات القطاع بشكل وصفي، ثم في مرحلة ثانية اعتمدنا المنهج التحليلي وذلك لتحليل بيانات القطاع التي تم جمعها، ويهدف هذا التحليل إلى إبراز الأبعاد الاقتصادية لهذه البيانات.

7- حدود الدراسة

إن دراسة تسيير قطاع ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا يقتضي التعرف على مردودية القطاع أي ما يساهم به في التنمية الاقتصادية في موريتانيا، على الرغم من أننا قمنا بدراسة الثروة السمكية في موريتانيا وبنية قطاع الصيد في الفصلين الأولين من البحث، وذلك من أجل إعطاء صورة شاملة عن القطاع، كما أنه لا تقتصر دراسة الموضوع على مساهمته في كل من الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات وتوفير فرص العمل فقط، بل هناك زوايا أخرى يمكن من خلالها التطرق للموضوع مثل دور قطاع الصيد في حل المشكل الغذائي.

وقد اخترنا الفترة (1999-2004) كحد زمني لدراسة مساهمة الصيد في التنمية الاقتصادية في موريتانيا في هذا البحث.

8- الدراسات السابقة

لقد تم تناول الموضوع في عدة دراسات ولو أنها قليلة رغم أهمية الموضوع نذكر منها:

- محمد ولد لمرابط ، قطاع صيد الأسماك وأهميته في الاقتصاد الموريتاني، رسالة ماجستير، جامعة البصرة 1988.

- الشيخ إبراهيم ولد أحمدو، اقتصاديات الصيد في موريتانيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 1995.

لكن نشير إلى أن هذه الدراسات لم تتعرض للدور الحقيقي الذي يلعبه قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية، بل اقتصرت على أهميته من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك طبقا للسياسات والإستراتيجيات السابقة.

9- صعوبات الدراسة

لقد اعترضتنا خلال بحثنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في شح المعلومات وصعوبة الحصول عليها، فقد كانت الدراسات الأكاديمية حول الموضوع قليلة جدا بل تكاد تكون معدومة. والإحصائيات المتعلقة بالقطاع لم نحصل عليها إلا بعد جهد وتعب كبير نتيجة لعدم استجابة المصالح المختصة في بعض الأحيان للتعامل مع الباحثين، هذا بالإضافة إلى الظرفية الخاصة التي كانت تعيشها جميع مؤسسات الدولة الموريتانية في تلك الفترة وخاصة بعد تغيير 3 أغسطس.

10- هيكل الدراسة

لقد تناولنا دراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول خصصناه لدراسة الثروة السمكية في موريتانيا وطرق استغلالها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الثروة السمكية وقمنا بتصنيفها فتعرضنا لأهم أنواع الأسماك التي تعيش في السواحل الموريتانية، ثم تعرفنا على المخزون السمكي الموريتاني ، ثم تطرقنا لكيفية حماية هذه الثروة فتعرضنا للمياه الإقليمية الموريتانية بالإضافة إلى الإطار التاريخي لتمديد المياه الموريتانية.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله لأسباب عدم اهتمام الموريتانيين بالثروة السمكية لنختتمه بالأسباب التي أدت إلى اهتمامهم بها .

وفي المبحث الثالث تناولنا طرق استغلال الثروة السمكية في موريتانيا بشقيها التقليدي والحديث.

- الفصل الثاني تناولنا خلاله الصناعات السمكية في موريتانيا وكيفيتها والخدمات المساعدة لها من بنى تحتية وتكوين مهني ...إلخ هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا لتسويق الأسماك الداخلي والخارجي، وقمنا من خلال المبحث الثالث بالتعرف على مشاكل القطاع.

- الفصل الثالث تعرضنا من خلاله لمساهمة قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية في موريتانيا، وقسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول سياسات واستراتيجيات تنمية قطاع الصيد التي اتبعتها الدولة الموريتانية منذ الاستقلال وحتى الآن ، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا مساهمة القطاع في التنمية اقتصادية من خلال مساهمته في الناتج الوطني وميزانية الدولة، بالإضافة إلى ما يخلق القطاع من فرص عمل وهذا كله طبعا خلال الفترة (1999-2004).

وفي الأخير أنهينا العمل بخاتمة جاءت كتلخيص لما ورد في الدراسة وقد خرجنا من خلالها بعدة نتائج قمنا من خلالها بطرح بعض التوصيات. والله ولي التوفيق.

Nom du document : introdictiont
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : المقدمة
Sujet :
Auteur : Crash
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 18/01/2004 01:51:00
N° de révision : 77
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 00:15:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition : 236 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:40:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 5
Nombre de mots : 1 202 (approx.)
Nombre de caractères : 6 613 (approx.)

الفصل1
الثروة السمكية وأساليب استغلالها

بساحل يزيد على 1500 كلم تمتد أراضي موريتانيا ما بين دلتا النهر السنغالي في الجنوب عند خط العرض 14،40 تقريبا والرأس الأبيض على المحيط 20،40 شمالا، كما يبلغ اتساع المنطقة الاقتصادية الحصرية لموريتانيا 231000 كلم^2[1] ص11. مشكلة إحدى أكبر وأغنى المناطق بالثروة البحرية الحية، وذالك لما تتوفر عليه هذه الشواطئ من عوامل بيئية مناسبة لنمو وتكاثر هذه الأحياء كارتفاع نسبة العناصر الغذائية للأحياء في الماء، واتساع الرصيف القاري وامتداد فترة تواجد المياه المتصاعدة،وقد عزف الموريتانيون لفترة طويلة من الزمن عن استخدام هذه الثروة، ولم تلقى اهتماما إلا بعد أن شهدت البلاد الجفاف في بداية السبعينات جعل الكثير من الموريتانيين ينزحون إلى المدن وأصبحت الثروة السمكية خيارا لا بديل عنه . وتحتضن المياه الموريتانية قرابة 170 صنف من الأسماك [1] ص14.ويخضع استغلال الثروة السمكية في موريتانيا لنظامين أساسيين هما:

الصيد الحديث وإنتاجه يصدر بالكامل للخارج، والصيد التقليدي ويعمل على تزويد السوق الوطنية بالأسماك، ويتولى هذين الفرعين استغلال الثروة السمكية في موريتانيا ويختلفان من حيث وسائل الإنتاج ومدة الصيد كما يختلفان في حجم الوحدات الاقتصادية العاملة في كل منهما.

وفي إطار هذا الفصل سنقوم بدراسة الثروة السمكية وطرق استغلالها من خلال المباحث التالية:

1.1. الثروة السمكية

2.1. أسباب الإهتمام بقطاع الصيد

3.1. أساليب استغلال الثروة السمكية في موريتانيا.

1.1. الثروة السمكية

تتكون الثروة السمكية الموريتانية من العديد من الأصناف ذات الجودة العالية والمرتفعة الأسعار عالميا، كما أن المخزون السمكي الموريتاني مرتفع جدا الشيء الذي جعل السلطات الموريتانية تسعى إلى استغلال وحماية هذه الثروة والحفاظ عليها بشتى الوسائل والطرق. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

1.1.1. مفاهيم عامة

عند دراسة الثروة السمكية الموريتانية يجب التطرق للعديد من المفاهيم المرتبطة بهذه الثروة وهو ما سنقوم بدراسته في هذا المطلب.

1.1.1.1. تصنيف الثروة

يمكن تصنيف الثروة السمكية في موريتانيا إلى صنفين أساسيين هما: أسماك العمق وأسماك السطح. وسنذكر كل واحد من الصنفين بشيء من التفصيل.

1- أسماك العمق : ويمكن تقسيمها هي الأخرى إلى أربع أقسام هي :

أ- مجموعة السيانيد : وتتكون من مجموعات ساحلية تتواجد دائما في التربات الرملية، وبما أن حضور هذه النوعيات يرتبط بالمياه الحارة فإن اصطيادها يتم في جزء الهضبة القارية المتميزة بتجمع المياه الاستوائية الحارة في الصيف والمحافظة في الشتاء على مستوى حرارة مرتفعة بالمقارنة مع معدل درجة الحرارة في هذه المنطقة، وأثناء فصل الشتاء تنحصر هذه المجموعة في حوض آركين وفي شريط ساحلي يمتد نحو الجنوب إلى غاية 10- 20 متر في العمق في 13° - 18° شمالا، وفي فصل الصيف يكون الحد الأدنى في القمة الواقعة على عمق يتراوح ما بين 30 - 40متر [2] ص21.

ب- مجموعة الحلفاء : و تتكون من النوعيات التي تتكاثر في المياه الباردة، ويتوقف اتساع هذه المجموعة على تحرك الجبهات الفاصلة بين المياه الباردة والحارة، ففي فصل الصيف عندما تسخن مياه الجنوب يتحرك أغلب هذه النوعيات نحو الشمال، حيث تتكاثر في المياه الباردة الواقعة شمال الرأس الأبيض، وفي فصل الحر يحدث العكس تماما، ويقع الحد الأدنى لهذه المجموعة في عمق 70 - 80متر [3] ص3.

ج- مجموعة أطراف الهضبة: تعيش نوعيات هذه المجموعة في أعماق تغطيها الرمال وتكون شريطا متواصلا حيث نلاحظها على عمق 100 – 120متر.

د- مجموعة الجزء القاري: وتتكون من النوعيات التي يمكن العثور عليها فوق 200 – 600 – 800متر.

2- أسماك السطح : ينقسم هذا النوع من الأسماك إلى نوعين :

أ- أسماك السطح الساحلية: و تظم هذه الأسماك

*** السارديين :** يتم استغلال هذه النوعية في موريتانيا على امتداد حوض آركين، وترتبط هجرتها في المدى الطويل بالتغيرات المناخية والمائية وهي تنقسم إلى نوعين :

- السارديين الصغير الدائري : يوجد هذا الصنف على طول الساحل الإفريقي من البحر الأبيض المتوسط إلى رأس قاريو 18 درجة جنوبا، ويغطي الهضبة القارية، ويفضل المياه المالحة وغير العكرة والتي تنخفض درجة حرارتها عن 24 درجة، وترتبط دورة هجرة هذه النوعية بتكاثرها[4] ص8. وهي تنتقل على طول الصحراء الغربية وموريتانيا والسنغال حسب فترة تكاثرها التي تبدأ في شهر مايو جنوب دكار وتتواصل في يونيو على امتداد السواحل السنغالية و نحو الشمال حتى رأس تيميريس (19 درجة شمالا) لتنتهي في يوليو أغسطس أمام السواحل الموريتانية.

- السارديين الصغير المسطح : ويماثل توزيعه توزيع السردين الصغير الدائري رغم اختلاف متطلباتها البيئية حيث يفضل السردين الصغير المسطح المياه الحارة التي تزيد درجة حرارتها على 24 درجة، و يبلغ أوج تكاثره في نهاية فصل الحر بالسنغال.

*** الشيميات :** تمتد أصناف مجموعة الشيميات في المنطقة المحصورة ما بين الرأس الأبيض وغامبيا، وفترة تكاثرها الرئيسية من أبريل إلى يوليو وهي الفترة المعتدلة وتهاجر على طول السواحل من غينيا إلى موريتانيا.

*** أصناف أخرى :** تتكون هذه الأصناف من المار كز والاسباني والتيسرغارد والبورا والأنشوفة:

- المار كز والاسباني : يوجد هذا الصنف على طول سواحل إفريقيا الغربية ويتكاثف حضوره في مناطق صعود المياه الباردة، ويصطاد عادة في المنطقة الاستوائية الشمالية وشمال رأس تيميريس في فصل الشتاء، يتكاثر قرب الرأس الأخضر وجنوبه من ديسمبر إلى مارس[5] ص40.

- التيسرغارد : وهو يصنف ضمن أكبر الأسماك السطحية الساحلية ويقوم بهجرات فصلية على طول السواحل الإفريقية من السنغال إلى المغرب.

- البورا : إن أكثر الأنواع اصطيادا في موريتانيا هو البورا الأصفر الذي يعيش قرب حوض آركين وهو يستغل طيلة السنة ويقوم بهجرة كل سنة نحو الجنوب على طول ساحل رأس تيميريس حتى مستوى مصب نهر السنغال، وهو من أكثر الأصناف شيوعا في الوجبات الغذائية للموريتانيين.

- الأنشوفة : و تتواجد في السواحل الموريتانية بكثافة خاصة في الفصل البارد، وذلك في المياه التي تتراوح درجة حرارتها ما بين 18 – 20 درجة[2] ص3.

ب- أسماك السطح المحيطية : منها أسماك التون ذات الأهمية التجارية الكبيرة في موريتانيا ويتم اصطياد الأسماك السطحية المحيطية في الفترة الممتدة من يوليو إلى أكتوبر وكذلك في الفترة الممتدة من شهر نوفمبر إلى يناير، ويتم اصطياد هذا الصنف من طرف الصيادين اليابانيين الذين يحبونه كثيرا.

2.1.1.1.حماية واستغلال الثروة السمكية

تنعم موريتانيا بوسط طبيعي فذ، تطبعه أساسا واجهة بحرية طولها 720 كلم، وتأوي 170 صنفا من الأسماك. وتقدر مساحة الشواطئ الموريتانية ب 231000 كلم^2 [1] ص11. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

المياه الداخلية : وهي التي توجد بين اليابسة والخط القاعدي وتحسب على أنها من إقليم الدولة الترابي لأنها مياه داخلة في اليابسة وتحسب من الخط القاعدي وحتى الشواطئ في جنوب تيمريس.

المياه الإقليمية : وهي تلك المياه التي تبسط الدولة عليها سيطرتها وسيادتها الكاملة وهي تبدأ من الخط القاعدي ومن الشاطئ جنوب تيمريس إلى أن تصل 70 ميلا بحريا، وذلك بعد تمديد المياه البحرية الإقليمية سنة1977.[6] ص7.

المياه الاقتصادية: وتبدأ هذه المياه من نهاية المياه الإقليمية على طول 130ميل بحري في اتجاه العرض و تجتمع مع المياه الإقليمية لتصل إلى 200ميل بحري، وبعدها تبدأ المياه الدولية، وهذه المنطقة غير مهمة للصيد لأنها بعيدة جدا.

الحوض القاري: وهو المنطقة الأمامية من الشاطئ والتي يقل عمقها عن 200متر وتتوفر موريتانيا على حوض قاري متسع يصل في بعض الأحيان إلى 130 كلم ومساحته 34 ألف كلم^2 ويليه منحدر عريض يتراوح عمقه ما بين 200 – 800 متر[7] ص10.

وتمتاز هذه المنطقة كلها بميزة اقتصادية ذلك أن جميع المنطقة الموريتانية الإقليمية والاقتصادية تعتبر غير عميقة جدا، وهذا يساعد على تكاثر الأسماك لأن هذا الشاطئ متدرج وأعماقه الكبيرة تبدأ من المياه الدولية[8] ص8.

و بما أن الشواطئ الموريتانية غنية بالثروات السمكية، لذلك يجب حمايتها و استغلالها بشكل محكم يتفادى إعاقة مسيرة تكاثرها. وكذلك يجب ألا نترك فرصة تضيع بسبب نقص الاستغلال لأن الأسماك كغيرها من الحيوانات لها أعمار محدودة و ببلوغها تموت، و في هذه الحالة يجب أن تقسم المصايد إلى مناطق وبالتالي تكون كل منطقة مخصصة للصيد في فترة محددة من السنة وهذا لتجنب حالتين خطيرتين وهما: ضياع فرصة بسبب عدم الاستغلال وإجهاد منطقة معينة باستغلالها أكثر من اللازم. كما أن الأسماك تشهد هجرات من وإلى الشاطئ الموريتاني في فترات معينة لذا يجب الاستفادة منها أثناء تواجدها، وتجدر الإشارة إلى أن عدم الاستفادة منها لا تخدم أي شيء حتى تكاثر هذه الأسماك، وقد قدرت الثروة السمكية الموريتانية عدة تقديرات، فخبراء المنظمة العالمية يرون أنه بالإمكان استخراج كمية 500 – 800 ألف طن سنويا، وهناك إحصائيات تفيد أنه أثناء عقد السبعينات كانت الكمية المستخرجة من الشواطئ تفوق هذا العدد سبع مرات [8] ص9. وظلت هذه الكمية تستخرج طيلة فترة سياسة الرخص (سيتم التطرق إليها في الفصول القادمة) دون أن نلاحظ أن القطاع قد تناقصت أهميته وهذا يدل على أن قدرة هذا القطاع على الاستغلال أكثر من هذا الحد بكثير وهو ما يدعو إلى التفاؤل و يبرر التوجه إليه.

3.1.1.1. الإطار التاريخي لتمديد المياه الموريتانية

إن التسارع إلى تحديد المياه الإقليمية يعكس زيادة الطلب العالمي على المنتجات البحرية، فقبل سنة 1960 كانت المياه الإقليمية الموريتانية تنتهي عند الرأس الأبيض داخل الخط القاعدي ونقطة مينوا، وكان هذا أكثر ضمانا للوصول إلى انواذيبو منه للمحافظة على الثروات السمكية، فالثروات السمكية محفوظة بسبب عدم ملائمة التضاريس الموجودة في الشاطئ للاصطياد، إذ ليست بها معالم لاهتداء السفن في محيط تتبعثر فيه الرمال تغريها الأمواج ومغطاة غالبا بضباب يحد من الرؤية.

وبعد تطور العلوم وفعالية السفن البحرية ووضع طرق أكثر إنتاجية لاستغلال الثروات السمكية و منذ سنة 1960 بدأ وعي جديد لدى السلطات العمومية التي قامت بأخذ إجراءات من شأنها أن تنظم وتحافظ على الثروات البحرية [4] ص24.

ولهذه الأسباب وفي سنة 1962 حددت المياه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية على طول الخط الساحلي والخطوط القاعدية التي تقفل الخليجات [9] ص12. وأصدرت مجموعة من النصوص لتنظيم التجارة البحرية وهي التي تعرف بمدونة التجارة البحرية والصيادين البحريين. وفي سنة 1966 تم تمديد المياه الإقليمية بستة أميال بحرية أخرى [7] ص8. وهذه الزيادة بررت المحافظة على زيادة المنطقة الأولى و أصبحت المياه الإقليمية الموريتانية 12 ميلا بحريا، وفي سنة 1967 تم غلق المنطقة الداخلية للخط القاعدي (الرأس الأبيض إلى رأس تيميريس) وأصبحت المياه الإقليمية

المقدرة بـ 12 ميلا بادئة من عند الخط القاعدي، وفي نفس السنة صدر قانون يسمح لحراس الشواطئ بتعطيل كل عملية غش تقوم بها السفن الأجنبية المخالفة لقانون الصيد في المياه الإقليمية الموريتانية، كما أن هذا القانون يخول للحراس إطلاق النار مباشرة على هذه السفن إذا حاولت الهرب، وفي سنة 1970 أصبحت مياهها الإقليمية 30 ميلا بحريا ابتداء من الخط القاعدي[10] ص14. في الشواطئ الجنوبية لرأس تيميريس، وفي سنة 1977 أصبحت المياه الإقليمية الموريتانية 70 ميلا بحريا، وبلغت المياه الاقتصادية 130 ميلا ليكون الجميع 200 ميلا بحريا يحسب ابتداء من الخط المذكور أعلاه [11] ص22.

بالإضافة إلى وضع نظام جديد للتجارة البحرية أكثر فعالية، حيث أصدر قانون سمح بالاستيلاء دون محاكمة على كل سفينة يتم القبض عليها في مخالفة على امتداد المياه الإقليمية والاقتصادية الموريتانية.

إن إنشاء مصلحة لحراسة الشواطئ سنة 1961 [8] ص132. وتزويدها بزوارق مراقبته يعد عاملا هو الآخر مهما في توعية موريتانيا بأهمية ثرواتها البحرية واهتمامها بالمحافظة عليها. هذا بالإضافة إلى إنشاء مصلحة للبحوث مزودة بأفضل التجهيزات العصرية وكذلك لواء الدرك البحري الذي يشكل عاملا تنظيميا يستحق أكبر عناية لحماية النظام في داخل الميناء، والبحرية الوطنية تشكل جانبا مهما من الرقابة وقد عرفت هي الأخرى تقدما ملحوظا وزودت بتجهيزات هامة، إلا أنها يجب أن تكون أكثر بنيوية وتتابع متابعة حقيقية حركة جميع السفن لإثبات وجودها وسيطرتها على المياه لإقليمية وجعل قوانينها أكثر احتراما وصرامة من أجل حماية الثروات البحرية الموريتانية و مياهها الإقليمية.

2.1.1. الإمكانيات الصيدية لموريتانيا

تمتلك موريتانيا شاطئ بحري على المحيط الأطلسي يعد من أغنى الشواطئ [8] ص133. ويقدر المخزون الموريتاني من السمك بحوالي أربعة ملايين طن، وتتميز هذه الثروة بتكاثرها السريع نتيجة الظروف الملائمة الطبيعية حيث يحتوي الشاطئ الموريتاني على نباتات بحرية كثيرة تتغذى عليها الأسماك، هذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى كالعوامل المناخية واختلاف التيارات التي سبق أن تعرضنا لبعضها ويمكن تقسيم المخزون على النحو التالي: [12] ص3.

- النوعيات السطحية 1200000 طن.
- موارد صيد الأعماق 100000 طن.
- الرخويات ذات صدفتين (خاصة أنواع المحار الذي يؤكل) 300000 طن.

ليبلغ الجميع 1.6 مليون طن و التي تمثل الطاقة الصيدية للبلاد التي يمكن اصطيادها دون أن يلحق ذلك ضررا بتكاثر هذه النوعيات [13] ص9. وهي اقل من مستوى التوازن وهذا أضمن للحفاظ على المورد الهام.

وتشير الدراسات التي أعدت لصالح المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد من طرف خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) أن هذه الثروات البحرية توجد بكميات هائلة في الشواطئ الموريتانية وأن أعداد هامة من الأسماك التي يجري اصطيادها في موريتانيا تهاجر موسميا من الرأس الأبيض (رأس بابراس) إلى الرأس الأخضر (كلزامنس) بل يمكن أن تتجاوز ذلك حتى تصل إلى شواطئ عينيا بيساو، وبالتالي فإن هذا المخزون السمكي يتم استغلاله من جانب عدة دول، وفي هذه الحالة ينبغي للتقديرات المتعلقة باحتياطي السمك أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المناطق التي يهاجر منها و إليها السمك في الدول التي توجد بها أحواض الأسماك، وقد استعرضنا من خلال دراستنا حالة المخزون السمكي الذي يعيش في مناطق الشاطئ والجرف القاري والمياه العميقة التي تدخل في نطاق المنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا موضحين درجة الاستغلال التي وصل إليها هذا المخزون السمكي و ذلك بالنسبة لأهم الفصائل السمكية الموجودة في موريتانيا وتقدر احتياطيات بعض هذه الفصائل كما يلي:

1- فصيلة الشنشار ويقدر الاحتياطي الموجود منها في المنطقة بحوالي ألف طن، أما عن الاستغلال فقد بلغ درجة تكاد تكون مفرطة بالنسبة لهذا المخزون السمكي الذي شهد نموه تناقصا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

2- فصيلة الأسقمريات : وهي من العظميات الشائكة الزعانف ويقدر احتياطها بحوالي 10000 طن، وإذا كانت نسبة إنتاجها قد قاربت في عام 1989 الحد الأعلى المسموح به فإنها دون المستوى المطلوب في الوقت الحالي.

3- فصيلة السردينيات : ويتراوح احتياطها ما بين 350 و 500 ألف طن يتأثر بالتقلبات المناخية [14] ص35.

4- سمك السردين : يوجد شمال موريتانيا بكميات كبيرة في بعض الفترات إذ قدرت بحوالي 500 ألف طن وتتفاوت هذه الكمية ارتفاعا وانخفاضا من سنة لأخرى حسب التقلبات المناخية، فكثيرا ما يظهر هذا النوع من السمك ثم يختفي في جنوب الرأس الأبيض، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن انخفاض حجم سمك الشنشار قد رافقته زيادة في حجم سمك السردين الذي ظهر من جديد في جنوب الرأس الأبيض واصطيدت منه كميات هامة.

5- فصيلة سمك التون : يتراوح الاحتياطي بالنسبة لكبار هذا النوع من السمك أمثال الباكور والباتيد والليستادو بين 10 ألاف إلى 16 ألف طن سنويا [15] ص32. ويكاد استغلال هذا

الاحتياطي يكون قد بلغ درجة التشبع باستثناء اللستادو الذي مازال قابلا لزيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، أما صغار سمك التون ونعني بها التون الأبيض والرملي والباكور فرغم أن مستوى اصطيادها ما يزال مجهولا على وجه التحديد إلا أن المعلومات المتوفرة توحي بأن احتياطها البالغ عشرة آلاف طن سنويا ما يزال استغلاله جزئيا إلى حد كبير.

6- فصيلة راسيات الأرجل : وهي من الرخويات وتتصدرها أسماك السيبدح والإخطبوط، وتتسابق أساطيل الصيد الدولية على اصطياد هذا النوع من السمك مما أدى إلى بلوغ معدل الاصطياد حدا مفرطا باستثناء ما يتعلق بالأخطبوط.

7- فصيلة اسباريدي : وفي مقدمتها سمك المرجان الذي أصبح نادر الوجود بسبب الاستغلال المفرط الذي يعاني منه، أما عن النازلي وهو سمك من جنس القد والقرد يس. وهو من القشريات العشارية الأقدام، فإن احتياطهما غير مستقر، إلا أن اصطياد هذين النوعين من السمك قد بلغ درجة التشبع، و فيما يتعلق بجراد البحر فإن احتياطه بدأ يعيد تكوين نفسه بعد أن تقلص بشكل حاد نتيجة للاستغلال المفرط، أما جراد البحر ذي اللون الوردي الذي قدر بحوالي 3100 طن فقد وصل في الوقت الحاضر إلى 660 طن و كذلك جراد البحر ذي اللون الأخضر الذي بدأ هو الآخر يعيد تكوين نفسه في الشمال.

وبصفة عامة يلاحظ أن التوزيع الجغرافي لمجهود الصيد غير متوازن، فالضغط على الشمال بين رأس تيميريس و الرأس الأبيض أكبر منه على الجنوب بين انواكشوط و سان لويس، ويعود ذلك جزئيا إلى ارتفاع المر دودية الاقتصادية في القطاع الأول بالمقارنة مع القطاع الثاني، كما يعود إلى وفرة الأسماك في الشمال و قرب ميناء الصيد في انواذيبو، ويمكن القول بأن مجموع الموارد البحرية في موريتانيا تعاني من استغلال مفرط وخطير على استمرارية هذا المورد الحيوي [16] ص78.

2.1.أسباب الاهتمام بقطاع الصيد

لقد ظل قطاع الصيد مهملا لفترة طويلة من الزمن نظرا لاهتمام الدولة بنشاطات أخرى مثل المعادن، هذا بالإضافة إلى الثقافة الغذائية والاستثمارية للموريتانيين، فقد كان الموريتانيون يجهلون البحر تماما مما أدى بهم إلى نفوره. ولكن بعد أن شهدت البلاد الجفاف وجد الموريتانيون أنفسهم مضطرين إلى النزوح من الريف إلى المدن بحثا عن مهنة يقتاتون منها،فكان الصيد البحري هو البديل الأكثر حظا حيث وفر لهم فرص العمل بالإضافة إلى أن السمك أصبح ضمن وجباتهم الغذائية

بدلا من اللحوم الحمراء التي قضى الجفاف على معظم مصادرها. هذا ما سنتناوله في هذا المبحث وسنقسمه إلى مطلبين.

1.2.1. أسباب تأخر الاهتمام بقطاع صيد الأسماك

لقد كانت فترة الستينات وبداية السبعينات فترة رخاء نسبي للاقتصاد الموريتاني لكثرة الأمطار في هذه الفترة وكون 80 % من الشعب الموريتاني يشتغلون بالزراعة وتربية المواشي [17] ص121. فالمواشي تزيد عن حاجيات السكان حيث كانت تبلغ سنة 1968، 2.5 مليون رأس، بينما كانت البلاد في شبه اكتفاء ذاتي من ناحية إنتاج الحبوب، وفي تلك الفترة لم تكن البلاد قد انفتحت على العادات الاستهلاكية الأجنبية الشيء الذي ساعد على تخفيض حجم الواردات، وبتصدير خامات الحديد سنة 1963 زادت قيمة الصادرات وسجل الميزان التجاري فائضا كبيرا حيث بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات عام 1968 نسبة 318 % [4] ص18.هذا الفائض في الاقتصاد الموريتاني في تلك الفترة خلق فرصة للحكومة آنذاك بإقامة مشاريع تنموية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني إلا أنه تلاه إهمال شديد للاستمرار في التنمية وخاصة قطاع الصيد الذي ترك عرضة لنهب سفن الصيد الأجنبية و قد ساعدت على ذلك العوامل التالية :

1- جهل معظم الشعب الموريتاني بالبحار :

إن جهل الشعب الموريتاني بالبحار جعل رجال الأعمال الموريتانيين يبتعدون عن الاستثمار في قطاع الصيد، وإن كانوا في تلك الفترة لا يهتمون إلا بالنشاطات التجارية، أما النشاطات الصناعية والمشاريع التنموية عموما فلم تكن لديهم الخبرة آنذاك في الاستثمار فيها. ولم يكونوا مستعدين للمغامرة بأموالهم في مشاريع ليست واضحة النتائج خصوصا مشاريع الصيد البحري،كما أن معظم الشعب الموريتاني لا يتناول السمك في وجباته الغذائية، ويفضل اللحوم الحمراء والتي كانت متوفرة في تلك الفترة بشكل كبير مما جعل من الصعوبة تحويل عادات السكان الاستهلاكية، و تعويدهم على استهلاك لحوم الأسماك، وبالتالي فإن السوق الداخلية في تلك الفترة لم تكن مهيأة لاستيعاب منتجات الصيد، بالإضافة إلى انعدام مشاريع البنية التحتية مثل شبكة الطرق المعبدة وتزويد المدن الداخلية الكبيرة بالكهرباء مما يجعل من المستحيل تسويق السمك من المدن الساحلية إلى المدن الداخلية، أما تسويق السمك للخارج فيواجه عدة عقبات أهما ما يلي :

أ- **ضعف الإمكانيات المادية لإنشاء أسطول صيد وطني**. وإن توفر هذا الأسطول فالخبرة الفنية الوطنية لم تكن موجودة لتشغيله، هذا بالإضافة إلى رداءة تجهيز منشآت ميناء انواذيبو مما جعله غير قادر على منافسة الموانئ القريبة في المنطقة.

ب- **المنافسة الأجنبية** : لقد كانت المياه الإقليمية الموريتانية ولازالت تزدحم بسفن الصيد الأوروبية والروسية والتي تعتبر بلدانها السوق الأولى لموريتانيا بحكم أنها كانت مستعمرة فرنسية وتربطها بالسوق الأوروبية المشتركة اتفاقيات تجارية، وبما أن معظم هذه البلدان تصطاد أساطيلها في المياه الإقليمية الموريتانية فلم يكن باستطاعة موريتانيا تصدير سمكها إلى هذه البلدان، هذا بالإضافة إلى تباطؤ الدولة في توسيع مياهها الإقليمية.

2- بروز قطاع المناجم كقطاع هام في الاقتصاد الوطني :

برز قطاع المناجم كقطاع أساسي حيث أنه يجلب العملة الصعبة للبلاد بصورة رئيسية، فقد بلغت نسبة صادراته سنة 1967 أكثر من 83 % من قيمة السلع المصدرة كما يساهم بنسبة 36.6 % من الناتج المحلي الإجمالي [12] ص11.

لقد فرض استغلال المناجم على الشركات الأجنبية إقامة بعض مشاريع البنية التحتية في مناطق الاستخراج والتصدير ومن بين هذه المشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتوزيع شبكات المياه و كذلك إقامة السكك الحديدية والطرق بالإضافة إلى توسيع الموانئ، هذه المزايا جعلت جميع المشاريع الاقتصادية تتركز في هذه المناطق الشيء الذي خلق تفاوتا تنمويا بين الولايات الجنوبية والشرقية بل أكثر من ذلك خلقت هذه الاستثمارات الأجنبية وعيا لدى الشباب الموريتاني وخصوصا الطلبة بضرورة التكوين في الميادين التي تخدم هذا القطاع بعكس قطاع الصيد، إذ أن طبيعة استغلاله لا تفرض على مؤسسات الصيد إقامة منشآت أرضية وإن كنا نسجل في تلك الفترة إقامة منشآت صغيرة لمعالجة بعض الأسماك التي تصدر إلى إفريقيا، وذلك بتجفيفها أو تمليحها، وتتركز معظم نشاطات هذه المؤسسات على عرض البحر بواسطة سفن عملاقة بإمكانها البقاء في عرض البحر فترة طويلة ولا تأتي لميناء انواذيبو إلا للتزود ببعض المواد الضرورية أو لإفراغ بعض الأسماك الغير مرغوب فيها بالسوق الأوروبية أو اليابانية، وهذا الاستغلال للثروة السمكية في الستينات و حتى أواخر السبعينات كان سببا في ابتعاد الموريتانيين عن التعرف على البحر وعلى ثروته السمكية وعن اكتساب الخبرة في هذا المجال، بل كانت الشركات الأجنبية تهدف من خلال هذه الطريقة إلى ترك الموريتانيين بطابعهم القديم المتمثل في خوفهم من البحر واحتقار مهنة الصيد حتى لا ينتبهوا لثروتهم التنموية، وقد نجحت هذه الشركات في ذلك ولفترة طويلة من الزمن، فكانت هذه المؤسسات تصطاد في المياه الإقليمية الموريتانية مقابل رسوم رمزية أو عن طريق اتفاقيات مجحفة بالنسبة لموريتانيا.

2.2.1 . العوامل التي أدت إلى الاهتمام بقطاع الصيد

بعد تأميم شركات المناجم سنة 1974 [9] ص23. برزت جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تضر الاقتصاد الوطني،معلنة انتهاء فترة رخاء نسبي لذلك الاقتصاد الضعيف الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على التبادل التجاري، ويتأثر كثيرا بالتقلبات المناخية على البلاد، وإن كان لهذه العوامل السيئة التي برزت في بداية السبعينات إيجابيات عدة من أهمها البحث عن موارد طبيعية أخرى تمثلت في اهتمام الدولة بقطاع الصيد، وفي كسر العلاقة السلبية بين الموريتانيين والأسماك في الوجبات الغذائية، وقد ساعدت على ذلك العوامل التالية :

أ- الجفاف :

لقد توالت سنوات الجفاف على البلاد ابتداء من سنة 1973 وحتى الآن، وكان من شأن هذه الكارثة القضاء على الجزء الكبير من الثروة الحيوانية باعتبار أن هذه الحيوانات تعتمد على المراعي الطبيعية التي يعتمد نموها هي الأخرى على الأمطار، وقد قضى الجفاف على 55 % [8] ص16.من الثروة الحيوانية في موريتانيا سنة 1973، وانخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 45 % [8] ص17. وأثر هذا تأثيرا بالغا على الذين يزاولون مهنة الزراعة وتربية المواشي، وكان أثرها فيما يخص البطالة المسجلة في موريتانيا سنة 1979 والتي بلغت 105 آلاف عاطل [18] ، وقدرت البطالة في قطاع الزراعة وتربية المواشي بنحو 89 ألف عاطل منها 70 ألف في تربية المواشي و 19 ألف في الزراعة[19] ص17.

ومن انعكاسات الجفاف أيضا أن كثيرا من المنمين هاجروا بحيواناتهم إلى الدول المجاورة بحثا عن المراعي مما جعل اللحوم تقل كثيرا وترتفع أسعارها، يضاف إلى ذلك أن هذه البلدان هي التي كانت تستورد اللحوم والحيوانات من موريتانيا.

وقد قضى الجفاف على صادرات موريتانيا من الحيوانات وساهم في ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء التي تعتبر أساسية بالنسبة للشعب الموريتاني، وأي غلاء في أسعارها يمس جميع طبقات الشعب، إلا أن ندرتها جعلت من لحوم الأسماك مادة بديلة بعد أن كان معظم السكان يمتنعون عن تناولها في سنوات ما قبل الجفاف.

ب- الحرب:

مع استمرار الجفاف دخلت البلاد الحرب سنة 1975 [17] ص74. إثر النزاع على الصحراء الغربية مع جبهة البوليزاريو "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" ومعلوم ما للحرب من مساوئ على الاقتصاد خصوصا أن عصب الاقتصاد الوطني آنذاك مناجم الحديد التي تقع في الشمال على الحدود مع الصحراء، كما أن مدينة انواذيبو وهي العاصمة الاقتصادية وبها

منشآت التصنيع سواء فيما يتعلق بالحديد أو السمك تقع هي الأخرى على الحدود مع الصحراء، وقد تعرض القطار الذي يحمل خامات الحديد من المناجم إلى ميناء التصدير في انواذيبو لعدة هجمات، مما أدى إلى خسارة مالية كبيرة للشركة الوطنية للصناعات والمناجم، يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار والأمان الذي انتاب الفنيين سواء منهم من يعمل في الأنشطة المنجمية أو غيرها.

د- عدم الاستقرار الذي شهدته أسواق الحديد الدولية :

بدأ الطلب على الحديد الموريتاني يتراجع ابتداء من سنة 1975 إذ لم يصدر إلا 8.67 مليون طن بدلا من 11.96 مليون طن سنة1974 [4] ص7. ومع استمرار عدم الاستقرار لجأت الشركة إلى تخفيض عدد عمالها عدة مرات وإلى التخلي عن العديد من مشاريعها خصوصا التنقيبية منها، كما شهدت سوق النحاس تراجعا آخر في نفس السنة حيث صدر في سنة 1974، 23660 طن بينما لم يصدر في سنة 1975 سوى 2320 طن [19] ص32. واستمر في التدهور إلى أن أغلق المنجم بعد انعدام فعاليته الاقتصادية وكان ذلك في 31 مايو1978، ولما كان قطاع المناجم قد تدهورت إنتاجيته وهو الذي كانت تعتمد عليه الدولة في تمويل الجزء الكبير من ميزانيتها وجلب العملة الصعبة لتسديد قيمة الواردات التي تزايدت في السبعينات بشكل مذهل بفعل جهود الحرب وكذلك الانفتاح الاستهلاكي للبلاد في تلك السنوات، لم يكن أمام الحكومة سوى قطاع الصيد لإحلاله محل قطاع المناجم، و فعلا قامت باتخاذ إجراءات هامة لتطوير هذا القطاع تمثلت في السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها مثل السياسة الجديدة للصيد سنة 1979.

3.1. أساليب استغلال الثروة السمكية في موريتانيا

يتكون النشاط السمكي في موريتانيا من نشاطين فرعيين، نشاط الصيد التقليدي الذي يستهدف أساسا تموين السوق الداخلية بالأسماك، و نشاط الصيد الحديث الذي يعرف رسميا بالصيد الصناعي.وهذان النمطان في الصيد يختلف كل واحد منهما عن الآخر من حيث الأساليب و الطرق المستخدمة و حجم المعدات التي يتطلبها كل واحد منهما.

1.3.1. الصيد التقليدي

يمكن اعتبار الصيد التقليدي في جملته صيدا محليا إذ أن معظم العاملين به من الموريتانيين و هو يزاول منذ زمن بعيد و يكتسب طابعا محليا خاصا ويسعى أن يصبح أداة لتطوير صيد وطني حديث في المستقبل، و تعتمد عليه السوق المحلية في الوقت الحاضر لتزويدها بحاجاتها من الأسماك، كما يوفر فرص العمل لأعداد كبيرة من المواطنين، و يقع مجال نشاط الصيد التقليدي البحري في نطاق

ساحلي يصل عرضه 6 أميال بحرية بينما يمتد نشاط الصيد التقليدي النهري على ضفاف نهر السنغال.

و ينقسم الصيد التقليدي إلى صيد تقليدي بحري و صيد تقليدي نهري.

1.1.3.1. الصيد التقليدي البحري

يتمثل هذا النوع من الصيد الذي تمارسه مجموعات ايمراكن* على شاطئ المحيط الأطلسي، و يمكن التمييز بين ثلاثة مناطق للصيد التقليدي البحري :

- خليج الكلب.
- قوى ايمراكن حول رأس تيميريس (انوامغار).
- قوى تجمعات الصيادين في انواكشوط (انذياغو في الجنوب).

وتمتاز موريتانيا بقلة التقاليد المرتبطة بالبحر باستثناء بعض الأجناس الساحلية القليلة العدد و التي تصطاد بوسائل تقليدية تتمثل في القوارب الصغيرة.

وفي السابق كان الصيد يتم على الشاطئ مشيا على الأقدام أو عن طريق السباحة وكانت الشباك قليلة وإذا استخدمت يقتصر هذا الاستخدام على الأنواع الخفيفة المصنوعة محليا. كما أن الصيد كان يتم من أجل الاستهلاك المحلي و خاصة سمك البوري الأصفر.

كما يبلغ إنتاج الصيد التقليدي 80000 طن سنويا [12] ص5. يستهلك الجزء الأكبر محليا والباقي يباع لشركات تسويق الصيد لتصنيعه وبيعه في الخارج.كما أن أغلب العاملين به موريتانيين باستثناء بعض الأفارقة العاملين على الشاطئ في انواكشوط، وقد ارتفعت مشاركته في الدخل القومي من 5.5 % خلال الفترة 1983 – 1984 إلى 10 % سنة 1993 [20] ص20.

1- القوى العاملة في الصيد التقليدي البحري و مراكبها :

تشير الإحصائيات التي أجريت في منطقة انذياغو و انواذيبو في نهاية 1998 إلى أنه يمكن تحديد الصيادين والمراكب في الصيد التقليدي البحري كما في الجدول التالي :

الجدول 1: القوى العاملة في قطاع الصيد التقليدي البحري وعدد المراكب[25].

مراكب الصيد التقليدي	عـــــــدد الخواص	الفرق		الزوارق	اللآنشات	الزوارق السريعة
		موريتانيون	أجانب			
انديا غو						
خـواص موريتـانيون الكيلـو 65	20	125	-	21	-	-
خواص سنغاليون الكيلو 28	29	-	108	29	-	-
خواص موريتانيون	12	99	-	17	-	-
خواص سنغاليون	5	-	29	7	-	-
المجموع	**66**	**224**	**137**	**74**		
انواكشوط						
الخـــواص الوطنيـــون فـــي التعاونيات	51	248	73	73	-	-
خواص موريتانيون	25	79	10	28	-	-
خواص سنغاليون	55	-	273	97	-	-
المجموع	**131**	**327**	**356**	**198**		
إيمراكن	-	424	-	66	75	6
الكوير	-		-	-	-	-
عدد الخواص الموريتانيون	31	81	91	32	-	-
انواذيبو						
عدد الخواص الموريتانيون	74	531	162	102	-	33
عدد الخواص الأجانب	85	-	456	86	-	-
المجموع	**190**	**1036**	**709**	**286**	**75**	**39**
المجموع الكلي	**387**	**1607**	**1202**	**558**	**75**	**39**

يتضح من خلال هذا الجدول أن عدد الزوارق 558 زورقا من بينها ٍ273 زورقا موريتانيا و 133 زورقا سنغاليا، أما القوارب الشراعية (اللانشات) فعددها 75 مملوكة كلها من طرف مجموعة ايمراكن، منها 17 متعطلة، أما الزوارق السريعة فعددها 39 زورقا، 6 منها لصيادي ايمراكن و33 مملوكة من طرف الصيادين التقليديين في انواذيبو[21] ص16. وفي الأخير فإن عدد المراكب الكلي في الصيد التقليدي يقدر بـ 672 وحدة.

أما فيما يتعلق بالقوى العاملة في الصيد التقليدي البحري فتقدر بـ 2809 صياد موزعة على مراكز الصيد الرئيسية [22] ص15.

فعدد سكان تعاونيات ايمراكن 1546 نسمة وعدد الصيادين في هذه التعاونيات 424 شخصا إذ أن 1122 شخصا في تعاونيات ايمراكن لا يمارسون مهنة الصيد، بالإضافة إلى صيادي ايمراكن هناك صيادون تقليديون آخرون تمثل الفرق منهم 1183 والخواص 197 صيادا [7] ص31.

أما الصيادون التقليديون الأجانب فعدد الخواص فيهم 174 شخصا كلهم سنغاليون وعدد الفرق 1202 شخصا الغالبية العظمى سنغالية كما يتضح في الجدول السابق.

ملاحظات على الجدول :

- من منظمة انديا‌غو حتى الكيلومتر 28 نجد خواص موريتانيين يشغلون فرقا وطنية.
- مجموعة ايمراكن لا يعمل فيهم إلا من ينتمي إليهم.
- على العكس من ذلك نجد في المراكز الكبرى للصيد التقليدي (انواكشوط – انواذيبو – لكوير)
- بعض الخواص الموريتانيين يشغلون فرقا أجنبية وأغلب هؤلاء الأجانب سنغاليون، كما يوجد بعض الغينيين والغانيين بالإضافة إلى بعض صيادي الرأس الأخضر.

إن استخدام هؤلاء الأجانب في هذا المجال يمكن إرجاعه أساسا إلى عزوف العمال الوطنيين عن هذا النشاط والنقص الكمي والكيفي في اليد العاملة المحلية.

2- الصيادون والتنظيمات التعاونية:

أ- مجموعة ايمراكن :

تطلق هذه الكلمة في اللهجة الحسانية على تكتل اجتماعي خاص يعيش على نشاط الصيد التقليدي كنشاط معاشي رئيسي، ويعيش حياة شبه مستقرة في تجمعات قروية صغيرة حول حوض آركين أهمها تسعة قرى هي : لمسيد، أبلواخ، تيشط، الرقيبة، انوامغار، رأس التمريس، محيجرات أقادير، تنعلول، أويك.

وعند الرجوع للجذور العليا لجماعات ايمراكن نلاحظ التناقضات التي تدور حول أصل هؤلاء الصيادين، فالبعض يرى أن أصلهم يعود للبافور الذين تواجدوا في البلاد قبل الفتوحات الإسلامية، بينما ترى دراسات أخرى أن أصلهم يرجع إلى العبيد الذين كانوا يجلبون لأمريكا من إفريقيا، و تقول هذه المقولة بأن بعض البواخر قد تعرضت للعطب في عرض المحيط قبالة المياه الموريتانية حسب بعض المصادر[8] ص48. فإن البرتغاليين عندما قدموا إلى الشواطئ الموريتانية خلال

القرن السابع عشر وجدوا فيها بعض السكان المتحضرين والمنعزلين عن الحياة البدوية التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة، إلا أن هذه العزلة لم تكن كلية، فاللغة واحدة والدين واحد حتى أن أواصر القربى واحدة (فبعض القبائل العربية الرعوية يوجد بعض عناصرها ضمن مجموعات ايمراكن) ولكن يبدوا أكثر صحة في نظرنا أن جماعات ايمراكن خليط من الزنوج والبربر (السكان الأوائل للبلاد) من جهة والعرب الذين وصلوا موريتانيا إبان الفتح الإسلامي (بنو حسان وبنو معقل) واكتسبوا خبرة في النشاطات البحرية من جيرانهم وأصهارهم الزنوج الذين عرفوا بأنهم كانوا يقطنون السواحل الغربية الإفريقية عند وصول العرب الفاتحين، كما أن التجار العرب قد يكون لهم دور أساسي في هذا المزج الذي يعتقد أن جماعات ايمراكن مزيج له.

وينتقل أفراد ايمراكن في مجال ضيق عبر الشاطئ ويترصدون طرق الأسماك الموسمية أثناء (فصل الصيد الكبير) كما يسمونه، وذلك خلال الفترة الواقعة بين شهري أكتوبر ويوليو من كل عام، ويقيمون مخيمات مؤقتة في أماكن وجود الأصناف المطلوبة من الأسماك (البوري أو الكربين) وعند نهاية فصل الصيد الكبير يعودون إلى أماكنهم الأصلية.

ويقوم نظام الصيد لدى جماعات ايمراكن على قواعد متوارثة ومقننة مبنية على المشاركة و التعاون في العمل مع احترام الحق والمكانة الاجتماعية لكل فرد، ويمكن تمييز نوعين من طرق الصيد تبعا لمواقع القرى، فالقرى الواقعة على شاطئ حوض آركين (تيشط، تنعلول، ايويك) يتم الصيد فيها في الأعماق الضحلة بواسطة المراكب الكنارية الأصل التي تسمح بتتبع أسراب الأسماك واصطيادها أثناء مرورها عبر هذه المياه، أما بالنسبة للقرى الواقعة حول رأس تيميريس (الركيبة، انوامغار، امحيجرات) فهي تصطاد الأسماك حولها على الساحل مباشرة، حيث يتوزع الصيادون قبل بداية الصيد إلى قسمين ويتم الاقتراع لتعيين الفئة التي تبدأ الصيد أولا، وتظل الفئة الفائزة محتفظة بحق الأولوية حتى تصطاد سربا من الأسماك، ويتم العمل بهذه الطريقة نهارا بينما تعطى الأولوية ليلا لمن يكتشف أسراب السمك، ويتوزع الصيادون أثناء عملية الصيد على شكل دوائر تسمح لهم بحجز السمك وسط الشباك، وفي هذه الحالة لا يمكن اصطياد الأسراب النائية لأن صيدها يتم مشيا على الأقدام أو بالسباحة، وقد لاحظ ايمراكن أنه عندما يحضر الدولفين تقترب أسماك البوري من الساحل أكثر فأكثر، وهكذا يسهل صيدها فصاروا يضربون الماء بالعصى مما يجعل الدولفين يقترب من الشاطئ ظنا منه أنه صوت البوري يقفز خارج الماء وهكذا يقترب من الساحل دافعا معه أفواج البوري الذي يصبح في متناول الصيادين، ونظرا للممارسة الطويلة عن كثب كيف ايمراكن طرق الصيد حسب سلوك الأسماك واتخذوا الكثير من الترتيبات لإعاقة ابتعاد السمك عن الساحل لكي تظل الأسماك في متناول شباكهم، وهكذا فهم يكرهون كل ما من شأنه أن يبعد الأسماك مثل رسو البواخر أو الأصوات مما يؤدي إلى ابتعاد الأسماك إلى الأعماق. ومن أجل إعداد مناطق الصيد

قسموا المنطقة الشاطئية القريبة من الساحل إلى قطاعات موزعة على كل قرية أو مخيم، وحددوا بين مناطق الصيد هذه نطاقا يحذر فيه الصيد وذلك ليسمحوا للأسماك بالتجمع والاقتراب من الساحل قبل منطقة صيد القرية التالية.

ويتحرك السمك من الشمال إلى الجنوب، وتقع منطقة الصيد في الشمال من القرية، في حين تقع منطقة النشاط في مقابل القرية أو الجنوب منها [23] ص14.

ويستمر صيادو إيمراكن في نشاطاتهم بل ويتمسكون به بالرغم من كون المحيط الذي يعيشون فيه صعب للغاية نظرا لانعدام وسائل الحياة، فالماء العذب لا يتوفر في أغلب الأحيان وإن توفر فبأسعار خيالية وبصورة غير منتظمة حيث يبلغ سعر البرميل الواحد من سعة 200لتر حوالي 300، 400، 500 أوقية في بلواخ، لمسيد و امحجيرات على التوالي، وكذلك فإن المصالح الإدارية والصحية والتعليمية...إلخ شبه معدومة، فمن بين القرى التسع تتوفر قرية انوامغار وحدها على هذه المصالح الأساسية حيث توجد بها مدرسة ومستوصف. فقرى ايمراكن ظلت بعيدة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، فالعلاقات الاجتماعية بها كما هي منذ عشرات السنين، وكذلك فإن أسعار المواد الأساسية مثل (الأرز، الشاي،...إلخ) مرتفعة جدا إن توفرت.

و قد أدرك هؤلاء الصيادون هذه الوضعية و لو بصورة متأخرة فقرروا إقامة اتحاد تعاوني لتنظيم شؤونهم وهكذا رأت تعاونية "تيميريس" النور سنة 1977 [5] ص16. والهدف منها توحيد الجهود والوسائل حتى يضمنوا مصالحهم المشتركة ويطوروا نشاطهم وكذلك لجعل الإدارة المركزية تهتم أكثر بمشاكلهم ويستفيدون من المساعدات التي تقدمها الدولة (الإعفاء عن الضرائب، القروض لشراء المعدات اللازمة، تكوين العمال والمؤطرين)، وكذلك مساندة هؤلاء المواطنين أمام أطماع الجهات الأجنبية (شركات الصيد الصناعي الأجنبية) والوطنية ممثلة في رجال الأعمال الموريتانيين الذين كانوا يمثلون ظهيرا لهذه الشركات الأجنبية، ولقد كانت هذه الجهات مستفيدة من الوضعية التي كانت سائدة والتي كانت تجعل جماعات ايمراكن على الهامش [5] ص18.

وقد أشار أحد أعضاء التعاونية إلى أن ايمراكن قد حاولوا تطوير أنفسهم عن طريق إقامة مؤسسات تعنى بالصيد التقليدي وتهتم بشؤون ايمراكن مثل الشركة الموريتانية للصيد التقليدي التي أنشئت سنة 1966 [4] ص62. و لكنها لم تحصل على المساعدات الضرورية من الدولة، وكذلك فإن تباين مصالح أعضائها ووقوف الشركات الأجنبية الكبيرة أمام كل ما من شأنه تقوية وتطوير الصيد التقليدي، كل هذه العوامل أدت إلى انهيار الشركة بعد فترة وجيزة من قيامها.

كما تعتبر تعاونية تيميريس نواة لتطوير الصيد التقليدي، فقد حصلت على عدد من البواخر والمعدات المهمة و كذلك طرق التسويق و إن كانت ما يزال أمامها العديد من العقبات و المصاعب،

وهناك أيضا تعاونية انواكشوط التي أنشأت سنة 1978 [3] ص37. بنواكشوط، فبعض أعضاء هذه التعاونية كان يمارس الصيد النهري، لكن مع سنوات الجفاف أصبحت ممارسة الصيد النهري [4] ص42. صعبة ومحدودة وتوجه هؤلاء إلى الصيد البحري الأكثر مرد ودية.

وتتمثل الصعوبة الأساسية أمام هذه التعاونية في انعدام وسائل الصيانة الفنية وتخزين المنتجات السمكية، فمثلا يتوقف تخزين الأسماك لمدة خمسة شهور نتيجة خلل فني بسيط في المجمع الذي تملكه التعاونية مما يؤثر سلبا على إنتاجية وتسويق المنتجات السمكية، وترتبط تعاونية انواكشوط بتعاونية ايمراكن (تيميريس) وتشتري الأولى عادة من الأخيرة بعض منتجاتها لبيعها لمدن انواكشوط، روصو، كيهيدي وبوقي، الشيء الذي يطرح أمام هذه التعاونية مشكلتي التخزين والتسعير.

أما تعاونية نواكشوط فتمتلك أسطولا يزيد عن 150 وحدة ذات أحجام مختلفة، 100 منها مزودة بمحركات خفيفة وكذلك فإن تواجد بعض البحارة السنغاليين من وقت لآخر يزيد من إنتاجية هذه الوحدات حيث أن هؤلاء البحارة يمتلكون في أغلب الأحيان خبرات أعلى من أمثالهم الموريتانيين وإن كانت فترات تواجدهم لا تخضع في الغالب لأية ترتيبات تنظيمية أو قانونية. وهذه التعاونية تمتلك مجمعا للتبريد تبلغ طاقته 40 طنا في إطار العون الحكومي لهؤلاء الصيادين [8] ص50. وتشير الإحصائيات إلى أن إنتاج هذه التعاونية بلغ سنة 1980، 3264294 أوقية [8] ص51. إلا أنها تعرف بعض المشاكل الحادة نذكر منها مشكلة التسويق والتخزين، ويمكن حل هذه المشاكل بتنظيم التوزيع و توسيع المجمع من 40 طن إلى 300 طن على الأقل، هذا في المدى القصير.أما على المدى المتوسط والبعيد فيجب تعميم التقنيات الحديثة و تكوين وتدريب البحارة على وسائل الصيد الحديثة و كذلك إقامة البنى التحتية الضرورية.

و يبين الجدول التالي عدد السكان التابعين لتعاونية امحجيرات و عدد المراكب و حالاتها.

الجدول 2 : عدد السكان التابعين لتعاونية امحيجرات[25].

اسم القرية	عـــــــدد الصيادين	عدد الأسر	مجموع السكان	عدد المراكب و حالاتها
لمسيد	25	100	171	17 قـــارب صـــيد 14 منهـــا بمحركات
ابلاواخ	35	139	230	-
امحيجرات	86	314	450	18 قارب 12 صالحة للاستعمال
المجموع	146	553	851	35

نلاحظ من أن عدد سكان مدن إيمراكن قليل جدا وخاصة المنخرطون منهم في هذه التعاونية(الذين يمارسون مهنة الصيد)، فهذه التعاونية تفتقر إلى المنتسبين للرفع من مستواها وإمكانياتها، ويعود السبب في هذا إلى عدم إقبال الموريتانيين وخاصة الشباب منهم على مهنة الصيد.

ب- طرق الصيد التقليدي و معداته :

تختلف هذه المعدات حسب أنواع المصايد والأسماك، فهناك المعدات الفردية التي يستخدمها الصيادون التقليديون على ضفاف نهر السنغال، بينما تعتبر المعدات الجماعية أكثر شيوعا لدى جماعات ايمراكن على المحيط الأطلسي وسنتناول المعدات الجماعية أولا بينما نتناول المعدات الفردية في الفرع الثاني (الصيد التقليدي النهري).

1- معدات الصيد الجماعي :

تعتبر الشباك بمختلف أنواعها أكثر المعدات الجماعية استعمالا لدى الصيادين التقليديين، وتتنوع هذه الشباك بتنوع أغراض استعمالها، فشباك اصطياد سمك البوري (Le Mulet) تختلف عن شباك اصطياد سمك المرجان وتقسم هذه الشباك إلى ثلاث فئات:

- الشباك المستقيمة:

تستخدم هذه الشباك طول العام على الساحل الأطلسي في المناطق التي تقل فيها حركة الأمواج، كالخلجان والملاجئ الصخرية وبشكل خاص في جزيرة التيردة وحول رأس تيميريس (انوامغار) ويتطلب استخدامها جهدا كبيرا و تستخدم أساسا لصيد الأسماك القاعية و يبلغ طولها بعد تركيب جميع أجزائها من 1200 – 1800متر[24] 123.

- الشباك الثابتة:

يقوم الصيادون بتثبيتها ليلا في مراس خاصة ويرفعونها في الصباح، ومن ضمن هذا النوع من الشباك شباك يعرف بالكوبل (couppoul) ومعناها الشباك الضخمة باللهجة البولارية، وهي كثيرة الانتشار في منطقة النهر ويستخدمه الصيادون السنغاليون الآن بمنطقة نواكشوط على شاطئ المحيط الأطلسي، واستخدام هذا النوع من الشباك صعب نتيجة لضخامة حجمها، فقد يصل طولها إلى 500متر وعرضها إلى 20متر ويتطلب استخدامها فريقين من العمال وعدة زوارق وعدة أفراد يقومون بتوجيه الأسماك نحو الشباك، ويمارس هذا النوع من الصيد خلال أربعة أشهر من السنة تبدأ من ديسمبر حتى مارس.

- شباك ايمراكن لصيد أسماك البوري :

تختلف هذه الشباك عن سابقاتها بخفتها حيث يمكن حملها من طرف شخص واحد ولا يتجاوز طولها 100متر وتوضع فيها عوامات خشبية يتراوح قطرها بين 75 – 135 متر، ومن أهم أنواع هذه الشباك تلك الخفيفة السريعة الحركة (البنية الدوارة) Saint tournant وتساهم بنسبة 33% من إجمالي الصيد [25].

2- مراكب الصيد التقليدي البحري:

يتكون أسطول الصيد التقليدي من العديد من المراكب المختلفة وفي هذا الصدد سنتناول ثلاثة أشكال رئيسية من مراكب الصيد التقليدي البحري كما يلي:

أ- القوارب السنغالية:

ويتلاءم هذا النوع أكثر مع الظروف الصيفية وذلك راجع إلى أن الساحل الأطلسي تكثر فيه الأمواج مما يؤدي إلى صعوبة الملاحة (حول انواكشوط خاصة)، ويمكن تقسيم هذه المراكب إلى نوعين انطلاقا من طاقاتها و أحجامها.

- القارب الكبير الحجم: ويتسع لثمانية ركاب وطوله يتراوح بين 14 و 17متر وتصل طاقته 4طن[12] ص5.

- القارب المتوسط الحجم : طولها يتراوح بين 4 إلى 6أمتار ويستخدم هذا النوع في الصيد الفردي و تبلغ طاقته 300 إلى 500 كلغ [8] ص29. وقوة هذه القوارب تتراوح من 5 إلى 25 حصانا و يتسم سير هذه القوارب بعدة وسائل من أهمها المجذاف La rame وهي وسيلة قديمة ومتعبة كما أنها تابعة للظروف المناخية، والشراع وهي وسيلة أوروبية الأصل خاضعة أيضا للظروف المناخية، وهي تتطلب خبرة كبيرة من طرف الملاح وكذلك قوة مقاومة للرياح المعاكسة،

والمحركات من نوع "Bord" و لور "Lhord" وهي تعد متطورة في مجال الملاحة التقليدية و تتميز هذه المحركات بالمزايا التالية [23] ص14.

- التحكم في الملاحة خارج الظروف المناخية.
- التقليل من الجهد العضلي.
- استغلال الوقت بين محل الصيد و محل التصريف.

ولكن الصيادين التقليديين رغم هذه المزايا يعيبون في المحركات كونها تنفر الأسماك نتيجة الأصوات الكبيرة التي تجعلها تبتعد عن الشواطئ نحو الأعماق.

ب- المراكب الإسبانية الأصل : Lanc

تم حصول ايمراكن على هذه المراكب من التجار الإسبان الذين كانوا يقيمون في حي الصالة، و هو الحي القديم الواقع شرق مدينة انواذيبو القديمة، وهذه المراكب ليست مجهزة بمحركات آلية إنما بدفع الرياح لها، ويتراوح طولها ما بين 6 إلى 10أمتار وعرضها من 3.5 إلى 4.5 متر، وتصل طاقة حمولتها ما بين 4 – 6 أطنان، ويستخدمها إيمراكن بين قراهم وانواذيبو (المركز الأساسي لتفريغ منتجاتهم)، في حين يصعب الوصول بها إلى انواكشوط نتيجة اضطراب مياهه، وكذلك نتيجة لانعدام خبرتهم الملاحية، فبالرغم من دراية هؤلاء الصيادين بالبحر لكنهم يجهلون كل شيء عن الملاحة، فهم لا يعرفون قراءة الخرائط ولا استخدام البوصلة [8] ص58. وتبلغ الكلفة الشرائية لهذه المراكب 300.000 أوقية [7] ص31. وقد بدأ استخدامها يقل نظرا لقدمها.

ج- الزوارق اليابانية :

وقد دخلت هذه الزوارق ميدان الصيد التقليدي سنة 1978 [26] ص107. وعددها الإجمالي 40 زورقا منها 10 زوارق للصيد بشباك الجر المصنوعة من البلاستيك وألياف الزجاج، و حمولة الواحدة منها 11 طنا ومجال نشاطه 400ميل بحري وقوة المحرك 56 حصان ويحمل كل زورق 5 شباك جر لصيد الأسماك وأخطبوط البحر (Poulpe)، وهي مجهزة بمحرك مركزي استغلالي تصل طاقته 67 ساعة، ولقد توقف بعض هذه الزوارق نتيجة للظروف المناخية للسواحل الموريتانية التي ليست ملائمة لهذه الزوارق (خاصة حول انواكشوط)، ولقد بلغت الكلفة الشرائية للزورق الواحد 15.575.300 أوقية [7] ص32 .

2.1.3.1 . الصيد التقليدي النهري

يعتبر نهر السنغال هو الثاني من حيث الأهمية في إفريقيا الغربية و يبلغ حوض هذا النهر حوالي 340.000 كلم² بين خطي عرض 10، 180 شرقا و خطي طول 7 – 120 غربا، و يبلغ طوله في حالة التمدد الأقصى حوالي 1800 كلم من فوتا جالو حتى سان لويس بجمهورية السنغال، ويتكون نهر السنغال من ثلاثة أنهار :

- بافينغ Bavin – باكوي Bakoye.
- باوولي Bawle.
- فالمي Faleme.

ويمثل ملتقى النهر (بافينغ – باوولي) نهر بافولابي السنغال الاصطلاحي.

ويمكن تقسيم نهر السنغال أيضا إلى ثلاثة أجزاء كبيرة خلال مجراه هي :

- الحوض الأعلى بعالية النهر (Amontant) بكابس بالنسبة للسنغال.
- السنغال الأوسط .
- السنغال الأدنى و يسمى دلتا النهر.

وما يهمنا هو مجرى النهر الأوسط والأدنى لأن هذه المجاري هي التي تخص موريتانيا كما أنها منطقة مهمة نظرا لكون الأسماك تجد مكانها مناسبا للتكاثر نتيجة إرتفاع نسبة العناصر الغذائية للأحياء في الماء واتساع الرصيف القاري وامتداد فترة تواجد المياه المتصاعدة. وتمتلك موريتانيا ثلث المساحة الكلية للنهر على الضفة اليمنى المغمورة بوادي النهر ويتأثر مناخ النهر بعاملين أساسيين هما:

- الشمس المستديمة بالمنطقة.
- الحركة الدائمة لكميات الرياح الكثيرة.

و يمكن إعطاء نبذة عن الرياح التي تعرفها المنطقة مناخيا كما يلي:

- رياح الأليزي (Alizé) البحرية و تعتبر بداية فصل الرطوبة.
- الرياح الحارة و تمثل بداية فصل الجفاف (الصيف).
- الرياح الجنوبية الغربية و تمثل بداية الفصل الممطر.

و من الملاحظ أن الأمطار تختلف اختلافا كبيرا من المناطق الشمالية والجنوبية في موريتانيا حيث تبلغ هذه الكميات 2000مم سنويا بالجنوب بينما لا تتعدى 25مم سنويا بالشمال[4] ص63. كما أن الفصل الممطر خلال السنة واحد(فصل الخريف)*، ويمثل العقدان الأخيران أسوأ فترة عرفتها الأراضي الموريتانية من تدني مستويات الأمطار حيث قضى الجفاف على آلاف الرؤوس من مختلف الحيوانات كما تأثر النهر تأثرا بالغا حيث ضعفت مجاريه وتناقصت قدرته، فلم يعد يستقبل

في الوقت الحاضر مياها من روافده القديمة في موريتانيا باستثناء كمية ضئيلة من المياه في "كوركول"، مما يزيد من الجفاف المزمن، فكلها عوامل تزيد في التناقص التدريجي لمنسوب النهر.
ويتراوح متوسط عرض مجرى النهر بين 200 و 300متر وهو مغطي بالطين الرملي وتعترضه عتبات صخرية بين مدينتي "بكل و بوكي" وفيضان النهر غير منتظم فمتوسط منسوبه 770م² في الثانية عند بلدة بكل (متوسط محسوب خلال 60 سنة من الرصد)، ومتوسط الفيضان 4900 م^3 في الثانية وأدنى منسوب سنوي للمياه يقل عن 3 م^3 في الثانية [4] ص68.
وقد كانت مياه النهر معرضة للجفاف في الفصل الجاف لو لم تكن مياه المحيط تجتاح المجرى الأسفل حتى 220 كلم، ففي سنة 1973 لم يتجاوز أدنى حد لمنسوب المياه 250لتر في الثانية مما أثار التخوف من الجفاف الكامل للنهر في مجاريه الموريتانية والسنغالية.
وتغمر مياه النهر في فترات الفيضانات سهولا و منخفضات تتسع بشكل خاص في مدينة كيهيدي (500 كلم في المصب و حتى مدينة سان لويس السنغالية) و بعد انحصار الفيضانات يخلق النهر وراءه بحيرات و مستنقعات تظهر في شكل مسطحات مائية عند المجرى الرئيسي للنهر، ويزاول نشاط الصيد في النهر كما يزاول في توابعه، وتمثل المناطق الرئيسية للصيد حسب الولايات كمايلي:

- اترارزة، كاراكور، و اقريقري في ولاية كيدماغا.
- اداقو – آفطوط الساحلي، امبويو، اجيوك، و بحيرة اركيز في ولاية اترارزة.
- بحيرة آلاك، دار البركة، وادي كتي في ولاية لبراكنه.
- مستنقعات كنكوصة، طويا، طناحة، أجار، و بحيرة ولاية لعيون.
- وادي اتمشكط و مستنقع باليا بولاية الحوض الشرقي.

إلا أن هذه الأماكن قد جف أكثرها بفعل الجفاف الذي تعيشه البلاد وتحولت إلى كثبان رملية، و تبلغ هذه المساحات 850 كلم من المياه النهرية، و 300 كلم² من الأراضي التي تغمرها المياه في فترات الفيضانات، وقبل سنوات الجفاف كان يمارس الصيد النهري 10.000[8] ص56. صياد محترف 5000 صياد بصورة مؤقتة خلال فترات الصيد الكبير[6] ص98. ثم يتركون الصيد للتفرغ للزراعة في فترة الفيضانات (ديبري) أو بعد فترة الفيضانات في الصيف (والو).
ويبلغ الإنتاج السنوي خلال السنوات الممطرة 15.000 طن ويتم استهلاك 3/2 محليا في حين يباع الباقي مجففا في المناطق المجاورة، ويبلغ عدد الصيادين النهريين 4000 صياد [7] ص17. ولقد كان الصيد التقليدي في المياه العذبة (على ضفة نهر السنغال اليمنى) يمثل نمط حياة خاص بتجمعات الصيادين الحرفيين البولار والولوف المستقرين على الضفة على مشارف مدينة روصو الموريتانية حتى ضواحي مدينة خاي المالية، ويقيم هؤلاء الصيادون في قرى تنتشر على الضفة

اليمنى للنهر (التابعة لموريتانيا) ويطلق على سكان هذه القرى باللهجة البولارية (سوبالية) وهي تعني الصيادين، فإن كانوا محترفين لا يمارسون إلا مهنة الصيد أطلق عليهم اسم (تيوبالو) Tioppalo تمييزا لهم عن الصيادين الفصليين الذين يمارسون الرعي و الزراعة في الفترات الأخرى. وتتم ممارسة الصيد في مياه النهر تحت طابع ديني، فهذا العمل يعتبر مقدسا ويعتبر النهر حكرا على أفراد هذه الجماعة الذين يحافظون محافظة شديدة على أسرار المهنة وتخضع استغلال خبرات النهر للأعراف والتقاليد المعقدة، ولا يسمح لأي شخص أجنبي بمزاولة الصيد في مياه النهر إلا بإذن خاص من شيخ الجماعة، و قد تحدث مجابهات دموية بين السكان المحليين والأجانب الذين يقدمون من المناطق المجاورة للاصطياد في النهر و خاصة خلال موسم الندرة (اغشت – أكتوبر).

و يستخدم هؤلاء الصيادون معدات مختلفة، فبالرغم من كونها بسيطة و تقليدية إلا أنها كانت تتلاءم مع وضعية النهر، و تتمثل هذه المعدات في [23] ص36.

- الصيد بالخطاطين (harpons) وكانت تستعمل في الصيد الفردي لاصطياد الحيوانات المائية الكبيرة (مثل السلاحف المائية) وقد قل استعمال هذا النوع اليوم نظرا لتناقص عدد هذه الحيوانات المهددة بالانقراض تحت تأثير الجفاف والتلوث.

- الخيوط ذات الصنارات : الشباك الفردية الصغيرة وتسمى بالبولارية (دولينجة) ويتم استخدام الخيوط ذات الصنارات بشكل مستقل في فترات الفيضانات في حين تستخدم الشباك الفردية على طول السنة.

- شباك الصيد الكبيرة (ساكيت) بالبولارية وهي فردية أيضا ولكنها أكبر حجما من شباك (دولينجة)، وهناك وسائل أخرى كانت تستعمل و قل استعمالها هذه الأيام مثل الصيد با لقفف المصنوعة من ألياف سعف الأشجار المحلية و تستخدم للصيد في البحيرات والمستنقعات و الروافد، و يصطاد بها أساسا صغار الأسماك و قد قل استعمالها اليوم.

أما أنواع وسائل الصيد الجماعي فأكثرها انتشارا هي شباك القوبولو، وفي الوقت الذي يتسع فيه السوق الداخلي للمنتجات السمكية ويزداد الطلب عليها مع العلم أن السمك يعتبر الغذاء الرئيسي لسكان النهر[10] ص23. عكس المجموعات العربية التي تعتمد على اللحوم كغذاء أساسي، كما أن المخزون السمكي بالنهر قد شهد تناقصا خطيرا في السنوات الأخيرة حيث تناقصت الكميات كما يلي :

الجدول 3: تغير المخزون السمكي بالنهر خلال الفترة (1968-1998) الوحدة: الطن[8]

السنة	الكميات
1968	10400
1973	3700
1980	800
1998	500
المجموع	15400

ويرجع ذلك لعوامل مناخية حيث تأثرت مجاري النهر بأثر كبير بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد منذ بداية العقد الماضي، كما أن المشاريع الصناعية الكبرى للري مثل السدود الضخمة (سدود مننتالي و دياما) جعلت النهر غير ملائم للصيد، وهكذا نلاحظ أن الغالبية العظمى من الصيادين الذين عرفوا بارتباطهم الشديد بالنهر قد هجروه إلى ممارسة الصيد على شواطئ المحيط أو هجروا مهنة الصيد نهائيا إلى مهنتي التجارة والزراعة، وقد شوهدت مؤخرا بعض الحيوانات النادرة وهي ميتة مما يهدد البيئة في المنطقة والحياة بصورة عامة، و نلاحظ أن جميع المشاريع التي تم إنشاؤها أو تلك التي هي في طور الدراسة والمتعلقة بتطوير الصيد مثل (منطقة استثمار نهر السنغال، واللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف بدول الساحل، والمنظمة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، ومنظمة تنمية دول إفريقيا الغربية) كلها منظمات جهوية يعتبر النهر رابطها الأساسي وإطار مشاريعها، وهذه التكتلات لم تولي النهر الاهتمام اللازم وحتى أنها لم تهتم به في نطاق اهتمامها بالصيد، حيث أنها تقوم بالبحث البحري والمشاريع البحرية، و لكن النهر يبقى غائبا، وكذلك على مستوى موريتانيا التي هي عضو مؤسس في كل هذه المنظمات وغيرها والتي خصصت وزارة مستقلة بالصيد و الاقتصاد البحري، فإنها لم تولي نهر السنغال العناية اللازمة على الرغم من أهمية هذا النشاط كمصدر غذاء مهم ويوفر فرص عمل مهمة يمكن من خلال تطويرها العمل على وقف سبل الهجرة إلى انواكشوط، والتي تمثل إحدى التحديات الكبيرة للإدارة الوطنية.

إن نهر السنغال و خاصة الجزء الموريتاني منه لم يعد في الحاضر كما كان مصدرا مهما لصيد الأسماك حيث تضاعفت العوامل الطبيعية والتقنية والبشرية والإدارية لتقضي على الحياة المائية في النهر الذي قد يصبح نهرا ميتا في القريب العاجل.

2.3.1. الصيد الصناعي

إذا كان الصيد التقليدي يمارس من طرف صيادين موريتانيين أساسا فإن الأمر يختلف بالنسبة للصيد الحديث الذي يعتبر قطاعا تابعا للأجانب وإن كانت السنوات الأخيرة قد عرفت تطورا لنسبة المساهمة الموريتانية في هذا القطاع بعد أن انتهجت الدولة سياسات الصيد الجديدة و التي تهدف إلى إقامة شركات صناعية في مجال الأسماك، تمتلك الدولة الموريتانية أو القطاع الخاص الوطني نسبة من رؤوس أموالها تزيد عن 50 % [27] ص40.

إلا أن الجهات الأجنبية ما يزال يمثل نصيبها حصة الأسد في الأساطيل العاملة في المياه الإقليمية، وقد عرف الاستغلال الأجنبي والعلاقات بين هذه الجهات المستغلة والحكومة الموريتانية العديد من التغيرات عبر الحقب المتتالية، حيث يتم معظم عمليات الإنتاج بواسطة مراكب الصيد الحديثة الأجنبية التي تزاول نشاطها في المياه الموريتانية عن طريق الحصول على رخص الصيد.

ونظرا لأهمية نشاط الصيد الحديث في قطاع الصيد بصورة عامة سنقوم بدراسته من حيث حجم الأسطول المستخدم، وأنواع المراكب و وسائل و طرق الصيد الصناعي والمؤسسات القائمة على الإنتاج.

1.2.3.1. الصيد الصناعي الأجنبي

لقد كان أول تواجد منظم للأوروبيين على الشواطئ الموريتانية متمثلا في المؤسسة (comptoir) التي أنشأت في القرن السادس عشر في جزيرة آركين الصغيرة، وكانت هذه المؤسسة متخصصة في تجارة الصمغ العربي.

وظلت القوى الاستعمارية الأوروبية تتعاقب على هذا الموقع لفترات طويلة بعد ذلك أسس الهولنديون ميناء (هدى) (نسبة لأحد أمراء اترارزة) سنة 1898 بالقرب من موقع انواكشوط والواقع بالقرب من مصادر الصمغ العربي بولاية اترارزة، ولكن إقامة ميناء سان لويس السنغالي على مصب نهر السنغال، وكذلك إقامة محطات توقف أخرى في النهر جعلا الشاطئ الموريتاني شبه مهجور من النشاط الاقتصادي لفترة من الزمن.

وفي القرن الثامن عشر بدأ الاهتمام بالثروة السمكية في المياه الموريتانية يزداد، وكان الاهتمام المتزايد من طرف البحارة الأسبان والبرتغاليين الذين لاحظوا مدى غنى الشواطئ الموريتانية بالأسماك المختلفة، إلا أن إقامة الأسس الأولية لم تبدأ إلا في القرن التاسع عشر وذلك بإنشاء الشركة الفرنسية (so moreede deux mondes) في جزيرة آركين، ويرجع الفضل في اكتشاف و وصف الثروة البحرية الموريتانية للبروفيسور فرانسو كريكول خلال مهمة قام بها على الشواطئ الموريتانية سنة1952 [4] ص62. وهكذا بدأ الاهتمام الفرنسي يزداد وبدئوا في استغلال

هذه الثروات إلى جانب الاسبان، ولكن نظرا للمصاعب والنتائج غير المشجعة اتجه هذا الاستغلال إلى التخصص في صيد جراد البحر (langosistes)، وفي سنة 1918 تم إنشاء أول شركة فرنسية للصيد بانواذيبو هي الشركة الصناعية للصيد الكبير[4] ص109. (SIOP) وتم إنهاء مبانيها ومعداتها سنة 1923 وقد ساهمت في تنمية ميناء انواذيبو وفي توسيع المدينة التي كانت تعرف بميناء أتين (Aortitenne) وقد أثار الكاتب الفرنسي كورياد (Correard) في كتاب له عن غرق سفينة الموس الفرنسية في حوض أتين إلى مدى أهمية الثروة السمكية، و كذلك فإن القنصل الفرنسي (بكناريه) لفت الانتباه بكتاب له عن الصيد في سواحل إفريقيا الغربية سنة 1945.

وظل اهتمام الفرنسيين بالصيد في تزايد، فقد استثمروا مبالغ كبيرة في ذلك الوقت 41 مليون فرنك فرنسي* خلال 12 سنة [8] ص69.حيث سمحت هذه الاستثمارات بوضع المنشآت الأساسية لهذا النشاط فأقيم الميناء الوحيد آنذاك حيث نصبو دليلا لهداية السفن في شبه جزيرة الرأس الأبيض، وأقاموا مصابيح كهربائية ثابتة في انواذيبو ومحطة للتلغراف وأجهزة لتقطير المياه للتزويد بالمياه العذبة، ومستوصفا ورصيفا عائما ومركزا للتبريد لصيانة الماء.

وفي سنة 1929 أصدرت هذه المؤسسة 757 طنا من الأسماك المجففة بقيمة 2735514 فرنكا فرنسيا، ولم يكن اهتمام المستعمر آنذاك كافيا بالمنطقة فلم يتجاوز إنتاج الأسماك 2500 طن في عام 1941، و قد كانت الشركة الصناعية للصيد الكبير تعتمد أساسا على إنتاج الأسماك المملحة والمجففة وتصديرها للأسواق الإفريقية و تصدير جراد البحر.

ونظرا للمصاعب التي عرفتها الشركة والمتعلقة بالسوق والسياسة الجديدة للصيد التي تولي مسؤولية تسويق الأسماك للشركة الموريتانية لتسويق الأسماك ، وكذلك بسبب الخسارة الجسيمة التي منيت بها الشركة فقد توقفت في أواخر1985 ، وإلى جانب الاهتمام الفرنسي بالصيد فقد كان هناك حضور اسباني كبير و لكنه أقل تنظيما حيث يقتصر هذا الاهتمام أساسا على البحارة الاسبان (جزر الكناري) و يبرز الجدول التالي هذا الاهتمام آنذاك.

جدول 4 : يوضح إنتاج الأسماك في موريتانيا خلال (1898- 1903).الوحدة: القنطار[8]

السنة	الكمية	جنسية الصيادين
1898	12000	كنار يون
1900	9500	كنار يون
1901	70000	كنار يون
1903	90000	كنار يون
المجموع	181500	كنار يون

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج موسمي، الشيء الذي أدى إلى هذا التذبذب في الإمكانيات المصطادة، وقد تناقص النشاط الاسباني في المياه الموريتانية بعد السيطرة الفرنسية على كامل التراب الموريتاني، وقد قاد استقلال موريتانيا سنة 1960[17] ص82. إلى انطلاق نشاطات الصيد الحديث بسرعة، حيث لاحظت الحكومة الموريتانية الفائدة التي يمكن أن تجنيها من هذا المورد المتجدد الطبيعي، فبدأت تشجع إنشاء شركات الصيد الأجنبية، فقبل 1960 لم يكن يوجد سوى مؤسستين فرنسيتين هما : الشركة الصناعية للصيد الكبير (SIOP) والمؤسسة العامة للأطلس (EGA) التي أنشأت سنة 1947 ، وفي عام 1960 تم إنشاء ثلاث شركات هي سوميب- سوماف- سورنيب، و يتوفرون على أسطول صيد مكون من 30 مركبا كبيرا (مراكب اسبانية- فرنسية) وتمت إقامة مستودع لتثليج الأسماك في انواذيبو وتقدر طاقته الإنتاجية بـ 15000 طن[3] ص43. وخلال الفترة 1966- 1970 تم إنشاء أربع مؤسسات كبيرة استثمرت مبلغ 811 مليون أوقية، وتنتمي هذه الشركات أساسا لليابان وأسبانيا

وخلال السبعينات ظلت المؤسسات الأجنبية تستغل المياه الإقليمية الموريتانية فوصلت الأساطيل الحديثة من الاتحاد السوفيتي سابقا و بولندا (1966- 1967) والأسبانية 1969 وغيرها، وتم هذا التواجد بصورة فوضوية، فلم يسبق هذه الأساطيل الإنشاءات والمرافق الضرورية، وهكذا فإن إنشاء هذه المؤسسات لم يندرج في الحياة الاقتصادية الوطنية.

وإلى جانب هذه المؤسسات الكبيرة تم إنشاء وحدات صغيرة ذات منشآت متخصصة في تمليح و تجفيف الأسماك وصناعة زيوت السمك وهي ذات رأس مال أجنبي، وقد ظلت تستفيد من امتيازات ضريبية منصوص عليها في قانون الاستثمار الموريتاني.

إذا تجاوز قيمة الاستثمار 200000 أوقية[12] تعفى المؤسسات بصورة كلية أو جزئية من الضرائب الجمركية مع استثناء مؤقت للضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية.....الخ

وقد بلغت طاقة المنشآت الأرضية التي أقامتها المؤسسات والوحدات الصغيرة حوالي 303000طن سنويا، و يمكن أن تصل إلى أكثر، وكانت هذه الطاقة كافية لاستيعاب الصيد وقتها [8] ص71.

وقد حاولت الحكومة الموريتانية إقامة صناعة وطنية حديثة في قطاع الصيد فتم إنشاء المؤسسة الموريتانية للصيد، ولكن هذه المحاولة فشلت لعدة أسباب أهمها انعدام الخبرة في الميدان وانعدام الرؤية الواضحة الأهداف في هذه المؤسسة التي كانت تهدف إلى تطوير الصيد والربح في آن واحد، وكذلك الممارسات التي قامت بها الشركات الأجنبية من اجل القضاء على هذه المبادرة التي رأت فيها خطرا يهدد مصلحتها زيادة على سوء التسيير والرشوة التي كانت تعرفها الإدارة الموريتانية آنذاك، كل هذه العوامل جعلت Somap سوماب توقف نشاطها سنة 1969 وخسرت منها الحكومة الموريتانية 10 ملايين دولار، وقد كان لفشل هذه المحاولة أثر سيء على الموقف السياسي للحكومة الموريتانية تجاه الأساطيل الأجنبية حيث كانت بحاجة ماسة لتغطية هذه الخسائر مما جعلها تبحث عن هذه الأموال بصورة عشوائية نتج عنها أبرام الكثير من الاتفاقيات التي لم تراعي في بعض الأحيان المصالح الموريتانية إن لم يكن في مضمونها ففي تطبيقها.ومن أهم اتفاقيات الصيد التي تم إبرامها خلال الفترة (1970- 1974) [6] ص32.

- الاتفاق بين موريتانيا و اتحاد المنتجين اليابانيين 1970
- الاتفاق بين موريتانيا و ايطاليا 1970
- الاتفاق بين موريتانيا و فرنسا 1973
- الاتفاق بين موريتانيا و رومانيا 1973
- الاتفاق بين موريتانيا و هولندا 1973

وقد نصت هذه الاتفاقيات على إقامة بعض التجهيزات الخاصة بصناعات السمك في انواذيبو للمعالجة بأسعار منخفضة بالنسبة لبقية الموانئ في المنطقة (لاس بالماس و دكار) و كان هذا بداية لتزايد نشاط سفن الصيد الحديثة الأجنبية في المنطقة، ومنذ ذلك التاريخ 1970 بلغ عدد السفن التي تمارس الصيد في المياه الموريتانية ما بين 300 و 400 سفينة في السنة تابعة لجنسيات مختلفة و أكثرها تابع للدول الأوربية (الشرقية خاصة)، فعلى سبيل المثال كانت هناك 300 سفينة صيد ل 15 بلد تصل حمولتها الكلية 150000 طن [28] ص5. تصطاد برخص الصيد، وفي عام 1978 قدرت عائدات الضرائب والرسوم والغرامات المختلفة على نشاط الصيد الحديث 28 مليون دولار* أمريكي، وحسب التقديرات فإن كمية الأسماك المصطادة في سنة 1978 في المنطقة الواقعة ما بين دائرتي العرض 16- 240 شرقا بلغت 800000 طن بقيمة 50 مليار أوقية مما يعني أنه كان هناك استنزاف للثروات البحرية من طرف البواخر الأجنبية الحديثة، فتقدر منظمة التغذية والزراعة (FAO) المخزون الكلي من الأسماك المصطادة سنويا من طرف هذه البواخر بـ 600000 طن

بالنسبة لجميع المياه الواقعة تحت السلطة الموريتانية، وتقدر إمكانيات الصيد بـ 545000 طن[6] ص47. مما يعني المبالغة في الاستغلال خاصة وأن هذه المصادر لا تعني إلا البواخر التي ترتفع الكميات التي تصطادها وهي ليست سوى نسبة محدودة من بين مجموع البواخر العاملة في هذا القطاع نظرا لضعف الرقابة الموريتانية، فأكثر من 85 % من كميات الأسماك المصطادة يتم اصطيادها عن طريق بواخر تحتوي بداخلها على مصانع لا ترسو على الشواطئ الموريتانية.

وقد مارست الشركات الأجنبية الصيد في المياه الإقليمية الموريتانية بوسائل وطرق جد حديثة مما جعل هذه الكميات تبلغ رقما قياسيا، خاصة وأن بعض هذه الكميات لا تخضع للرقابة وتصدر مباشرة للأسواق الخارجية بدون أي حقوق أو رسوم.

وقد بدأ الأسطول الأجنبي يتناقص تدريجيا حيث بلغ سنة 1990 ما يقارب 180 باخرة للصيد السطحي والمتخصص تعمل على أساس رخص تدفع قيمتها إلى الخزينة وتحت وصاية شركات مختلفة وينبع أغلب هذا الأسطول من دول الكتلة الشرقية ورومانيا واليابان إضافة إلى السوق الأوربية المشتركة.

2.2.3.1. الصيد الصناعي الوطني

يتكون الأسطول الموريتاني البحري من 265 باخرة حسب إحصائيات 1999 وغالبية هذه البواخر كبيرة مثلجة وقديمة وفي حالة من الشيخوخة تجعل مرد وديتها ضئيلة نظرا لتكاليف صيانتها الباهظة، منها 100 باخرة مستأجرة، وكذالك يحتوي على 154 باخرة لصيد الأعماق، ويعتبر القائمون على رسم سياسة الصيد الموريتانية أن وحدات الأسطول الموريتاني وصلت إلى الحد الأدنى الذي يمكن معه استغلال الثروة السمكية الموريتانية استغلالا معقلنا يبقي على التوازن البيولوجي الذي بواسطته يمكن المحافظة على البقاء النوعي للأسماك، وهناك تجهيزات برية حيث تتوفر في انواذيبو منشآت قادرة على تبريد 200 طن يوميا بالإضافة إلى قدرة تخزينية توازي 15000 طن، إنما لا يتم الاستفادة من خدمات التخزين إلا بنسبة 20% إلى30% ، وفي نفس الوقت الذي كان الأسطول الوطني يتنامى كانت هناك وحدات صناعية كبيرة تسعى لمعالجة وحفظ مخزون السمك ترى النور في أنواذيبو، حيث وصلت طاقة هذه الوحدات في مجال صناعة الثلج والمعالجة والتخزين إلى 12000 طن يوميا من التخزين و150000 طن يوميا من المعالجة والتجفيف و 150000 يوميا من صناعة الثلج، كما أن الأسطول الموريتاني يحتوي أيضا على أسطول آخر متخصص في صيد الأسماك السطحية يعمل في إطار الاستئجار لصالح المؤسسات الخصوصية، وقد ضغط هذا الأسطول بشكل كبير على التوازن الطبيعي للسمك وذلك نظرا لعدم مراعاة هذا التوازن في عمليات الاصطياد المفرط وخاصة من طرف الأساطيل الأجنبية ، إلا أن

هذه الأساطيل قد طرأت عليها تحسينات مؤخرا على مستوى العائدات وكذلك على مستوى الميزانية بصورة عامة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد استعراضنا للثروة السمكية الموريتانية وأساليب استغلاله، نخرج بنتيجة هي أن المخزون السمكي الموريتاني كبير جدا ويحتوي على أصناف عديدة من الأسماك مرتفعة الأسعار عالميا، ويجب المحافظة عليها وحمايتها حتى تستطيع أن تلعب الدور المنوط بها، كما يجب توعية السكان بأهمية هذه الثروة من الناحية الغذائية والاقتصادية، بالإضافة إلى تدعيم وتطوير بنية قطاع الصيد والاقتصاد البحري، خاصة الصيد التقليدي، لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي يجعلنا نطرح التساؤلات التالية:

هل هناك شركات صناعية تساهم في إنعاش القطاع؟ وكيف يتم تسويق المنتجات البحرية محليا وخارجيا ؟ وهل القطاع لديه بنية تحتية كافية للقيام بهذه النشاطات؟ وسنحاول الإجابة على هذه الأسئلة في الفصل الموالي.

Nom du document : chapitre1
Répertoire : C:\Documents and Settings\Administrateur\Mes documents
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : تمتد السواحل الموريتانية على المحيط الأطلسي لمسافة طولها 720 كلم² و تبلغ مساحتها 234
Sujet :
Auteur : Led
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 13/06/2006 15:02:00
N° de révision : 372
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 01:05:00
Dernier enregistrement par : abdelmoukaram
Temps total d'édition :2 422 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:36:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 32
Nombre de mots : 8 784 (approx.)
Nombre de caractères : 48 317 (approx.)

الفصل2
نشاطات ومشاكل قطاع الصيد

تعتبر الصناعات من أهم نشاطات قطاع الصيد في موريتانيا، وهي تساهم في دعم الاقتصاد الموريتاني من خلال إضافة القيمة إلى المنتجات السمكية، حيث تعمل الصناعات السمكية إلى توسيع حجم السوق وتوفير منتجات سمكية تلبي الرغبات المتعددة للمستهلكين، كما توفر فرص عمل أكثر وتساعد في محاربة الفقر. وتنقسم الصناعات السمكية في موريتانيا إلى تقليدية وحديثة، ويساعد في هذه الصناعات ما تتوفر عليه من خدمات بالإضافة إلى الكادر البشري المتكون في مجال الصيد، كما تشرف الشركة الموريتانية لتسويق منتجات الصيد على عملية تسويق منتجات هذه الصناعات،كل هذه الأمور لم تحل دون تعرض القطاع لبعض المشاكل.

وفي إطار هذا الفصل سنقوم بدراسة نشاطات ومشاكل قطاع الصيد من خلال المباحث التالية:

1.2. الصناعات السمكية والخدمات المساعدة لها.

2.2. تسويق الأسماك.

3.2. مشاكل قطاع الصيد.

1.2. الصناعات السمكية و الخدمات المساعدة لها

إن حجم تطور الصناعة في أي قطاع يعكسه حجم ما يتوفر عليه من خدمات كالبنى التحتية ومراكز التكوين والتدريب والتأهيل .....إلخ وسنتطرق لهذه العناصر من خلال هذا المبحث.

1.1.2. أنواع الصناعات السمكية

لم يتجاوز قطاع الصناعات السمكية في موريتانيا مستوى التجميد و التخزين، حيث لا يزال معظم الإنتاج الوطني من الأسماك يصدر على شكل خام مجمد، ففي مجال التجميد و التخزين يوجد في انواذيبو وحدات معالجة و تجميد و تخزين الأسماك، وتضم هذه الوحدات مصانع تتوفر على طاقة قدرها 150 طن يوميا من المعالجة و التجميد بالإضافة إلى 150 طن [8] ص88.يوميا من الثلج و 15 ألف طن من التخزين.

و علاوة على هذه القدرات الموجودة في انواذيبو فإنه توجد في انواكشوط وحدات صغيرة تمكن من معالجة و تخزين منتجات الصيد التقليدي، و تشرف الشركة الخاصة بتسويق منتجات الصيد التقليدي على إنجاز وحدات لتجميد و تخزين الأسماك على امتداد التراب الوطني و خاصة بين انواكشوط و مالي، إن هذه القدرات الموجودة حاليا تكفي لمعالجة و تخزين إنتاج القطاع من صيد الأسماك الصناعي، ورغم وجود زيادة على الحاجيات في انواذيبو فإن هذه القدرات لا تكفي لمعالجة مجموع الإنتاج السمكي في المياه الموريتانية.

كما أسلفنا فإن غالبية الإنتاج تصدر على شكل خام مجمد في أكياس بسيطة يزن الواحد منها 20 كلغ[29] ص104.

1.1.1.2. طرق الصناعات التقليدية و أنواعها

تتخذ طريقة المعالجة و الصناعة السمكية عدة صور أهمها :

1- تمليح الأسماك و تجفيفها :

حيث يتم تشريح السمك و جعل كمية معينة من الملح بين الشرائح ثم يوضع للتجفيف مباشرة بعد تعليبه، وفي أغلب الأحيان لا يكون هذا السمك من النوعية الجيدة، و للرفع من جودته فإن الصيادين التقليديين (ايمراكن) يبعثونه إلى انوذيبو لكي تتم عملية التجفيف بواسطة الشركات الحديثة وذلك بعد عملية التمليح، و تعتبر أسماك الكوربين من أشهر الأسماك المجففة المملحة وتكتسب موريتانيا شهرة في هذا المجال في إفريقيا كلها.

و يصنع صيادوإيمراكن نوعا آخر من السمك المجفف و المملح يعرف محليا باسم (التيشطار) و يتم صنعه بتشريح السمكة و نزع أحشائها، و تختلف الفترة الزمنية اللازمة لعملية التجفيف حيث تتوقف على حالة الطقس 1- 3 أيام في فترات الحرارة و 4- 5 أيام[30] ص72.في فترات الرطوبة، و يصنع التشيطار من سمك البوري بالأساس.

و يدخل هذا المنتج في صناعة أخرى تعرف محليا باسم (الخليع) و ذلك بخلطه مع السمن و جعل بعض السكر و البطاريخ (بيض السمك) ثم يعبأ في وعاء من الجلود، و لقد كان هذا المنتج رائجا جدا في الشمال و يقدم في المناسبات الاجتماعية.

2- التجفيف بدون استخدام الملح (التخمير) :

يقوم بهذا العمل أساسا النساء، و ذلك بفصل رؤوس الأسماك ثم نزع أحشائها و شقها طوليا، و توضع في أواني مغطاة في الظل و تترك لبعض الوقت لكي تتخمر ثم تعرض للشمس على أسرة معينة.ولا يدخل في هذا المنتج من الملح سوى غسله بماء البحر، و ينتشر هذا النوع من الصناعات في جنوب البلاد، حيث يستهلكه السكان (الزنوج خاصة) و يتم مزجه مع السمك الطري و الأرز و يعرف عندهم محليا بـ (كج) و يعتبر من الصناعات التقليدية المنتشرة في البلاد.

3- صناعة زيت السمك :

تتم هذه الصناعة في إطار تقليدي، و ذلك بواسطة أحشاء الأسماك و رؤوسها، حيث توضع في قدر من ماء البحر يغطى ويوضع على النار ثم يترك حتى يتبخر و يطفو الزيت على سطح الماء فيتم عزله عنه، و تتم العملية لعدة مرات حتى ينتهي الماء بصورة كاملة، ويشتهر زيت السمك بأهمية للتداوي و يبلغ سعر اللتر الواحد منه ما يقارب 700 إلى 800 أوقية الآن في قرى ايمراكن.

4- صناعة البطاريخ:

و لعل شهرة ايمراكن تتمثل في هذا المنتج الذي ينتجون منه سنويا ما يفوق 20 طنا [23] ص11. و تصنع البطاريخ من مبايض أسماك البوري التي تستخرج من السمك الطازج و يتم غسلها بعناية مع المحافظة على كيس المبيض، و بعد ذلك توضع في الماء المملح ثم تدار إلى أن تجف تماما، و يتم تخزينها في أخصاص من القماش مع تهوية جيدة، و تصدر إلى ايطاليا و فرنسا و اسبانيا، و قد حاولت بعض الشركات الحديثة صناعة البطاريخ و لكنها لم تصل في جودتها درجة المنتج الذي ينتجه ايمراكن.

2.1.1.2. الصناعات الحديثة

يعتبر التجميد أهم النشاطات السمكية لحفظ الأسماك قبل تصديرها بمصانع الصيد الحديث بنواذيبو، و تقوم الشركات أيضا بإنتاج دقيق السمك و تعليب الأسماك و تخزينها، و كذلك زيت السمك، و يتم تجميد رأسيات الأرجل بكاملها، أما الأسماك القاعية فيتم فصل رؤوسها و نزع أحشائها قبل التجميد، و بالنسبة للساردين فإنها تتم معالجتها أساسا في البحر حيث يتم تحويلها إلى دقيق، أما فصائل الطراخور و الحمام فتجمد بكاملها لأجل الاستهلاك بعد بيعها في الأسواق الخارجية (أوربا خاصة).

1- طرق التجميد :

يتم التجميد مباشرة في البواخر في مخازن التبريد الموجودة فيها ثم تتم المعالجة في المصانع الأرضية، و قد تصل مدة التخزين شهرين، و يتم تصدير هذه الأسماك للأسواق الخارجية خاصة أوربا ، و تحل محلات التصنيع و المعالجة التابعة لشركات الصيد، محل الوسطاء و تمتلك هذه المؤسسات وسائل كبيرة لتخزين و معالجة المنتجات السمكية يمكن بواسطتها ألا تعرض هذه المنتجات إلا في حالة الطلب الحقيقي. حيث تعتمد هذه المؤسسات على وسطاء تجاريين يقومون بالبحث عن زبون لشراء البضاعة وعند الحصول علية تسلمه المؤسسة البضاعة عند دفعه المبلغ المتفق عليه مباشرة.

و بالرغم من كون المصايد في موريتانيا تمتلك إمكانيات كبيرة إلا أن الصناعات السمكية في السنغال و المغرب تبقى أكثر تقدما منها في موريتانيا رغم أن البنى التحتية بميناء انواذيبو محدودة إلا أنها تضمن التبريد للمنتجات السمكية بحيث لا يقع انقطاع في مجمعات التبريد، فمصانع المعالجة لا تبعد عن رصيف الإنزال بالميناء سوى 50 إلى 200 متر، و تفرغ الأسماك في تعبئة جيدة، و تنقل مباشرة إلى مكان الفرز و التصنيف، و توجد كميات من الثلج كافية خلال عملية الإفراغ و بعدها تنقل الأسماك المجمدة في صناديق على عربات إلى أنفاق التجميد و تستغرق عملية التجميد فترة تتراوح حسب الأنواع بين 8 و15 ساعة وتتم هذه العملية بالهواء البارد المضغوط [28] ص18 ؟.

وبالمقارنة بالموانئ الموجودة (لاس بالماس- دكار) فإن تكلفة التجميد مرتفعة بميناء انواذيبو(260دولار) في حين بلغت 200 دولار بالموانئ المذكورة ويرجع هذا التفاوت إلى قلة الخدمات و التجهيزات الأساسية (مثل قطع الغيار) و لهذا فإن السفن التي تقوم بعملية الصيد في المنطقة لا ترغب كثيرا في التوجه إلى ميناء انواذيبو لأداء خدمات التجميد لمنتجاتها.

2- **الصناعات الأخرى**: وهي أقل أهمية من التثليج و التجميد و هي في الأساس ممثلة في صناعات دقيق السمك و الزيت، أما تخزين الأسماك و تعليبها فقد توقفت بعد توقف الشركة الاسبانية سنة 1978[31] ص17.فقد كانت هذه الشركة تقوم أساسا بهذا النوع من الصناعات و تصدره للخارج ويرجع توقفها للتوجهات المعلنة من طرف الإدارة الموريتانية آنذاك إثر التغيير الذي تم في السلطة عام 1978، فلم توافق الحكومة الاسبانية على هذه الإجراءات و تم غلق الشركة المذكورة.

و يعود أول نشاط صناعي حديث باستثناء بعض الصناعات مثل التجفيف و التمليح و التعليب التي كانت تمارسه أومابك Omapec، إلى إنشاء مجموعة شركات حديثة بطاقة إنتاجية بلغت 58500طن سنويا [7] ص41. وذلك بالنسبة لصنع دقيق السمك و الزيت و التجميد، و هذه الطاقة ضعيفة مقارنة بإمكانيات الصيد و حجم الثروة السمكية في موريتانيا.

و من المؤكد أن الطابع العام لصناعة السمك هو التجميد. وابتداء من سنة 1982 بدأ إنتاج هذه المواد يتدهور و أغلقت معظم الشركات التي تقوم بصناعة هذه المواد، ففي سنة 1982 لم يكن من بين 70 مؤسسة تعمل في قطاع الصيد بانواذيبو سوى 8 مؤسسات ذات طابع صناعي تمثل نشاطها في التجميد و التصدير و من ضمنها الشركات المختلطة الحديثة.

و بالرغم من أهمية الصناعات التي تقوم بها الشركات الجديدة الناشئة بموجب السياسة الجديدة للصيد إلا أن أهم هذه الصناعات يبقى التجميد و التصدير الذي هو في الحقيقة نشاط استخراجي أكثر مما هو صناعي، مقارنة مع إنتاجية المصانع المتحركة في عرض البحر و الخاضعة للرقابة الجمركية و التي لا ترسوا على أرصفة الميناء مع وجود مكاتب لها بالميناء، كما أن إنتاجية هذه السفن قد عرفت تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، و بالرغم من التدني الذي عرفته هذه الصناعات السمكية الذي يمكن إرجاعه إلى الشروط و الرقابة و تحديد الاتفاقيات التي أقرتها السلطات الموريتانية في الفترات الأخيرة و التي أرغمت بعض الأساطيل الأجنبية على ترك و تقليل نشاطها في المياه الموريتانية.

ومن الجدير بالذكر أن الوضعية العامة للصيد الحديث في موريتانيا كانت حتى أواخر الثمانينات تتميز بالفوضى و العشوائية في الاستغلال.أي أن هذا القطاع كان على الرغم من أهميته خارج الاقتصاد الوطني الهش و الذي شهد الكثير من المصاعب الداخلية و الخارجية.

و لم تكن الحكومة الموريتانية رغم الأهمية المتزايدة لقطاع السمك ترتاح لهذه الوضعية و ذلك لعدة أسباب أهمها :

- إن كميات الصيد التي كانت السفن الأجنبية تصطادها في المياه الموريتانية لم يكن يمر منها عبر الموانئ الوطنية سوى نسبة قليلة و نتج من هذه الوضعية توقف نمو الصناعات المحلية، و ما ينتج

عنه من إنخفاض في العائدات و المداخيل و الفوائد الاقتصادية الأخرى التي كان يمكن للبلاد الحصول عليها من خلال تطوير نشاطات صناعات الأسماك و تخزينها و تحويلها.

- الرقابة ضعيفة في وسائلها وتحمل مسؤوليتها ويظهر أن حجم الإنتاج بالنسبة للأساطيل المرخص لها و غير المرخص لها بالصيد أكثر بكثير مما تصرح به هذه الأساطيل للسلطات العمومية، كما أن البيانات عن طاقة الصيد و الجهد الصيدي ظلت محدودة جدا [9] ص42.

- صناعة الصيد البحري في موريتانيا لم تشهد تقدما فقد كانت مساهمتها في الناتج المحلي تتناقص حيث تناقصت من 10.5 % سنة 1984 إلى 8.5 % سنة 1999 [32] ص107.إلى 4 % سنة 2003[7]54 .

كما أن شركات الصيد الصناعي تستحوذ على 98 % من نشاط القطاع ككل و المشكلة الجوهرية هي إفلات القطاع من الرقابة الحكومية من حيث الكميات المسموح بها خلال فترة زمنية معينة ،و كذلك أساليب الصيد المتبعة و خاصة صيد الرخويات و صيد الأعماق [12]وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1983 تم إنتاج 350310.8 طن من مشتقات الأسماك و هو ما يقابل 465112.8 طن من السمك الخام و ذلك نتيجة لفقد الوزن في إنتاج المسحوق و الدهون بمقدار خمسة أطنان تقريبا من السمك الخام مقابل طن واحد من المسحوق، و يضاف إلى الإنتاج 20000 طن يتم إنتاجها سنويا بالقوارب الصغيرة العاملة في المناطق الساحلية.

وفي التسعينات توالت دوافع بعث الاستثمارات في مجال تصنيع الأسماك لزيادة القيمة المضافة و خلق ظروف للعمل، و لعل مشروع تطوير الصناعات السمكية في موريتانيا من ضمنها.

ففي البداية لم تكن توجد في تلك الفترة صناعات لتجميد السمك و تخزينه، إلا أنه بالنظر إلى المستوى الحالي للصيد و إلى الإمكانيات المتوفرة فإن النمو المستقبلي لهذا القطاع سيمر حتما بتحويل المنتجات بغية زيادة قيمتها المضافة.

و الواقع أن قانون الاستثمارات يوفر امتيازات هامة نسبيا للاستثمارات في ميدان التحويل، و لم تدخر وزارة الصيد و الاقتصاد البحري أي جهد في سبيل جعل هذه الصناعات في ظروف فنية و اقتصادية تسمح لها بأن تكون ذات مرد ودية مالية، ولابد من الإشارة إلى أن مفهوم الصناعة السمكية في موريتانيا مفهوم أكبر من الواقع الحقيقي للعملية الصناعية ي موريتانيا إذ يشمل كل ما يتعلق باستثمار الثروة السمكية بما في ذلك عملية الصيد و المعالجة البسيطة للأسماك كالتنظيف و التمليح و التبريد و التجفيف و حتى تصنيعها بالمفهوم الضيق لهذا النشاط أي تحويلها إلى معلبات و زيوت و طحين كما لابد من الإشارة إلى أن حصة الصناعة السمكية من الاستثمارات المخططة قبل المنفذة كانت ضئيلة جدا.

ونشير إلى أن النشاط السمكي يتمتع بإمكانية أن يصبح قطاعا رائدا في موريتانيا منافسا للقطاعات الأخرى التي تشكلها الصناعة الإستخراجية منذ بداية الستينيات غير أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون هذه الإمكانيات نذكر منها :

- عدم وجود دراسة وافية و دقيقة للثروة السمكية : و بالتالي عدم معرفة حجمها الحقيقي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتواجد هذه الثروة على امتداد 650 كلم تقريبا طولا و200 ميل بحري عرضا بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذا ما يجعل حراستها من أساطيل الصيد الأجنبية أمرا صعبا على البحرية الموريتانية.

- غياب الرقابة الفعالة على البواخر المرخص لها بالصيد في المياه الإقليمية الموريتانية: مما يجعل الأرقام التي تعلن عنها هذه البواخر غير مطابقة للحقيقة.

- تسرب حصيلة النشاط (الصيد) من العملة الصعبة إلى الخارج عن طريق نفقات الصيانة و استيراد التجهيزات ففي عام 1983 بلغت هذه النفقات الخارجية 80 % من حصيلة الصادرات السمكية.

- نقص الخبرة الفنية في مجال الصناعة السمكية: و عدم انسجام معظم السكان (بسبب بيئتهم الصحراوية) مع هذا النوع من النشاطات الاقتصادية سواء كان ذلك في ميدان الإنتاج (الإنسان الموريتاني ينفر عادة من مهنة الصيد البحري) أو في ميدان الاستهلاك (90 % من الموريتانيين-العرب خاصة لا يستهلكون الأسماك إلا عند الضرورة القصوى).

و لا شك أن هذه العوامل مجتمعة تعيق عملية دمج قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الوطني و بالتالي تحول دون قيام هذا القطاع بدوره المحفز للتنمية الاقتصادية لهذا البلد.

2.1.2. البنى التحتية

إن البني التحتية البحرية تقتصر على مدينة انواذيبو حيث يوجد ميناء الصيد الوحيد في البلاد و بعض المنشآت البحرية الأخرى، وفي الوقت الذي نلاحظ فيه تزايدا مستمرا لأعداد السفن والمؤسسات البحرية، نلاحظ غياب الخدمات الأساسية مثل ورشات إصلاح السفن و الخدمات الاجتماعية الأخرى التي لها تأثيرات سيئة على نشاط هذه المؤسسات.

أما التجهيزات في مجال البحوث فتقتصر أساسا على المركز الوطني لبحوث المحيطات و الصيد و يتوفر حتى الآن على مخبر حديث و باخرتين للبحث و الرقابة هذا بالإضافة إلى ميناء الصداقة بالعاصمة نواكشوط.

1.2.1.2. ميناء انواذيبو المستقل

لقد تم إنشاء ميناء انواذيبو المستقل بمرسوم رقم 73/143 بتاريخ 24 أفريل 1973، المعدل بمرسوم 53/ 75 بتاريخ 6 فبراير 1975 [17] ص130. وتعتبر مؤسسة عمومية صناعية و تجارية، تتمتع بالشخصية المدنية و بالاستقلال المالي، و خاضعة لوصاية وزارة التجهيز و الأشغال العامة.

و ينص المرسوم 73/750 على أن يسيير الميناء و يتولاه مجلس الإدارة و الجهاز المنفذ الذي يتمثل في المدير العام و المحاسب اللذين يتوليان تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، و يوظف الميناء حوالي 520 عاملا[7] ص27. و تتفرع عنه المصالح التالية :

القبطانية –مصلحة المحاسبة –مصلحة الاستغلال و الصيانة –مصلحة الأشخاص و مصلحة التجهيز.

و يؤدي هذا الميناء ثلاثة أدوار رئيسية في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما يلي:

1- في مجال التجارة الخارجية :

يمثل ميناء انواذيبو المستقل جهاز فعال في ربط موريتانيا بالعالم الخارجي عن طريق التبادل التجاري، و قد تضاعف هذا الدور بعد قرار التفريغ الإجباري، حيث أن الصادرات السمكية في أغلبها تصدر عن طريقه، كما أن نسبة كبيرة من الواردات تمر عن طريقه، و قد تناقص هذا الدور نتيجة إنشاء ميناء للمواد الأساسية بنواكشوط الذي أدى إلى انخفاض أسعارها، مما يحد من استهلاك العملات الصعبة، ويضمن كذلك تصدير المنتجات الوطنية بأسعار أفضل مما يزيد من حجم العملات الأجنبية التي تتحصل عليها الدولة الموريتانية، كذلك فإن ميناء انواذيبو المستقل يضمن للبلاد استقلالا نسبيا، حيث أن أكثرية الدول التي لا تتوفر على موانئ تصدير تعاني من تبعية شديدة نظرا لتموينها من خلال موانئ الدول المجاورة.

2- في مجال التصنيع :

يعتبر وجود الميناء بمدينة انواذيبو عاملا أساسيا لقيام الصناعات المختلفة بالمدينة و خاصة الصناعات السمكية، فهذه ترتبط بالتصدير و بالتالي تكون مكلفة جدا في حالة غياب الميناء ، و نلاحظ أن منطقة الميناء تعرف نموا صناعيا سريعا مما ينبأ بإقامة صناعة حديثة في مجال الصيد البحري، خاصة وأن الظروف المناخية ملائمة لإقامة هذا النوع من النشاط ، و إن تطلب ذلك بعض الإجراءات التنظيمية التي لم تأخذ بعين الاعتبار، كاستصلاح ميناء خليج الراحة و إقامة بعض المنشآت الأساسية و تطوير حي الصالة القديم بانواذيبو.

3- في مجال تنظيم توزيع الأنشطة الاقتصادية جغرافيا :

لقد كان لإقامة الميناء المستقل بانواذيبو تأثير مهم على تنظيم مجال النقل في المنطقة من خلال النقص الكبير من كلفة النقل و كذلك من خلال فرص العمل التي نشأت من خلاله، و تعتبر هذه الفرص من أهم عائدات نشاط الميناء على مدينة انواذيبو، حيث يعمل 520 عاملا 130 منهم يعملون بصورة مباشرة في مصالح الميناء، بينما يعمل الباقون في النشاطات المتفرعة عن الميناء.

و يعتبر ميناء انواذيبو المستقل العمود الفقري للحياة الاقتصادية بانواذيبو التي تعتبر شبه معزولة بفعل بعدها عن بقية المدن الوطنية.

و قد ساهم شيئاما في فك هذه العزلة الطريق المعبد الذي أنشئ حديثا 2004 و الذي يربط انواذيبو بمدينة نواكشوط، كما يزيد من عزلتها موقعها الجغرافي، فهي شبه جزيرة مغلقة.

و قد تم توسيع هذا الميناء بكلفة 1.102 مليار أوقية[30] ص52.تم تمويلها من طرف هيئات و منظمات عديدة.

و بعد إتمام هذه التوسعة أصبح الميناء بوسعه استقبال البواخر و السلع التي تصل إليه يوميا إلا أنه ما يزال بحاجة إلى إقامة بعض الخدمات الأساسية، و بفضل التوسعة المذكورة يتوفر ميناء انواذيبو المستقل الآن على البنى الأساسية التالية :

- مجال بحري يبلغ 2140123 –مجال بحري يبلغ 160هكتار -1070 مترا من الرصيف – مجمع للتموين بالماء و البنزين –مجمع للإنارة العمومية –زوارق لتقديم الخدمات و النجدة.

-مجال لتنمية المياه الصناعية بطاقة تشغيل تبلغ 550 $م^3$ في الساعة –مقر للبحارة للاستراحة.

وقد مكنت هذه المنشآة الميناء من القدرة على تفريغ 650000 طن سنة 1994[10] ص31.

و هكذا فإن ميناء انواذيبو المستقل يقوم بالحفاظ و تجهيز و صيانة المجال البحري و الأراضي بالميناء و المنطقة التابعة له و كذلك رقابة و إدارة هذا المجال، كما يقوم بتقديم الخدمات المتمثلة في تأجير الأرصفة بالأرض المركومة و الصيانة على ظهر السفن بعد التفريع، و كذلك إصلاح السفن وغير ذلك من الخدمات المختلفة (المياه –الإنارة –الوقود....) و كذلك الملاحة و توجيه السفن، و بالرغم من أهمية الميناء و الخدمات التي يقدمها إلا أنه يعرف بعض المصاعب التي تتجسد في الآتي :

- التغيرات السريعة في البنى التكنولوجية في مجال النقل البحري (حجم البواخر، و نوعية هذه البواخر، و كذلك نوعية البضائع و مصادرها) كل هذه العوامل تؤثر على سير العمل بالميناء.

- كذلك فإن تطبيق بعض القرارات الخاصة بنشاط الصيد البحري لها تأثير مباشر على حركة النقل و التفريغ بالميناء، فمثلا عرفت كميات السمك المفرغة بميناء انواذيبو انخفاضا شديدا نظرا لقرار التفريع الإجباري سنة 1982، حيث رفض بعض المستثمرين في هذا القطاع الشروط الجديدة إلا أن هذه الوضعية زالت بعد ذلك و عاد النشاط لمجراه الطبيعي.

و هناك بالنسبة لأي ميناء نوعان من المستخدمين :

أ- المستخدمون الذين يتحكم الميناء في نشاطهم، مثل شركات النقل البحري و الصناعات الوطنية التي تصدر منتجاتها عن طريق الميناء، و لا تتوفر على طرق أخرى للتصدير،وهؤلاء المصدرون مرغمون على البقاء زبائن للميناء حتى و لو حدثت بعض التغيرات على مستوى الخدمات و السعر.

ب- المستخدمون الذين لا يتحكم الميناء في نشاطهم و بالتالي يمكنهم الاستغناء عنه و التوجه لطريق آخر لتصريف منتجاتهم، مثل المؤسسات التي تستورد أو تصدر من أو إلى المناطق المجاورة للميناء فهؤلاء يمكنهم اللجوء إلى طرق أخرى إثر التغيرات التي قد تحدث في معاملات الميناء معهم و نشير أن نسبة الفئة الأولى اكبر من الثانية.

2.2.1.2. ميناء انواكشوط (ميناء الصداقة)

إن استقلال موريتانيا وتشييد عاصمتها الجديدة انواكشوط والمطلة على شاطئ المحيط الأطلسي فرض ضرورة التفكير في حل مشكلة تموين العاصمة بالسلع والمواد المستوردة، وذالك من خلال إنشاء ميناء بانواكشوط. قد ظلت موريتانيا منذ استقلالها سنة 1960 تابعة للموانئ المجاورة، ذلك أنها لم تكن تتوفر إلا على ميناء صيد في انواذيبو الواقعة في أقصى الشمال الغربي من البلاد و التي لا تربطها صلة ذات مردودية اقتصادية بولايات الجنوب و الوسط و الشرق و التي تحوي أكثر من ¾ (ثلاثة أرباع) من سكان البلاد، و هكذا جرى التفكير منذ فجر الاستقلال في عدة مشاريع مينائية، غير أن تواضع النشاط المتوقع آنذاك و الشكل المتميز للشاطئ (شاطئ رملي – انعدام وقاء طبيعي –بعد الأعماق المفيدة –حركة الرمال قرب الساحل) لا يبرران إنشاء ميناء ذا رصيف، و هكذا تقرر إنشاء مرفأ و قد بدأ بناؤه في مطلع سنة 1963[20] ص110. ليبدأ استغلاله في أكتوبر 1966 ، وقد صمم مرفأ انواكشوط –الواقع على 360 كلم جنوب انواذيبو 450 كلم شمال دكار ليستقبل 50000 طن مع إمكانية رفعها إلى100000 طن بمجرد تدعيم التجهيزات، إذ أن الاستغلال يتم بالقوارب و قد تم رفع مقدرته على مراحل إلى 200000 طن للتمكين من تصدير منجم النحاس باكجوجت، ثم تمت توسعته سنة 1977 فأصبح قابلا لاستقبال السفن ذات السعة المتوسطة و هو ما رفع قدراته إلى 320 ألف طن موزعة على ثلاثة

مراس،وقد دفع التزايد المطرد لنشاطه، و الرغبة في تشجيع إقامة منشأة صناعية، و ضمان تزويد وسط البلاد والدول غير الساحلية المجاورة الحكومة الموريتانية إلى إجراء مفاوضات سنة 1971[4] ص28. مع جمهورية الصين الشعبية لبناء ميناء في المياه العميقة بنواكشوط ، وقد أفضت تلك المفاوضات خلال شهر سبتمبر 1974[28] ص28.إلى توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي تتضمن إنشاءه، و بعد تبادل للبعثات الفنية و على أساس دراسات معمقة، بدأت الأعمال الأولية سنة 1978 و تم وضع الحجر الأساس للمشروع نفسه يوم 15 أبريل 1979 وقد جرى تدشين ميناء انواكشوط في المياه العميقة المدعو ميناء الصداقة يوم 17 سبتمبر 1986 ، وقد تأخر الإفتتاح الفعلي للميناء بسبب الحرص على ألا يستغل إلا إذا توفرت كافة الاحتياطات الأمنية على مستوى التنظيم و الاستغلال، فلم يجر استغلاله إلا ابتداء من 15 أكتوبر 1988[28] ص29. تاريخ إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري لتسيير الميناء أطلق عليها ميناء انواكشوط المستقل المدعو (ميناء الصداقة)، و قد وقع الاختيار على هذا النمط من التسيير إذ تبين أنه أكثر ملاءمة من أي نمط آخر لتسيير المنشأة المذكورة و لكونه أداة للسيادة الوطنية تطلب أن يتم تسييره من طرف هيئة عمومية منبثقة من الدولة، و تستبعد بالتالي تسييره من طرف القطاع الخاص، أو من طرف شركة ذات اقتصاد مختلط، ثم أن الطابع التجاري للنشاط المينائي يتطلب مرونة في التسيير و بالتالي شيئا من اللامركزية، و عليه فقد وقع الاختيار الوطني على نظام الميناء المستقل و ما لبث ميناء انواكشوط المستقل أن تولى منذ يناير 1988[8] ص125. تسيير مرفأ نواكشوط القديم بعد أن تم حل مؤسسة نواكشوط البحرية التي كانت تتولى تسييره.

و يتوفر ميناء الصداقة على البنى الأساسية التالية :

* رصيف يبلغ طوله 558م وعرضه 45.6م موزعة على النحو التالي :

المرسى الأول 148.5م

المرسى الثاني 169.5م

المرسى الثالث 190م

بالإضافة إلى مرسى الخدمات (للجرارات) 77م

و يقوم هذا الرصيف على أوتاد من الفولاذ و يصله بالمنشأة البرية جسر طوله 732.5م وعرضه 13.5م قائم على أوتاد من الصلب.

* مستودع مساحته 7908.22م^2 و سعة تخزينه 3 طن / م^2

* جرارتان (عيون العتروس و أطار) قوة كل منهما 900 حصان

* زورقان طول الواحد منهما 15.5م و عرضه 3.25م مجهزان بمحركات ديزل قوتها 100 حصان و يزن فارغا 10.5 طن.

* محطة اتصال عبر الأثير

* ورشة ميكانيكية لإصلاح السيارات و آليات الشحن و التفريغ

* ورشة كهربائية

* منجرة

* منشأة لضخ الغاز من المرسى الشمالي لرصيف التوسعة إلى مركز التعبئة الواقع جنوب شرق المرفأ.

* منشأة لضخ الاسمنت من المرسى الشمالي برصيف التوسعة إلى مخازن مصنع الاسمنت الواقع شمال سور المرفأ.

كما تعمل عدة وحدات صناعية في منطقة المرفأ نذكر منها :

- مصنع الاسمنت (اسمنت موريتانيا)
- مركز تعبئة الغاز (سوما غاز)
- مصنع الإسفنج (روكوجيم)
- مصنع البطاريات (حي)
- مصنع الحلويات (كوجترم)
- منشأة لاستيداع المواد البترولية (مب)

و يشغل هذا الميناء أكثر من 900 عامل [7] ص22.

ونشير أن ميناء الصداقة ليس ميناء صيد متخصص(ميناء تجاري) ولكنه خفض الضغط على ميناء انواذيبو.

إن سياسة الصيد المعمول بها حاليا تشجع تطوير البنية التحتية الأساسية الضرورية لترقية صادرات القطاع و خاصة البنى التحتية المينائية، و هذا ما يشمل بناء ميناء لتفريغ صيد السطح و بناء ميناء للصيد في الجنوب، و بناء أرصفة توجد بها مستودعات للوقود على طول الساحل لصالح الصيد التقليدي، و لفك العزلة عن القرى الموجودة على الشاطئ.

و هذه الأهداف لم تتحقق بعد، فالدراسة جارية لبناء ميناء تانيت للصيد التقليدي ، ودراسة ميناء صيد السطح في انواذيبو تم التخلي عنها، و تطوير نقاط التفريغ المستصلحة للصيد التقليدي لم تقع بصفة إجمالية، و إنما أخذت كل نقطة على حدة في إطار مشاريع تنموية لم تراعي فيها ظروف الاستمرارية بصفة كافية أثناء التصور(الدراسة).

ونشير إلى أن بناء ميناء صيد السطح سيمكن من تفريغ أكثر من 500000 طن[8] ص110.سنويا من الأسماك المصطادة من طرف السفن الصناعية، و تثمين هذا المنتوج يمكن أن يتم أيضا انطلاقا من هذا الميناء، و هذا الانجاز يمكن أن يفتح آفاقا أخرى لاستغلال و تثمين أزيد

من 200000 طن سنويا من أسماك السطح التي يصطادها الصيادون التقليديون، إضافة إلى تفريغات الصيد الصناعي و نتائج هذا الإجراء يمكن أن تكون كبيرة و هذا دون الحديث عن نتائجه الاقتصادية والمالية الأخرى، فالتفريغ الإجباري يخلق العديد من فرص العمل فضلا عن مايعود به على شركات التثليج والتجميد الموريتانية.

3.1.2. مراكز التكوين المهني

إن مجال التكوين المهني في موريتانيا قد يكون حديث النشأة و خاصة في مجال الصيد البحري، إلا انه منذ 1990 أقيمت مدارس فنية على مستوى المدن المطلة على المحيط (انواكشوط – انواذيبو) و من أهم هذه المدارس :

1- المركز البحري للتكوين المهني بـأنواذيبو: و قد تم إنشاؤه في ديسمبر سنة 1969 [10] ص26.بانواذيبو وكان مقره مكان استراحة للبحارة تم إنشاؤه من طرف الوكالة اليابانية للتعاون، و عندما تم إنشاء هذا المركز لم تسبقه أي دراسة أو تقديم لمتطلبات هذا المشروع مما كان له أثر سيء على سيره حيث يهدف إلى تكوين بحارة من مختلف الدرجات يتولون تسيير السفن و المنشأة الصناعية الحديثة في قطاع الصيد، و قد حدد المرسوم المنشئ للمركز التخصصات التالية ضمن المركز

أ- شعبة تكوين و تحسين الخبرة

ب- شعبة تكوين البحارة العاملين في الصيد التقليدي

ج- شعبة الميكانيكا البحرية

د- شعبة العاملين في قطاع التبريد

و من أجل تحقيق هذا المشروع الهام كان لابد من العديد من الحاجيات مثل (التمويل، المدربين، المؤهلين ، التعاون مع الإدارات المختلفة.....) و للحصول على التمويل اللازم قدمت دراسة حول المشروع للممولين المختلفين، ولم يبد منهم اهتماما سوى هيئتان هما البنك الدولي و الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية، إلا أن التمويل لم يتم الحصول عليه مباشرة مما خلق مشاكل عديدة للمركز، و نظرا لأن وزارة الصيد و الاقتصاد البحري قد أصدرت العديد من رخص العمل للمواطنين الموريتانيين الذين يريدون العمل في الميدان البحري فقد كان هؤلاء بحاجة إلى التأهيل و تحسين الخبرة، و هكذا كان على المركز أن يتولى تحسين خبرة هؤلاء البحارة، و هكذا حدد نشاطه مؤقتا بالقيام بتحسين خبرة البحارة الموريتانيين و ذلك في انتظار حصوله على التمويل اللازم من أجل القيام بنشاطه الرسمي و المتمثل في تكوين بحارة على مستوى مقبول من الخبرة

في مجال تسيير البواخر الحديثة، و هكذا قام المركز بتكوين 464[12] بحارا في الفترة (82-85) و ذلك في المجالات التالية :

- 24 بحارا حاصلا على شهادة الخبرة في مجال الصيد البحري
- 24 قبطانا له القدرة على قيادة بواخر الصيد التقليدي الحديثة (بقوة 450 حصانا).
- 90 بحارا مدربين لهم مستوى "شهادة الخبرة في العمل البحري"
- 100 بحارا مدربين حاصلين على رخص تسيير المحركات البحرية (بقوة 200 حصان)
- 200 فني في مجال التلحيم و التقنية البحرية المختلفة

و يتوفر المركز على سلك تعليمي مؤلف من الاختصاصات التالية :

- 11 متدربا ليست لهم مؤهلات محددة و حاصلين على خبرة طويلة في مجال الصيد
- مهندسين في علوم البحارة
- 5 أخصائيين في الملاحة البحرية و الشباك
- 5 معلمين في النوعيات السمكية
- ثلاثة ملاحين بحريين

بالإضافة إلى مديره الحاصل على دبلوم عالي في الرياضيات الحديثة آنذاك و له خبرة طويلة في التعليم الفني.

و قد تم الحصول على التمويل المطلوب من طرف الهيئات التالية في سنة 1984[32] ص181.

- **الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية**: الذي يتحمل شراء عدة وسائل تدريب تتمثل أساسا في سفن مدرسية و منشأة للهندسة المدنية.
- **البنك الدولي :** و يتحمل كلفة التخطيط و التكوين (تكوين المؤطرين)
- **الدولة الموريتانية :** و تتحمل تجهيز المنشآة المختلفة و التكوين المهني، و قد بلغت ميزانية المركز 300 مليون أوقية سنة 1994[6] ص16. و لكن هذه الهيئات لم توافق إلا على تمويل الشعبتين الأولى و الثانية و تم إلغاء الشعبتين 3 و 4 على الرغم من أهميتها و قد بدأ المركز نشاطه ابتداء من 1986[23] ص19.

2- معهد التكوين البحري :

تأسس بمقتضى اتفاقية بين موريتانيا و اليابان و الذي ظل يكون البحارة منذ 1988 حتى سنة 1991 ، حيث تم تحويله إلى المدرسة الوطنية للصيد البحري، التي أصبحت سنة 1993 تكون

الضباط الميكانيكيين زيادة على الدور القديم للمعهد (تكوين البحارة)، إلا أن دفعات هذا المعهد قليلة العدد فلم تتجاوز الواحد منها 124 بحارا.

3- المعهد العالي العلمي :

أنشأ سنة 1986 و ظل يكون أخصائيين في مجال الصيد خصوصا في شعبة المصادر البحرية أو ما يعرف باسم الفرز (معرفة الأنواع) و كانت هذه الخدمات المقدمة من طرف هذا المعهد في صالح السياسة الجديدة للصيد المتضمنة للجانب الاجتماعي مرتنة(جعله موريتانيا) الصيد التي يبدو أنها تعذرت نتيجة تفضيل رجال الأعمال الموريتانيين للبحارة الأسيويين على البحارة الموريتانيين.

4- المعهد العالي العلمي التكنولوجي للمحيطات Lissth :

يعد المعهد العالي العلمي التكنولوجي للمحيطات مشتركا بين جميع دول غرب افريقيا، ويشارك هذا المعهد في التكوين في عدة مجالات من مجالات الصيد و من أهمها تسيير المنشآة البحرية، هذا المجال المهمل إلى أقصى حد في موريتانيا، و كذلك يكون التقنيين الفنيين المساعدين في مجال إصلاح السفن، لكن عمله توقف أول سنة(1989) نتيجة الأزمة الموريتانية السنغالية* ليتم استئناف عمله سنة 1990 أي بعد الأزمة.

هذا فيما يخص الصيد الصناعي، أما فيما يخص الصيد التقليدي فهناك مركزان للتكوين المهني هما :

1- المركز الموجود عند الكيلومتر 55 على طريق أنواكشوط انواذيبو و التكوين فيه نظري.
2- المركز الموجود عند الكيلومتر 28 على طريق أنواكشوط –روصو و هو مكان للتكوين التطبيقي.

و قد استأنف هذين المركزين نشاطهم ابتداء من سنة 1997 [28] ص14.و كان من المقرر أن يتخرج منهم 360 متدرب نهاية نفس السنة لكن الفرصة لم تسمح بذلك، و قد تم تكوين 104 متدرب في نهاية 1997، كما تم تكوين 54 في المركز الموجود على الكلم 28، و قد أشرف وزير الصيد والاقتصاد البحري آنذاك السيد عبد السلام ولد محمد صالح على تخرج دفعتين.

2.2. تسويق الأسماك

يوجد نوعان من الأسواق : على المستوى الداخلي المتمثل في المدن الكبيرة و المراكز الثانوية و نقاط التوزيع، و يتم تموينها بواسطة الصيد التقليدي.أما على المستوى الخارجي فيشمل كلا من السوق الإفريقية و اليابان و أوربا الشرقية و الغربية بالإضافة إلى السوق العربية

1.2.2. التسويق الداخلي

إن الموريتـانيين بـصورة عامـة متعـودون فـي غـذائهم علـى الوجبـات التـي تمثـل اللحـوم الحمـراء أساسها بالإضافة إلى بعض الخضروات، و قد كان استعمال المنتجات السمكية يقتصر على سكان وادي النهر من المجموعات الزنجية، لكن هذا الوضع قد تغير بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد في العقود الأخيرة، فقد غير الجفاف من البنية الاجتماعية، حيث إن موريتانيا كانت بلدا رعويا (58 % يعيشون في البادية و الأرياف و يمارسون الرعي و الزراعة حسب إحصائيات 1963).

و فـي سـنة 1979 كانـت نـسبة الـذين يعيـشون فـي المـدن و ضـواحيها 79 % و قـد حـصل هـذا التحول بفعل الهجرة المستمرة من الريف و البادية إلى المدن الساحلية (انواكشوط، لكوارب) و لقد كـان تزويـد السكان بالسمك يتم من طـرف الـصيادين التقليديين فـي شكل الأسماك المملحـة و المجففة و تستعمل هذه المنتجات أساسا في المناسبات، و لم يكن سكان المنـاطق النائيـة عن الميـاه يمتنعون عن أكل السمك امتناعا تاما، لكنهم لا يميلون إليه و يعتبرون أكله مهينا لهم.

و من جهة أخرى فإن أسماك المياه العذبة قد تناقصت بفعل الجفـاف ممـا يزيـد الطلـب علـى أسـماك الميـاه البحريـة، و قـد كـان نهـر الـسنغال يـساهم بـ 15000 طـن سـنة 1970[8] ص82. وقـد تناقصت الكمية بفعل الجفاف المزمن لتصل 6500 طن سنة 1998[12] ص8.

و لقد قدرت الهيئة البريطانية الاستشارية استهلاك الفرد الموريتاني سنة 1980 بنحو 6 كلـغ مـن السمك و قد زادت هذه الكميـة فـي السنوات الأخيـرة و ذلـك بـسبب النمـو الـديمغرافي الـذي شـهدته البلاد و الـذي يقـدر بـ 2.5 % للسنة، حيـث وصـل عـدد الـسكان 2.9 مليـون حـسب إحـصائيات 2003 الشيء الذي سيرفع احتياجات السكان من السمك.

و لو تحسنت خطـوط التـصريف فـإن المـدن الداخليـة سـيزيد الطلـب فيهـا و سـنتناول واقـع التـسويق حسب كل ولاية على حدة ما عدى ولايـة انواذيبـو التـي تتـولى تعاونيـة صـيادي تيميـريس تزويـدها بصفة منتظمة.

1- انواكشوط :

يبلغ عدد سكان انواكشوط أزيد من 558191 [30] ص28.ونظرا للتوسع المتزايد للمدينـة فإنهـا بحاجة ماسة إلى إقامة سوق حديثة مع إنشاء البنى التحتية الضرورية لذلك، ويتمثل النظام الحـالي في تجمعات للبائعات اللواتي هن فـي أكثـر الأحيـان مـن أسـر الـصيادين فـي إطـار التقسيم التقليـدي للعمل، و تحصل هؤلاء على الأسماك على الشاطئ مباشرة من الصيادين ثم يقمن ببيعهـا بالتجزئـة حيث يتم البيع في كل مقاطعة و هناك 8 أسواق للسمك في انواكشوط :

- سوق السمك بمقاطعة تيارت

- سوق لكصر
- سوق العاصمة
- سوق مقاطعة الميناء
- سوق مقاطعة السبخة
- سوق الرياض
- سوق دار النعيم
- سوق توجنين

و يتم توزيع و نقل الأسماك بدون مراعاة لشروط النظافة الصحية، حيث يتم نقل هذه الأسماك بواسطة سيارات شحن صغيرة في صناديق من الخشب، يوضع فيها قليل من الثلج و يبقى حتى الصباح حيث يبدأ العرض بعد افتتاح الأسواق.

و لكي تتحسن ظروف بيع السمك بقدر كاف في انواكشوط يجب أخذ المقترحات التالية:

أ- منع بيع الأسماك بالتجزئة على الشاطئ من أجل تنظيم أكثر للعملية فمثلا يجب أن يتولى بائعو الجملة إيصال الأسماك إلى الأسواق و هناك يتم شرائها من طرف بائعي التجزئة الذين لا تتوفر لديهم وسائل تضمن النظافة بشكل كاف.

ب- مراقبة دقيقة من طرف السلطات الصحية و الإدارية لضمان توفر شروط النظافة اللائقة حيث أن الأسماك سريعة التلف.

ج- الحفاظ على الأسماك في مستوى معقول من الرطوبة و الطراوة، كما أنه يجب أن لا تساهم هذه الإجراءات في زيادة السعر من أجل أن يبقى في متناول الجميع.و يتراوح سعر السمك عند التجزئة بين 500- 700 أوقية للكيلوغرام بنواكشوط و يظل أرخص بكثير من سعر اللحم الذي يتراوح من 800- 1200 أوقية للكيلوغرام.

و يقدر استهلاك مدينة نواكشوط سنة 2001 ب 2125314 كلغ[7] ص39.

2- مدينة روصو (الكوارب):

تواجه مدينة لكوارب والتي يزيد سكانها عن 55554 نسمة[18] والتي تعتبر مركزا ثانويا يتم تموينه من مدينة انواكشوط مشكلتين :

الأولى تتمثل في المنافسة من طرف السنغال حيث يتم تسويق الأسماك السنغالية هناك.

الثانية هو كون السكان قد تعودوا على أسماك المياه العذبة و بالتالي قد يجد بعضهم مشاكل في الانسجام مع النوع الجديد، و لهذا يجب محاولة ترغيبهم بهذه الأنواع من الأسماك، مثل إقامة سوق حديثة ثابتة و كذلك العمل على توفير الثلج بكميات كافية.

وعموما تبقى مدينة روصو سوقا هامة نظرا لطبيعة سكانها و اعتمادهم على السمك بالدرجة الأولى، و قد قدر استهلاك هذه المدينة سنة 2001 ب 1917216 كلغ[7] ص40.

3- مدينة بوكى:

يتجاوز سكانها 63123 نسمة[18] ص28. وقد شهدت في السنوات الأخيرة تطورا وزيادة في استهلاك الأسماك البحرية، ساعد على ذلك نقص اللحوم وأسماك المياه العذبة بفعل الجفاف، وكذلك سهولة الطريق، حيث يمكن إيصال الأسماك بواسطة شاحنات التبريد بسهولة وبتكلفة غير مرتفعة جدا، ولكن يبقى من الضروري توفير الثلج ووسائل التخزين، ويقدر استهلاك مدينة بوكى لسنة 2001 500000كغ.[18] ص101.

4- مدينة كيهيدي :

إن مدينة كيهيدي التي يتجاوز عدد سكانها 86836 نسمة حسب إحصائيات 2003 في وضعية تشبه مدينة روصو حيث أن 25 [7] % ص37.من استهلاكها من الأسماك البحرية، تصلها من مدينة سان لويس السنغالية في حين تصلها البقية من انولكشوط بصورة أقل انتظام، و لو توفرت البنى التحتية للسوق هنالك (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الثلج...) و كذلك تسعيرة أكثر انخفاضا من التسعيرة السنغالية، لأصبحت هذه السوق مهمة لتسويق الأسماك.

5- مدينة كيفة :

إن مدينة كيفة يتجاوز عدد سكانها 35000[18] ص28. و بالرغم من الطريق الذي يربطها بمدينة انواكشوط، فإن استهلاكها من الأسماك يبقى طفيفا بالمقارنة مع المدن الأخرى، و يرجع هذا السبب إلى بعدها عن انواكشوط (نقطة التصدير) و كذلك التكلفة الباهضة لأجرة النقل، هذا بالإضافة إلى العادات و التقاليد لدى المجموعة العربية التي تسكن المدينة و التي تقف موقفا سلبيا تجاه استهلاك السمك، و بالرغم من الجفاف الذي قلل من اللحوم فلم يتجاوز استهلاك هؤلاء السكان سنة 2001 6000 كلغ [7] ص40. ومن أجل تطوير السوق فإنه يجب إقامة سوق حديثة وتوفير وسائل التخزين المختلفة.

و يبين الجدول التالي استهلاك السمك الطري في بعض المدن الموريتانية في 2001.

الجدول 5: استهلاك السمك الطري في بعض المدن الموريتانية لسنة 2001[25].

المدينة أو المركز	أكجوجت	أطار	آلاق	لعيون	سلبابي	امبود	امبان
الكمية من السمك بالكيلوغرام	4810	6100	5612	1500	6700	1270	7000

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المجموعة العربية قليلة الاستهلاك من السمك خاصة في شرق البلاد، فمدينة العيون التي يقطنها العرب تفوقها من حيث استهلاك السمك مدينة أمبان الصغيرة التي يقطنها الزنوج والواقعة في ولاية لبراكنة.و من أجل تطوير السوق الداخلية و توسيعها يجب مراعات ما يلي :

- إقامة الطرق و صيانتها (خاصة الرابطة بين انواكشوط و باقي ولايات الوطن).
- إقامة أسواق داخلية مزودة بوسائل حديثة.
- تولي وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة الصيد و الاقتصاد البحري السهر على تحديد الأسعار و كذلك السهر على ضمان النظافة في نقل و تجزئة الأسماك.
- إقامة ندوات و حملات بمختلف الطرق لتغيير الموقف السلبي من استخدام السمك و التنبيه على أهمية السمك في مكافحة أمراض سوء التغذية التي تضر البلد.

2.2.2. التسويق الخارجي

تصدر الأسماك الموريتانية و مشتقاتها إلى أوربا و اليابان و إفريقيا و الدول العربية و تعتبر هذه الدول بمثابة أسواق خارجية لهذه الثروة السمكية و سنعالج هذا المجال حسب الأهمية في التصدير كما يلي :

1- السوق اليابانية :

تعتبر اليابان من أكبر الدول التي تستورد الأسماك الموريتانية، فقد استوعب السوق اليابانية خلال الفترة 1980- 1990 ما مقداره 38 % [8] ص84.من مجموع صادرات موريتانيا من الأسماك خلال نفس الفترة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 55013 مليون أوقية من أصل 144203 أوقية 1980- 1990، أما في سنة 1992 فقد بلغت نسبة ما يصدر إلى اليابان

66 % من مجموع صادرات البلد من الأسماك ليصل إلى 80 % [7] ص44.من مجموع صادرات الأسماك في السنوات الأخيرة.

2- السوق الأوربية :

تتجه الصادرات السمكية الموريتانية إلى الأسواق الأوروبية بكميات لا بأس بها، فقد استوعبت الأسواق الأوربية خلال الفترة 1980- 1990 ما يعادل 20 % من مجموع الصادرات السمكية الموريتانية إلى العالم و قد شهدت هذه الصادرات تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب الاضطراب الذي شهدته هذه السوق خلال السنوات 1994- 1995 احتجاجا على عدم مراعاة الظروف الصحية مما أدى بالسلطات الموريتانية إلى إعطاء عناية صحية كبيرة للقطاع.

3- السوق الإفريقية :

تعتبر القارة الإفريقية زبونا قديما لموريتانيا لاستيراد السمك المملح و المجفف، و هذا السمك مطلوب و مستهلك في جميع أنحاء إفريقيا ففي زائير مثلا يقدر استيراد السمك المملح و المجفف بحوالي 17 ألف طن و 80000 طن سنويا في الكونغو[3].

و قد عرفت السوق الإفريقية ركودا شديدا بالنسبة للمنتجات السمكية و يعتبر هذا الانخفاض الكبير في الطلب من العوامل التي قضت على شركة الصيد الكبير الفرنسية (sigp سجب)، إلا أن الطلب ظل في تزايد كبير بفعل الانفجار السكاني الذي شهدته القارة الإفريقية و الجفاف الذي يقضي على مصادر الغذاء المختلفة (اللحوم –المحاصيل الزراعية.....).

4- السوق العربية :

لقد ظلت الأسواق العربية تستورد كميات قليلة من صادرات الأسماك الموريتانية، حيث تمثل نسبة الصادرات إليها حوالي 2 – 3 % [3] من الصادرات السمكية الكلية و تعتبر الجزائر حسب الدراسات الإحصائية في طليعة الدول العربية التي يتم تصدير الأسماك الموريتانية إليها حيث بلغت قيمة الصادرات السمكية إليها 8389800 أوقية سنة 1986 هذا طبعا بالإضافة إلى مصر و الأردن و المغرب.

و الجدول التالي يبين صادرات الصيد إلى أوربا و اليابان و إفريقيا خلال (1999-2004) :

الجدول 6: صادرات الصيد إلى أوروبا واليابان وإفريقيا خلال الفترة (1999-2004)

الوحدة:الكمية بالطن ، القيمة بملايير الأوقية.[25].

السنوات		اليابان	أوربا	إفريقيا	المجموع
1999	الكمية	162329	43287	10821	216439
	القيمة	24.456	6.521	1.630	32.608
2000	الكمية	158218	42191	10547	210958
	القيمة	26.581	7.088	1.772	35.442
2001	الكمية	119484	31862	7965	159312
	القيمة	27.253	7.267	1.816	36.338
2002	الكمية	80592	21474	5368	107373
	القيمة	24.693	6.584	1.646	32924
2003	الكمية	75195	20052	5013	100260
	القيمة	26.523	7.073	1.768	35.365
2004	الكمية	47310	12616	3154	63080
	القيمة	33465	8.924	2.231	44602

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كمية الصادرات الموريتانية من الأسماك في تراجع خلال فترة الدراسة ، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الأسماك، الشيء الذي أدى إلى تزايد قيمة الصادرات رغم تناقص كمياتها، فقد ارتفع متوسط السعر من 228093 أوقية سنة 2001 إلى 306632 أوقية سنة 2002 ثم إلى 352733 أوقية سنة 2003 [25].

3.2. مشاكل قطاع الصيد

مازال قطاع الصيد بالرغم من جميع الإجراءات التي تم اتخاذها يعرف مشكلات عديدة ومتشعبة تختلف حدتها وخطورتها من قطاع إلى آخر، فالصيد الحديث له مشاكله الخاصة به في حين أن الصيد التقليدي هو الآخر يعرف عدة مشاكل تنبع من واقع هذا القطاع المتخلف، وتكمن المشكلة الجوهرية في استغلال المصايد الموريتانية وفي أهمية الثروة السمكية وعدم مشاركة المواطنين مشاركة فعالة لحد الآن في النشاطات الصيدية، ولاشك أن هذه المصايد السمكية يمكن أن تقوم عليها صناعة حديثة و متطورة و نشاط واسع.

وهذا ما سعت إليه الحكومة عند إعلانها للسياسة الجديدة للصيد عام 1979[31] ص17. و تأتي مراقبة عملية استغلال الموارد البحرية و مراعاة طاقاتها الإنتاجية في مقدمة المشاكل التي يجب أن تواجهها الجهات الحكومية المشرفة، حيث أن التنافس بين المستغلين الأجانب للحصول على

أكبر كمية من الصيد مقابل الاستثمارات الضخمة التي يقومون بها سواء تلك المتمثلة في إقامة منشأة الصيد الصناعية في أنواذيبو أو الضرائب والعلاوات التي يدفعونها مقابل رخص الصيد.
وعند إعلان السياسة الجديدة للصيد تم إنشاء عدة مؤسسات مشتركة ولكنها لم تحل المشكلة جذريا، حيث أن هذه المؤسسات تحاول هي الأخرى تعويض استثماراتها و ذلك من خلال استغلال الطاقة الرسمية للمصايد الموريتانية، كما أن أكثرية المنشآت الصناعية التي أقامتها هذه المؤسسات استنزفت جزءا كبيرا من ميزانيتها مما جعلها تعرف مشاكل حادة من ناحية نشاطاتها المختلفة.

1.3.2. المشاكل التي يواجهها قطاع الصيد التقليدي

إن المشاكل التي يواجهها قطاع الصيد التقليدي لا تختلف كثيرا عن تلك التي يواجهها قطاع الصيد الصناعي، فقطاع الصيد التقليدي نشاطاته بسيطة و بدائية و سنحاول أن نستعرض أهم هذه المشاكل، إذ يصعب تتبع المشكلات الفرعية الكثيرة المتعلقة به وذلك على النحو التالي:

1- تخلف أسطول الصيد التقليدي :

يظهر من دراسة أسلوب الصيد التقليدي تخلفه الكبير و عدم قدرته على الوصول إلى معظم المساحات المائية المتوفرة و يرجع ذلك إلى ضعف المراكب المستخدمة و عدم ملائمتها للظروف البحرية السائدة، حيث أن أكثرية هذه المراكب خشبية و صغيرة الحجم، تسير بمحركات آلية ذات قوة ضعيفة (من 8 إلى 25 حصانا)، أما بالنسبة للمراكب السنغالية العاملة في منطقة حوض آركين فمازالوا يستخدمون أساسا المراكب الشراعية التي يتم تسييرها بقوة الرياح و هي غير قادرة على الملاحة في المناطق البحرية ذات الأمواج المضطربة بين رأس تيميريس وانواكشوط[29] ص114. و قد تكون هذه المشكلة أخف حدة بالنسبة لمراكب الصيد التقليدي العاملة في منطقة الصيد في خليج الكلب (حول أنواذيبو) لسهولة الملاحة في هذه المياه الهادئة و زيادة على تخلف المراكب العاملة في هذه القطاع فإن هناك مشاكل تتمثل في عدم توفر أماكن الصيانة و قطع الغيار (مثل الألواح الخشبية و الزيوت و مركبات المحركات.....) مما يسبب تعطل نشاطات هؤلاء الصيادين انتظارا لوصول قطع الغيار من سان لويس في السنغال أو من جزر الكناري.

2- ضعف المستوى المادي و الفني للصيادين التقليديين :

إن أكثرية الصيادين التقليديين العاملين في هذا القطاع (سواء في الجنوب أو في الشمال) يمتهنون الصيد بصورة وراثية و أكثرهم لم يتلقى أي تكوين مدرسي أو فني، و عدد الذين تلقو تدريسا مهنيا و لو بسيطا لا يتجاوز 200 صياد[23] ص49.و معظمهم يتوجه في الغالب لقطاع الصيد الحديث نظرا للمغريات التي يوفرها هذا الأخير (أجور مرتفعة، ضمانات اجتماعية و غيرها)، كما أن مستوى الصيادين التقليديين المادي لم يعرف أي تطور يذكر مما كان له أثر سيء على استبدال و تطوير المراكب التي يتعطل بعضها بسرعة لسوء التسيير و انعدام الخدمات اللازمة للصيانة، و هذا من العوامل التي تحول دون تطوير هذا القطاع، إلا أنه في السنوات الأخيرة كانت الدولة نتيجة للأزمة السنغالية الموريتانية قد قامت بتكوين العديد من الموريتانيين العائدين من السنغال في مجال الصيد التقليدي، و الذي لم يحصل على المساعدات الكافية التي تمكنه من رفع كفاءته الإنتاجية ، فبالرغم من أن الدولة قد خصصت مبالغ مهمة لمساعدة هؤلاء الصيادين في إطار صندوق الدعم و الضمان للصيادين التقليديين، وهكذا تم تخصيص مبلغ 2048 مليون أوقية لتطوير الصيد التقليدي في خطة التنمية 84- 85 و هذا ما يعادل حوالي 42.2 مليون دولار أو 45 % من التمويل المخصص لتنمية الصيد ككل في الخطة الخماسية و الذي يبلغ 4524[12] ص32. مليون أوقية إلا أن هذا الاهتمام الذي يمثل فعلا تطورا جديدا في مجال الصيد التقليدي لا يتجاوز الجانب النظري، حيث أن كل المشاريع ما تزال في طورها الأول، وذلك بسبب سوء التسيير فالمبالغ التي ترصدها الدولة لهذه المشاريع تذهب نسبة كبيرة منها لمشاريع أخرى خاصة

3- مشكلات متعلقة بتصريف إنتاج الصيد التقليدي :

إن هذه المشاكل تعتبر من أهم المشاكل التي تعيق نمو الصيد التقليدي و هذه المشاكل لها جوانب متعددة، تختلف حدتها تبعا للمواقع الجغرافية لتجمعات الصيادين، فمثلا لا يطرح نقل الإنتاج إلى مراكز التصريف بخليج الكلب أي مشكل نظرا لقرب منطقة صيدهم من مدينة انواذيبو، حيث تستقبل مؤسسات الصيد الحديث إنتاجهم بينما يواجه صيادو قرى أيمراكن في حوض أركين مشاكل حادة، إذ يكلفهم نقل منتوجهم إلى انواذيبو وقتا طويلا و مشقة كبيرة.

و تتمثل المشاكل الأساسية المرتبطة بتصريف الإنتاج في مشكلة النقل و انعدام وسائل حفظ و تخزين الأسماك، و ضيق السوق الداخلية المحلية.

4- مشكلة النقل :

تعرف قرى الصيادين التقليديين عزلة تامة عن بقية البلاد، حيث لا تربط قرى ايمراكن الشمالية على شاطئ حوض أركين أي طريق برية بأي من المراكز الحضرية المجاورة، و بفعل هذه العزلة لا تتوفر الخدمات الأساسية في هذه القرى إذ لا توجد فيها مدارس و لا مستوصفات..... ويعاني سكان هذه القرى من النقص الحاد في المواد الغذائية و انعدام الماء الصالح للشرب، ويواجه صيادو قرى ايمراكن الشمالية مصاعب عديدة للتزويد بالماء الصالح للشرب، و كذلك من أجل تصريف منتجاتهم حيث لا يستطيعون الوصول إلى مدينة انواكشوط، و يقومون بنقل منتجاتهم السمكية إلى أنواذيبو، و تستغرق الرحلة فترة طويلة (من 5- 6 أيام للمراكب الشراعية)، وكذلك فإن قرى الصيد التقليدي (حول انديافو في الجنوب) تعرف هي الأخرى مشاكل النقل فتكاليف النقل باهظة، و من المشاكل الأخرى كون الزوارق التي تنقل المنتجات السمكية من قرى الصيادين في الجنوب أو الشمال إلى مدينة انواكشوط لا تتوفر على نقاط للرسو على طول الشاطئ، إذ لا يوجد رصيف مخصص لمراكب الصيد في ميناء انواكشوط، و لا يمكن للمراكب الرسو بصورة مباشرة على الساحل.

وقد ساهم إنشاء الطريق المعبد الرابط بين انواكشوط أنواذيبو شيئا ما في فك العزلة وتخفيف مشاكل النقل حيث تقع بعض قرى الصيادين التقليديين على هذه الطريق.

5- مشكلات حفظ الأسماك و تخزينها :

لا تتوفر القرى و المخيمات الشاطئية للصيادين التقليديين على أي وسيلة لحفظ و معالجة و تخزين الأسماك مما جعل هؤلاء الصيادين يقتصرون على الطرق التقليدية لمعالجة هذه الأسماك (التمليح والتجفيف). ويصطاد صيادو ايمراكن أساسا أسماك البوري والكوربين بالأحجام والكميات المناسبة و يستعملون طرق المعالجة البسيطة والتقليدية جدا، ونظرا لكون سوق هذا المنتج قد عرفت انخفاضا في الطلب، كما ظهر في السنوات الماضية، فإن توسيع نشاطهم وزيادة إنتاجهم يتطلبان إيجاد بعض الحلول لمشكلة معالجة وحفظ الأسماك، فمثلا لا تتوفر مدينة انواكشوط (وهي أهم المراكز الداخلية لتوزيع صيد هؤلاء الصيادين) إلا على أربع خزانات لتجميد الأسماك بطاقة كلية للتخزين لا تزيد على 63 طن على ساحل المحيط الأطلسي[7] ص54.وتنعدم أية وسيلة أخرى للحفظ أو التخزين في انواكشوط والمدن الداخلية الأخرى.

كذلك فإن السيارات التي تقوم بنقل الأسماك إلى انواكشوط والمراكز الداخلية غير مكيفة بالإضافة إلى أن هذه السيارات تستخدم الثلج بصورة سيئة و بقدر غير كاف.

6- مشكلة ضيق السوق الداخلية :

إن ضيق السوق الداخلية يعتبر من المعوقات الكبيرة أمام نمو وتطوير الصيد التقليدي التي تعتبر السوق المحلية مرتبطة به حتى الآن، و تختلف هذه المشاكل تبعا للظروف الجغرافية، حيث تعاني منها المنطقة الجنوبية لأن منتجاتها تصرف في المدن الداخلية لعدم وجود صناعات حديثة في المنطقة الجنوبية في حين أن المنطقة الشمالية لا تعاني كثيرا من هذه المشكلة لأنها تستفيد من الأسواق الخارجية عن طريق شركات الصيد في انواذيبو، و إن كانت هذه الشركات لا توفر لها الأسعار المناسبة و تفرض عليها صيد أنواع معينة من الأسماك حسب الطلب.

أما بالنسبة للمنطقة الجنوبية فإن الصيادين التقليديين لا يجدون سوى السوق المحلية لتصريف منتجاتهم، و تزيد الإمكانات المتوفرة بكثير على الطلب الداخلي على هذا الصيد، حيث يمكن اصطياد اكثر مما هو مطلوب بكثير و هكذا فإن توجيه هذا الفائض عن الاستهلاك المحلي من السمك للأسواق الخارجية يعد مطلبا هاما من أجل تطوير استغلال الإمكانات المتوفرة لدى هؤلاء الصيادين.

2.3.2. أهم المشاكل التي تعترض تطوير الصيد الحديث

بعد فترة طويلة ظل قطاع الصيد الحديث (الصناعي) على الهامش و يلاحظ أن هذا القطاع اليوم بدأ يستعيد مكانته من خلال الإجراءات الهامة التي اتخذتها الدولة و المتمثلة في الإستراتيجية الجديدة للصيد بالإضافة إلى إعادة النظر في الاتفاقية الموريتانية الأوربية في مجال الصيد، إلا أن أي عمل يهدف إلى تنمية و تطوير هذا القطاع لابد أن يكلل بإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل العديدة التي ما تزال تواجه قطاع الصيد الحديث و التي هي موضوع دراستنا في هذا المطلب.

و يعاني قطاع الصيد الحديث من عدة مشاكل كما يلي:

1- المشاكل الطبيعية :

تتمثل المشكلة الأساسية في النقص الحاد في الماء، حيث أن ولاية "داخلة انواذيبو" كلها تتزود بالماء من نقطة "بولنوار" التي توجد بها كميات من المياه الجوفية العذبة و لكنها غير كافية للنشاطات الصناعية المتزايدة في مدينة انوذيبو (العاصمة الاقتصادية و الصناعية للبلاد) سيما و أن الصناعات السمكية تتطلب كميات كبيرة من الماء و نفسر فقر هذه المنطقة للماء بعدم الاهتمام بإقامة صناعات سمكية مهمة من طرف الإدارة الفرنسية في فترة الاستعمار على الرغم من أهميتها الاقتصادية.

2- مشاكل ذات طابع بشري و فني :

هذه المشاكل متعددة و هي لا تضر قطاع الصيد الحديث وحده بل يتأثر بها قطاع الصيد التقليدي أيضا، إلا أن هذا التأثير أكثر حدة بالنسبة لقطاع الصيد الحديث وهي كما يلي:

*** المشاكل الفنية :** و تتمثل هذه المشاكل أساسا في :

- النقص الحاد من منشآت إصلاح السفن و توفير قطع غيارها في ميناء انواذيبو، هذه السفن التي قد يزداد عددها نظرا لاتفاقيات الصيد الجديدة والتي وقعت مع العديد من الدول و الهيئات المختلفة، كما يزيد النقص الحاد في هذه المنشآت من المنافسة التي يعرفها ميناء انواذيبو من طرف موانئ أخرى، كموانئ (جزر الكناري، دكار).

- انعدام البنى التحتية الصيدية خارج مدينة انواذيبو، مما يعيق أي محاولة محتملة لتطوير السوق الداخلية و تزويدها بالأسماك المعالجة بصورة حديثة و لو أن ميناء انواكشوط قد خفف من حدة هذا النقص في البنى التحتية الصيدية بمدينة انواكشوط، خاصة و أن هذه المدينة تعتبر المركز الأساسي للتوزيع بالنسبة للسوقالموريتانية. كذلك فإن ميناء انواذيبو لم يرتبط بالطريق المعبدة التي تربطه بباقي الولايات إلا سنة 2004، حيث كان في عزلة تامة عن الأسواق الداخلية للأسماك و المتمركزة على طول نهر السنغال في الجنوب، و نتيجة لانعدام الملاحة الطبيعية في الجنوب فإن السفن التي تصطاد في هذه المنطقة معرضة لمخاطر الملاحة، زيادة على الجهود التي تتحملها نظرا لطول المسافة بين هذه المنطقة و ميناء انواذيبو، حيث لا تتوفر على قدر و لو ضئيل من الخدمات الأولية مثل إشارات اهتداء السفن ومراكب الإنقاذ البحري.

*** المشاكل البشرية :**

لقد تم إعطاء الدعم الكبير لإقامة منشآت صناعية للسمك إلا أن هذا الدعم والاستثمارات الكبيرة التي رصدت لهذا الغرض لم تعط النتائج المتوخاة، وعرفت الكثير من التعثر و في نظرنا أن العنصر الأساسي الذي يعترض نجاح هذه الاستثمارات هو انعدام العنصر البشري القادر على تحمل المسؤوليات و المشاركة الفعالة لتطوير و تسيير هذه المنشآت، فالدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة تؤكد أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا يمكن تحقيقها من خلال التكنولوجيا المتطورة و الأموال الطائلة إذا كان العنصر البشري غائبا، و بالنسبة لقطاع الصيد الحديث فإن المشاركة البشرية الموريتانية ضئيلة جدا حيث يبلغ عدد عمال الصيد الحديث 3800 شخص[12] ص19. حسب آخر إحصائيات المعهد الوطني لبحوث المحيطات و الصيد، و بالرغم من التحسينات التي أجريت على التكوين المهني، و تسجيل البحارة في مصالح الوزارة و توسيع الإدارة البحرية في انواذيبو، إلا أن نقصا كبيرا بالنسبة للعمال الوطنيين في النشاطات

السمكية المباشرة أو المرتبطة بها (الفنية، الصناعية، التجارية.....) ما يزال قائما و هذا النقص في مختلف المستويات يبرر نقص التعليم بين السكان الموريتانيين بصفة عامة وخاصة في مجال التكوين الفني الأساسي الذي كان يمكنه أن يمثل القاعدة الرئيسية لهذا النشاط، و زيادة على الدور الضعيف للسلطات العمومية في هذا المجال فإن السكان لا يهتمون كثيرا بالصيد و يقتصر الاهتمام به على الأفراد الذين لا يتوفرون على الخبرة اللازمة و الذين تم تسجيلهم لدى المؤسسات الصيدية بطرق غير قانونية[2] ص55.كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كون الشعب الموريتاني في أكثريته بدويا و يصعب توجيهه إلى الأعمال البحرية الصعبة، إلا أن النفور من البحر الذي كان سائدا بدأ يخف بفعل البطالة المنتشرة و الجفاف و ما سببه من مشاكل مما جعل سكان المدن الداخلية و البوادي النائية يتجهون للمدن الساحلية بحثا عن العمل، لذا يجب استغلال هذه الوضعية بصفة منتظمة و مسئولة.

3- مشكلة نقص رؤوس الأموال :

تمثل المصادر السمكية الموريتانية ثروة كبيرة و متجددة إذا تم استغلالها بالطرق الرشيدة، و لكن هذا الاستغلال يتطلب استثمار رؤوس أموال كبيرة.و قد قدرت منظمة التغذية و الزراعة قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية للأسماك الموريتانية بما يتراوح بين 350- 400 مليون دولار[8] ص124.

كما قدرت صافي الربح السنوي الممكن تحقيقه بين 80- 90 مليون دولار في السنة (في حالة تفريغ الأسماك بميناء انواذيبو)[8] ص128.إلا أن عائدات مالية بهذا الحجم تتطلب استثمارا ضخما ليس في متناول البلاد توفيره في الظروف الاقتصادية الحالية، فلم تزد المبالغ المخصصة لهذا القطاع في الخطة الخماسية 1984- 1989، 5669 مليون أوقية ما يزيد حاليا على 130 مليون دولار خلال 5 سنوات، و لحصول القطاع على أسطول حديث مجهز تجهيزا كاملا يلزم توفير ما يزيد على 150 مليون دولار سنويا زيادة على تكاليف بناء المصانع و أجور العمال و هذا يعني حتمية التماس تمويلات خارجية لهذا القطاع وقد ألزمت الدولة الموريتانية الشركات المشتركة والأجنبية بالاستثمار في مجال الصناعات الحديثة من أجل الحصول على وسائل الصيد الحديث على أن تعوض الدولة عن رؤوس الأموال بالتدرج من الأرباح التي تتنازل عنها لصالح هذه المؤسسات.

و بالنسبة لرجال الأعمال الوطنيين و الذين ما تزال إمكانياتهم المالية محدودة، فإن أكثرهم يحجم عن الاستثمار في هذا القطاع لعدة أسباب تتمثل في عدم معرفتهم الكافية بهذا القطاع و نظرتهم إليه كقطاع خطير لا يمكن الاطمئنان إلى الاستثمار فيه زيادة على الأموال الضخمة التي يتطلبها هذا النوع من الاستثمارات. ويكفي أن نعرف أن باخرة مستعملة (بقوة 1000 حصان) يبلغ ثمنها

16 مليـون أوقيـة[27] زيـادة علـى الرسـوم الجمركيـة و تكلفـة الخـدمات الأخـرى (العمـال، الإصلاحات.....).

4- مشكلة الحماية :

تتمثل هذه المشكلة في الصعوبات التي تشكل عقبة حقيقية في وجه أي تطور يراد إجراءه على هذا القطاع وضعف الإمكانيات المادية والفنية للبلاد زيادة على اتساع المنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا واهتمام الأساطيل الأجنبية بالثروة السمكية الموريتانية ومحاولة هذه الأساطيل الحصول على أكثر كمية من الثروة بأقل تكلفة، ونعني بالحماية حماية المصائد الموريتانية من التلوث ومن التدمير وكذالك حمايتها من النهب عن طريق الصيد غير المشروع .

* حماية المصائد من التدمير :

إن الوسائل المتاحة للقيام بهذه العملية محدودة وتقتصر حتى الآن على المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد. ويتكون المعهد من ثلاثة أقسام كما يتوفر على سفينتين وعلى الرغم من الأعمال المهمة التي قام بها إلا أنه يشكو من الكثير من المعوقات الفنية والمادية، فالسفن التي يتوفر عليها هذا المعهد لا يمكنها تعقب الأساطيل الضخمة، كما لا تتوفر على الوسائل العملية والتكنولوجية الضرورية للبحث العلمي.

*** حماية المصايد من التلوث :**

مع أن هذه المشكلة جديدة على البلاد يجب العمل على مكافحتها بشكل مبكر فهناك عوامل تنذر بالتلوث مثل وجود ميناء للحديد و مصفاة النفط هذا بالإضافة إلى مصانع الأسماك و مياه المجاري و الفضلات المختلفة، كلها أمور قد تلوث الشاطئ خصوصا خليج كانصادو، كذلك فإنه من يزور ميناء خليج الراحة بالقرب من ميناء أنواذيبو الميناء الوحيد المخصص لرسو مراكب الصيد التقليدي بانواذيبو، سيلاحظ مدى التلوث الذي تعرفه هذه المنطقة و قد تحولت إلى ركام من القمامة و الفضلات الخطيرة على الأحياء و النباتات المائية.

* الحراسة: بعد الاتساع الجديد لحدود الصيد في موريتانيا زادت مخالفات السفن الأجنبية التي تصطاد بطرق غير مشروعة في هذه المنطقة، و بعد صدور قرار حجز هذه السفن سنة 1985 و بعد تعزيز وسائل الحراسة المائية بطائرتي استكشاف خفت حدة النهب و لكنه ما زال يمثل تحديا سافرا للسلطات العمومية و خطرا على الثروة السمكية.

و تبقى الوسائل المتوفرة غير كافية لتغطية المساحة الكبيرة للصيد، حيث أن الزوارق المستخدمة صغيرة الحجم و لا يمكنها الدخول في المناطق البحرية العميقة، و لا يتجاوز مجال هذه الزوارق 800 عقدة بحرية بسرعة 20 عقدة في الساعة، كما لا يمكن لهذه الزوارق أن تبقى في البحر

أكثر من 3 أيام، كذلك فإن الاتصالات اللاسلكية غير كافية لتغطية المياه الوطنية، و يجب العمل على تطوير الحراسة الوطنية للمياه الإقليمية لأنها زيادة على المخاطر الاقتصادية و المالية التي يمثلها النهب الذي تقوم به الأساطيل الأجنبية تمثل تحديا سافرا للسيادة الوطنية لموريتانيا.

خلاصة الفصل الثاني:

في الفصل الثاني قمنا بدراسة الصناعة السمكية وطرق تسويقها والخدمات المساعدة لها، واختتمنا الفصل بمشاكل التنمية في القطاع، وخلصنا من خلال هذه النقاط أن قطاع الصيد رغم إمكانياته الكبيرة لم يكن في المستوى المطلوب، وذلك بسبب سوء التسيير الموجود في القطاع واعتماده في الصناعة على وسائل بدائية وإمكانيات مادية متواضعة، فهل أخذت هذه المشاكل بعين الاعتبار؟ وما هي السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها الدولة للتوصل إلى حلول لهذه المشاكل والنهوض بقطاع الصيد وتنميته؟ بالتالي ما هي مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية في موريتانيا ؟ سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة في الفصل الموالي.

Nom du document : chapitre2
Répertoire : C:\Documents and Settings\Administrateur\Mes documents
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : Led
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 10/06/2006 09:37:00
N° de révision : 330
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 01:36:00
Dernier enregistrement par : abdelmoukaram
Temps total d'édition :2 155 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:38:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 30
Nombre de mots : 8 028 (approx.)
Nombre de caractères : 44 157 (approx.)

الفصل3

دور قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية في موريتانيا

منذ أن بدأت الحكومة تهتم بقطاع الصيد سعت إلى تطويره والنهوض به لكي يلعب الدور المناسب في التنمية الاقتصادية في البلد. وقد ترجمت الدولة الموريتانية هذا السعي في العديد من السياسات والإستراتيجيات التي ظلت تطرحها من وقت لآخر من أجل أن يعود القطاع بأكبر مردودية ممكنة وذالك من خلال تسييره تسييرا معقلنا ورشيدا.

وسنقوم في إطار هذا الفصل بدراسة هذه السياسات والإستراتيجيات ودورها في الرفع من مردودية القطاع وذالك من خلال:

1.3. سياسات واستراتيجيات تنمية قطاع الصيد.

2.3. مردودية قطاع الصيد.

1.3. سياسات وإستراتيجيات تنمية قطاع الصيد والاقتصاد البحري

يواجه قطاع الصيد والاقتصاد البحري العديد من المشاكل في شقيه التقليدي والحديث،وقد سبق وتعرضنا لجملة من هذه المشاكل في الفصل السابق، ومن أجل معالجة هذه المشاكل سعت الدولة إلى تبني العديد من السياسات والإستراتيجيات من أجل التغلب على مشاكل القطاع ، والمساهمة في دفع عجلته ، تمثلت هذه السياسات في سياسة الرخص، والسياسة الجديدة للصيد، بالإضافة إلى عدة استراتيجيات سنفصلها أكثر من خلال هذا المبحث

1.1.3. سياسة الرخص(1972-1979)

لقد تبنت الحكومة الموريتانية هذه السياسة قصد الحصول على إيرادات مالية هامة دون أن تتكلف في سبيل ذلك أي إنفاق، و ذلك من أجل تغطية خسائر الشركة الموريتانية للتجهيزات الصيدية السالفة الذكر وضمان إيرادات تدخل لخزينة الدولة، ولتحقيق ذلك قررت الحكومة منح رخص صيد للبواخر الأجنبية مقابل دفع مقدمات مالية تغذي الخزينة.

فقد وصل عدد السفن المتواجدة في موريتانيا أثناء فترة سياسة الرخص ما مقداره 600 باخرة ثلثيها من بواخر صيد العمق و الثلث الباقي يمارس الصيد السطحي و هذه السفن السطحية كانت تعمل قبل سنة 1972 إلا أن تمديد المياه الإقليمية الموريتانية إلى ثلاثين ميلا بحريا حملها على أن تخرج من المنطقة أو تطلب رخصا للصيد من الحكومة الموريتانية و ظلت هذه السفن تعمل طيلة فترة سياسة الرخص.إن انتظام هذه السفن و المتمثل في عودتها بانتظام كل سنة بغية الحصول على رخص للصيد مهما كان سعر الرخص يبين بجلاء انتظام العائد من عمل هذه السفن في المياه الإقليمية و التي كانت تتجه نحو الزيادة.

و الجدول التالي يبين إنتاج هذه السفن و عددها و حمولة كل منها بالإضافة إلى عدد مرات الصيد في السنة التي يقوم بها كل صنف.

الجدول 7 : إنتاجية الأسطول الصناعي في فترة سياسة الرخص سنة 1972.[34]

	الحمولة بالطن	عدد السفن	عدد رحلات الصيد في السنة	الإنتاج بالطن
سفن العمق	175	300	5	255000
	80	100	9	72000
سفن السطح	100	50	200	100000
	40	100	200	800000
المجموع	395	550	414	1227000

يتضح من خلال الجدول السابق أن السفن المختصة بصيد أسماك القاع يتراوح عدد رحلاتها السنوية ما بين خمس و تسع يعني أنها تقضي ما بين شهر و نصف و شهرين و نصف في كل مرحلة، و هذا بسبب صعوبة الحصول على هذه النوعيات، بينما النوع السطحي يتوفر بكثرة و يمكن للسفن المختصة فيه أن تقوم بـ 200 رحلة سنويا و هذا العدد من الرحلات كثير و ذلك بسبب توفر هذا النوع من الأسماك و سهولة اصطياده[33] ص32.كما يمكن أن نفسر هذا العدد الكبير من الرحلات بأن هذه السفن تفرغ حمولتها في سفينة كبيرة(تحوي بداخلها مصنع) في داخل المحيط بغية تصنيعها أو تفريغها في سفن مثلجة كبيرة من السفن العملاقة الأطلسية أو الفوق أطلسية، وهذه الطريقة تؤدي إلى كثرة الإنتاج مع نقص في التكاليف، ذلك أن هذه السفن يمكن أن تقضي يوما أو يومين دون أن تبرد الأسماك المصطادة، و مع ذلك تظل هذه الأسماك طازجة و هذا مهم لأنه يجنبها الإنفاق على شراء الثلج كما يساعدها على اصطياد أكبر كمية ممكنة فيجنبها الذهاب إلى أماكن التفريغ و الرجوع منها.

أما السفن المختصة في صيد أسماك القاع فهي تختص بصيد الأسماك الممتازة من سمك العمق وهذه غير متوفرة بكثرة لذلك كانت إنتاجيتها أقل حيث تقارب 1/10(عشر) من إنتاجية الأسطول السطحي، إلا أن أسماك القاع هذه مرتفعة الثمن و يمكن القول بأن كمية الأسماك المصطادة من طرف هذا الأسطول المتخصص بصيد أسماك القاع سنة 1972 مساوية لمجموع الكمية المصطادة من جميع الأنواع سنة 1992، و هذا يعني مدى استنزاف الثروة السمكية في فترة سياسة الرخص حيث تفوق الكمية المصطادة المسجلة من جميع النوعيات سنة 1991 ، هذا بالإضافة أن هناك كثيرا من السفن تمارس السرقة في تلك الفترة، وقد حصلت الدولة على إيرادات معتبرة من نشاط

الصيد خلال فترة سياسة الرخص، فقد بلغت عائدات الدولة من هذا القطاع خلال سنة 1978 مبلغ 29 مليون دولار اميركي.

1.1.1.3. أهداف سياسة الرخص

إن هذه السياسة جاءت وليدة لظروف صعبة ناتجة عن فشل المحاولة الأولى لإنشاء صناعات وطنية للتحويل في أنواذيبو و كان من بين أهدافها :

أ- تغطية الخسائر الناتجة عن فشل هذه المحاولة : لم يبقى للدولة بعد فشل هذه المحاولة من خيار يمكن أن تحصل منه على إيرادات لتغطية هذه الخسائر سوى استغلال الصيد بطرق جديدة وهنا فضلت الوسيلة التي تعتبر أنها أكثر أمانا و أكبر فائدة، و هي الحصول على إيرادات مهمة دون أن تتحمل أي خطر في سبيل ذلك لا من حيث الإنفاق و لا من حيث الإشراف و التسيير، و رأت وسيلة دفع رخص للصيد لبعض السفن الأجنبية هي الوسيلة الوحيدة، إلا أنها بالغت في ذلك حيث أصبح الموريتانيون يشترون الرخص و يسوقونها في الخارج و عادت هذه السياسة بفوائد كثيرة على بعض الأفراد القائمين بعمليات السمسرة هذه و كانت هذه السياسة أكثر في صالح تنمية رأس المال الخاص أو ثراء بعض الأفراد.

ب- توفير إيرادات مالية لخزينة الدولة : كانت خزينة الدولة هي أكبر متضرربالمحاولة الفاشلة و بهذا كان لابد للدولة أن تتبنى سياسة أخرى تساعد على دخول إيرادات للخزينة العامة للدولة، وتهدف سياسة الرخص إلى جلب مبالغ كبيرة نسبية بالإضافة إلى أنواع أخرى من الإيرادات تحصل عليها الدولة من خلال التجاوزات التي ترتكبها هذه السفن،التي تجعلها تفرض عليها غرامات مالية ، فالدولة تفرض الرسوم الجبائية والجمركية بالإضافة إلى الضرائب على نتاج و دخل العاملين في مجال الصيد.

ج- توفير الشغل لبعض البحارة الموريتانيين : إن أهم أهداف السياسة هو توفير فرص العمل لبعض المواطنين على متن هذه السفن، ذلك أن فترة سياسة الرخص هذه تزامنت مع دورة الجفاف الذي ضرب المنطقة كما أنها أيضا هي بداية النزوح الذي شهده سكان البدو إلى المدن و خاصة الشاطئية الكبيرة مثل انواكشوط و انواذيبو. فتوفير العمل للموريتانيين يعود بفوائد كبيرة بفضل التضامن الاجتماعي الموجود بين أفراد المجتمع الموريتاني ذلك أن العامل ليس هو وحده المستفيد من هذا الدخل كما هو مفروض بل يكون الراتب إنقاذا لأسرة كبيرة، فقد تجد قبيلة يكون العامل منها شخصان أو ثلاثة و هنا تكون رواتبهم ذات أهمية اجتماعية خاصة و وسيلة للتوزيع العادل للدخل.

د- توفير فرص عمل مشتقة من قطاع الصيد : إن نشاط الصيد ليس مقتصرا على نشاط البحر وحده و إنما يضم كذلك كثيرا من المؤسسات الموجودة في البر لحفظ و تخزين و علاج هذه الأسماك، وهذه المؤسسات توفر العديد من فرص العمل، وتفوق فرص العمل في المنشآت الأرضية الصيدية تلك المتوفرة على متن السفن عدة مرات، وفي هذا المجال فقد أنشأت عدة شركات في مدينة انواذيبو كان لها الفضل في توفير العديد من فرص العمل مثل: الشركة الكبرى لتصنيع الأسماك المنشأة 1947 في انواذيبو، كما أنشأت شركة سوماب – سوميب سنة 1967، بالإضافة إلى شركة سوفرما المنشأة سنة 1968 [26] ص35.

ه- تكوين العمال الموريتانيين في مجال الصيد : إن الوسيلة الوحيدة التي يمكن لموريتانيا أن تحصل منها على استغلال هذا القطاع بشكل جيد هي مرتنته (أي جعله موريتانيا).

و تهدف السياسة إلى تكوين العمال الموريتانيين وتدريبهم في مجال الصيد، وذالك من خلال الاستفادة من الخبراء الأجانب الموجودين على متن السفن حتى يستطيع العمال أن يكتسبو خبراتهم ويحلو محلهم.

2.1.1.3. المخاطر المرتبطة بسياسة الرخص

لقد عدلت الحكومة عن سياسة الرخص لكثرة المخاطر المرتبطة بها و التي يمكن أن نجملها في خطر واحد يتمثل في إجهاد هذا القطاع و استغلاله أكثر من اللازم.

إن سياسة الحكومة المتمثلة في بيع الرخص لكل الراغبين فيها بغض النظر عن كيفية الاستغلال الذي سيقومون به يمكن أن يجهد هذا القطاع و يؤدي بالأسماك إلى الانقراض وهو ما يعتبر أكبر كارثة للاقتصاد الموريتاني و يتمثل ذلك في :

- عدم التحديد المسبق لعدد الرخص :

إن عدم التحديد المسبق لعدد الرخص يزيد من الضغط على الطاقة السمكية في موريتانيا وهو ما يخل بالتوازن اللازم لاستمرارية استغلال قطاع الصيد فعلى الحكومة أن تقدر الكمية التي يمكن اصطيادها من الثروة السمكية دون أن يضر ذلك بتكاثرها ويتم منح الرخص للأجانب على هذا الأساس، وذالك لكي تتجنب الدولة إجهاد القطاع بأن تضمن عدم اصطياد كميات أكثر من الحد الأعلى المسموح به والذي يحدث عنده التوازن.

- عدم المعرفة الدقيقة للكميات المصطادة :

إن السفن الأجنبية الحاصلة على رخص للصيد تمتنع عن الرجوع إلى انواذيبو و التصريح بحمولته،ا الشيء الذي يجعل الحكومة الموريتانية تجهل قدرة القطاع على الاستغلال ولذلك لا يمكنها ضبط وتحديد المدى الذي عنده يتم توقيف عملية بيع الرخص و الذي عنده يكون القطاع مستغل تماما.

- عدم تحديد الثمن لهذه الرخص :

إن عدم تحديد ثمن أدنى للرخصة لا تقل عنه يعتبر خطرا لأنه يقلل من كمية الإيرادات الناتجة عن هذه السياسة، لأن الرخص إذا لم يحدد لها ثمن ثابت فإن ثمنها سيخضع للتفاهم بين طالب الرخصة و المسئول الحكومي المكلف ببيعها، فهذه السياسة كان يمكن لها أن تعود على الدولة بفوائد كثيرة لو حدد للرخص ثمن لا تقل عنه.

- عدم تحديد المستفيد الحقيقي منها :

كان ينبغي للحكومة أن تراعي في ثمن الرخصة شكل استغلال المستفيد منها، وبالتالي إذا كانت الرخص ستمنح لدولة قوية لها إمكانيات حديثة ستستعملها في استغلال هذا القطاع يجب على الحكومة الموريتانية أن تراعي ذلك في ثمن الرخصة و تبيعها بثمن مرتفع تبعا لنوع الاستغلال.فمن الخطأ أن تباع رخصة بثمن محدود و يكون المستفيد منها في النهاية دولة لها سفن أطلسية.

و لهذا اتجهت الدولة إلى سياسة الصيد الجديدة التي ترى أنها أكثر دخلا و أكثر تماشيا مع الظروف الاقتصادية للبلد الذي أصبح الصيد دعامته الاقتصادية الأساسية.

2.1.3. سياسة الصيد الجديدة(1979-1990)

هذه السياسة تبنتها اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في دورتها العادية من 8 إلى 18 أكتوبر سنة 1979[32] ص18. بغية الإنعاش الاقتصادي و الاستفادة أكثر من هذه الثروات الهائلة، وهذا يتطلب منها تطوير كل من الصيد التقليدي و الصيد الصناعي و تحسين وسائل المراقبة و التفتيش بغية حماية أكثر للثروات السمكية، بالإضافة إلى معرفة الكميات المصطادة من طرف السفن الأجنبية ونوعياتها، وللوصول إلى هذا يجب أن يحل العمال الموريتانيون محل الأجانب بشكل تدريجي لأنه مادام الأجانب هم القائمون على الاستغلال فإن العائد الموريتاني من هذا الاستغلال سيظل ضعيفا.

كما يلزم تطوير القطاع التقليدي و إدخال بعض الزوارق الحديثة إليه و الكبيرة الحجم و بذلك يصبح قطاعا تقليديا متطورا و بهذا تزداد إنتاجيته ومردود يته، كما أن هذه الخطوة تمكن القطاع من توفيرفرص عمل لكثير من البحارة، أما القطاع الصناعي فهو قطاع يضم كثيرا من السفن الصناعية الضخمة و إنتاجيته مرتفعة إلا أن النصيب الموريتاني منها ضعيف.فالإفراغ لا يقام به في ميناء انواذيبو ولا تزود المصانع المحلية بالسمك على الوجه المطلوب، أما بالنسبة لقطاع الصيد مقارنة بالقطاعات الأخرى فيمكن القول أن الدولة اهتمت أكثر بقطاع المعادن في الماضي. وبعد أن شهدت السوق العالمية للحديد نقصا شديدا في أسعارها وقل الطلب العالمي عليه بشكل كبير وضرب

الجفاف المنطقة الموريتانية مما نتج عنه ضعف إنتاجية القطاع الريفي، أصبح قطاع الصيد يحظى باهتمام السلطات لأنه أصبح هو أقدر قطاعات الاقتصادالموريتاني على إخراج الدولة من هذه الوضعية التي تعيشها و التي ساعدت عليها الظروف على المستويين العالمي و المحلي.فعلى المستوى العالمي فإن الدولة الموريتانية كغيرها من الدول قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية و التي تعتبر الدول الفقيرة أكبر متضرر منها و لهذا كثيرا ما نسمع بأن مديونية هذه الدول الفقيرة بلغت أرقاما قياسية، وعقدت مؤتمرات لطلب إعادة جدولتها، كما أن العالم يعيش أيضا أزمة غذائية حادة في بعض الدول، وهنا نذكر أن موريتانيا من ضمن الدول التي تشهد عجزا في مجال الغذاء تتغير نسبته من سنة إلى أخرى حسب كمية الأمطار، أما على المستوى الداخلي فيمكن ذكر الحرب الموريتانية الصحراوية سنة 1975 التي أنهكت الاقتصاد الوطني و عرقلت جميع المشاريع الإنمائية التي كان ينوي القيام بها، كما أن هذه الحرب زادت في مديونية الدولة الموريتانية بشكل كبير، والأخطر من هذا كله هو الجفاف المزمن الذي ضرب البلاد قبل 20 سنة وأتى على الأخضر و اليابس و قضى على المراعي و الحيوانات، ومن أكبر سلبياته ظاهرة التصحر التي تكاد تمنع الاتصال بين المدن الداخلية بفعل التراكمات الرملية على الطرق بالإضافة إلى تهديداتها للمزارع، وفي هذه الظروف فكرت الدولة الموريتانية في وسيلة تخرجها من هذه الأزمة ذات الأطراف المتعددة و التي عملت فيها ظروف دولية و وطنية فوجدت أن قطاع الصيد هو أقدر قطاعات الاقتصاد الوطني على إخراج الدولة من هذه الأزمة، وبذلك رسمت الخطوط العريضة لهذه السياسة و المعروفة بالسياسة الجديدة للصيد.

1.2.1.3. أهداف السياسة الجديدة للصيد

تهدف السياسة الجديدة للصيد إلى زيادة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من استغلال ثرواتها السمكية، وذلك عن طريق وقف العمل بنظام الرخص الذي كان سائدا من قبل و زيادة مداخيل الدولة.

و لقد دعت الدولة كذلك الموريتانيين إلى توجيه جزء من مدخراتهم للاستثمار في هذا القطاع، كما دعت الأجانب من جهة أخرى إلى الاشتراك مع الدولة أو الخواص الموريتانيين في شركات مختلطة للصيد لتوفير وظائف دائمة للموريتانيين الطالبين للعمل علاوة على بناء تجهيزات برية في مدينة انواذيبو، وهذه التجهيزات هي شرط نجاح هذه السياسة لبلوغ الأهداف المحددة والتي تتمثل فيما يلي:

1- وقف العمل بنظام الرخص :

تقضي السياسة الجديدة للصيد بوقف العمل بنظام الرخص الذي كان سائدا من قبل و ما نتج عنه من نهب الثروات السمكية و إجهاد القطاع باستغلاله أكثر من اللازم، وسيتم القضاء على كل أشكال الرخص حينما يصبح ذلك ممكنا ونشير أن الرخص مازالت موجودة حتى الآن في قطاع الصيد وهي رخص لأشكال متخصصة من الصيد تمتاز بارتفاع الثمن إضافة إلى كونها اتفاقيات ثنائية بين موريتانيا ودول أخرى.

2-زيادة إيرادات الدولة :

إن من أهداف السياسة الجديدة في موريتانيا زيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة، و هذه الإيرادات يتم الحصول عليها عن طريق الرسوم المفروضة على التصدير، بالإضافة إلى ثمن الرخصة و الغرامات التي تفرض على السفن الأجنبية في حالة المخالفة.

و لمعرفة نسبة إسهام الصيد في الميزانية العمومية للدولة فقد ساهم بنسبة 12 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة سنة 1985، كما شكل 25 % من مجموع الإيرادات الجمركية[34].

إن أنجح طريقة لجمع الإيرادات المهمة من هذا القطاع هو فرض رسم عام يختلف حسب نوعيات السفن، فهذا الرسم يجب أن يكون أكبر على السفن الضخمة الأطلسية و الفوق أطلسية لما يمكن أن تحدثه في هذا القطاع من آثار سلبية تضر بتكاثر هذه الوحدات و مستقبلها، كما أنه يجب أن يكون أكثر على السفن المثلجة منه على السفن المبردة ويمكن أن تتخذ إجراءات أكثر عملية لمصادر الإيرادات (الرخص - الغرامات) و ذلك بتحديد ثمن معين لرخص الصيد المختصة (تون - الجنبري - جراد البحر) كما يلزم تطوير وسائل الحماية و الرقابة و تحديد مجموعة من السياسات الصارمة لتطوير وسائل البحرية الوطنية من وسائل التفتيش و المراقبة.

3- خلق وظائف و مداخيل في صناعات الصيد و الصناعات المشتقة منه :

قطاع الصيد هو أقدر قطاعات الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل حيث قدر العاملون فيه مباشرة بحوالي 20000 شخص وهذا العدد يفوق العدد العامل في القطاع المنجمي خمس مرات كما يشغل نسبة 1/10 من مجموع العاملين في القطاع الزراعي وذالك خلال فترة السياسة الجديدة للصيد[35] ص21.

4- زيادة العائدات الدولية من الصيد الصناعي :

إن الصيد الصناعي الموريتاني يجب أن يطور بما يخدم المصلحة الوطنية ذلك أنه يضم كثيرا من السفن الأجنبية العملاقة التي يمكنها أن تستنزف السمك في فترة وجيزة، هذا مع العلم أن العائد

الموريتاني من هذا الصيد الصناعي قليل لعدم التزام السفن الأجنبية بالإفراغ في مدينة انواذيبو وكذلك عدم التزامهم بتشغيل عدد من الموريتانيين و تعليمهم و تدريبهم حتى يصبحوا جديرين بالقيام به، كما أنهم لا يعلنون عن الكميات الحقيقية المصطادة و لا نوعياتها و لا أوزانها، و يلزم التغلب على هذه المشاكل حتى تكون الاستفادة أكبر في قطاع الصيد.

5- تنمية الصيد التقليدي :

إن تطوير الصيد التقليدي يعني تطوير وسائل الإنتاج من أجل زيادة الإنتاجية و التأثير على المستهلكين حتى يزيدوا من استهلاكهم لهذه المادة و يزيدوا من توسيع نشاطات هذا القطاع حتى يمكنه أن يستقبل أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، و تطوير هذا القطاع ستكون له فوائد كثيرة على الوطن عموما.

6- تنمية السوق الداخلية للسمك :

إن السوق الداخلية للسمك ضعيفة، و تعود قلة استهلاك السمك في المدن الداخلية إلى العوامل التي سبق ذكرها، إلا أننا نشاهد توجها جديدا نحو استهلاك هذه المادة بفضل تأثير عناصر مختلفة منها الوعي الجديد المتمثل في ضرورة صيانة ما تبقى من الثروة الحيوانية، و كذلك الوعي الصحي المتمثل في عدم التركيز على استعمال اللحوم الحيوانية كل يوم، و نأمل أن يزداد هذا التوجه نحو استهلاك السمك حتى يصبح عادة مألوفة، و قد ساعد في ذلك المشروع الممول من طرف مملكة الدانمرك المصادق عليه في 3 مارس 1986[36] ص13. و الهادف إلى إنشاء مستودعات للتبريد ومصانع للثلج في المدن الداخلية، هذا فضلا عن المجمع الضخم في انواكشوط، وكل هذا بغية تموين السوق الداخلية بالسمك بادئين بالمدن التي تحوي بعض التجهيزات الأساسية والتي تستهلك الأسماك أكثر من غيرها.

7- خلق شركات مختلطة للصيد :

لقد دعت السياسة الجديدة للصيد الأجانب إلى الاشتراك مع الدولة أو الخواص الموريتانيون في شركات مختلطة للصيد يكون للدولة الموريتانية منها 51 % على الأقل و 49 % منها للمساهم الأجنبي الذي يطالب بالتمويل كاملا كما يطالب بأعداد الدراسة و الخبراء، ويسدد النصيب الموريتاني فيما بعد عن طريق الأرباح المحققة من النشاط وهذه الشركات مطالبة ببناء تجهيزات أرضية في انواذيبو.

8- زيادة الصادرات :

لقد شكل قطاع الصيد في السنوات الأخيرة للسياسة مساهمة فعلية في التقليل من العجز في ميزان المدفوعات حيث شكلت مساهمة الصيد في الصادرات الموريتانية 50 % سنة 1985 بينما شكلت 41 % سنة 1984[32] ص37.

2.2.1.3. الخطوات التي اتخذت لتطبيق سياسة الصيد الجديدة

لقد اتخذت الدولة الموريتانية العديد من الخطوات لتسهيل تطبيق سياسة الصيد الجديدة، حيث مهدت لذالك بإقامة شركات مختلطة للصيد، ثم فرضت على الشركات الأجنبية التفريغ على الموانئ الموريتانية من أجل خلق فرص عمل بالإضافة إلى ما سيعود على شركات التبريد الموريتانية من فوائد جراء هذا الإجراء المهم، كما عمدت الدولة الموريتانية في نفس الإطار إلى سياسة تفتيش ومراقبة الشواطئ وتسويق الأسماك. وسنتعرض لهذه العناصر كما يلي:

1- الشركات المختلطة للصيد :

إن أهم الأدوات الاقتصادية لسياسة الصيد الجديدة هي الشركات المختلطة و التي يجب أن يكون النصيب الأجنبي منها 49% [37] بالإضافة إلى تحمل التمويل بالكمال والخبراء و إعداد الدراسة ليتم تسديد النصيب الموريتاني عن طريق الأرباح المتحققة فيما بعد، كما يجب على هذه المؤسسات أن تقدم برنامجا للاستثمار يضم منشآت أرضية للتثليج و التخزين لهذه الأسماك و مصانع الثلج و اقتناء السفن المثلجة و هذه المؤسسات تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ- مؤسسات عمومية بين الدولة الموريتانية و دول أخرى مثل:

* الشركة الموريتانية السوفيتية (موصوف).
* الشركة الموريتانية الرومانية (سيمار)
* الشركة الموريتانية الجزائرية (الماب)
* الشركة الموريتانية الليبية (سالموريم)

و غيرها من الشركات.

ب- شركات خصوصية بين خواص موريتانيين و خواص أجانب

* كوماكوب بين الموريتانيين و الكوريين
* سيبيكو بين الموريتانيين و النيجيريين

ج- شركات للدولة الموريتانية و بمشاركة خواص موريتانيين

* صوفريما
* أسميف

و من أجل بيان نشاطات جميع هذه الشركات المختلطة للصيد سنتعرض إلى نماذج منها مثل الشركات كبرى: موصوف- سيمار اللتان تستغلان الأسماك السطحية عن طريق بواخر مصنعة حمولتها ما بين ألف و ثلاثة ألاف و خمسمائة طن، كما سنتعرض للشركة الموريتانية للثروة البحرية (ساليموربم)، وفي النهاية سنتناول شركة المثلجات الموريتانية (سوفبرما)، وقبل تناول هذه الشركات يجب تسجيل الملاحظات التالية :

* موصوف و سيمار تستعملان بواخر مؤجرة و التي يجب أن تبقى 27 % من رقم أعمالها عند التصدير لموريتانيا[37] ص8.

* أنه يوجد حد أدنى مضمون تتعاقد عليه الدولة مع هذه الشركات و هو 340 دولار لكل طن مقدر بالثمن المحلي في انواذيبو.

* 27% التي يجب على الشركة أن تحولها لموريتانيا تخصص لتمويل رواتب البحارة الموريتانيين، أما رسوم التصدير و بعض الجبايات الأخرى فتمول التكاليف الطبيعية التي تتحملها الدولة لعمليات إرشاد السفن في الميناء.

ويوجه جزء من نصيب موريتانيا من أرباح الشركة لتمويل نصيبه من رأس مال الشركة، أما نسبة 73 % التي تبقى للشركة فتوجها إلى تسديد التكاليف التي تحملها مثل تكاليف الوقود، آلات التشييد، التموين، رواتب البحارة الأجانب، الصيانة.

* إن هذه السفن تستغل ما بين (85- 96) شخص، و يصل عدد الموريتانيين من بينهم 14 إلى 16 عاملا.

* يجب على كل سفينة صيد تمارس عملها في موريتانيا أن تحمل على متنها مراقبا موريتانيا مكلفا بمراقبة النظام المتفق عليه و الكميات المصطادة و نوعياتها، وعدم وجوده على متنها يعتبر مخالفة يعاقب عليها.

* إن مدة الصيد بالنسبة لهذه السفن تصل عادة 35 يوما في المعتاد و لكنها في بعض الأحيان يمكن أن تصل إلى 45 يوما، و إذا تجاوزت حمولتها أو حولت بعضها لسفينة أخرى في هذه الحالة تكون السفينة قد ارتكبت مخالفة، و هؤلاء المراقبون هم من وكلاء المراقبة، و قد تلقوا تكوينا خاصا و لكن خبراتهم ما زالت محدودة بسبب التعقيدات التقنية لهذا النوع من السفن و مشاكل الاتصال مع الجزء الأجنبي من عمال السفينة.

أ- الشركة الموريتانية السوفيتية للصيد (موصوف) :

لقد تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بين موريتانيا و الاتحاد السوفيتي سابقا بتاريخ 1980/3/3 و تشغل 37 باخرة مصنع كبيرة يمكن توزيعها إلى ثلاثة مجموعات :

* سفن فوق أطلسية حمولتها (2800 إلى 3080) طنا
* سفن أطلسية حمولتها (1800 إلى 2200) طنا
* سفن أخرى حمولتها1000 طنا،

وكل واحدة من هذه السفن تصطاد ما معدله على التوالي 35- 27- 16 طنا في اليوم و جميع هذه الكمية المصطادة تطلب على ظهر السفينة، وتمتلك الشركة مصنعا للتثليج و التخزين على أرض انواذيبو بسعة 3000 طن و هو غير مستعمل للأسماك السطحية و لكن لتخزين أسماك القاع التي تخزنها الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك وكذلك لتخزين إنتاجية سفن صغيرة للشركة موصوف نفسها، وهذه السفن الصغيرة منها سفينتان للتبريد و 9 سفن مثلجة مختصة بصيد رأسيات الأرجل.

أما إنتاجية موصوف من الأسماك السطحية فتتوجه إلى روسيا بنسبة 80 % و نسبة 20 % الباقية تباع لكل من نيجيريا و الرأس الأخضر[39] ص102.

إن أسطول موصوف يوفر العمل لحوالي 600[31] ص14.بحار موريتاني على متن السفن و كل سفينة تضم ضابطا موريتانيا تلقى تكوينه في الاتحاد السوفيتي السابق، و توفر لهؤلاء العمال ظروفا حسنة للسكن و الراحة.

ب- الشركة الموريتانية الرومانية للصيد (سيمار) :

و قد تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بين الحكومة الموريتانية و الحكومة الرومانية بتاريخ 1980/2/15 وحدد رأس مالها 15 % للدولة الموريتانية و 36 % للقطاع الخاص الموريتاني و 49 % للحكومة الرومانية[32] ص32.

وتستخدم هذه الشركة من 8 إلى 10 من السفن الضخمة (فوق أطلسية) بحمولة إجمالية قدرها 70000 طن في السنة.ويصدر هذا الإنتاج إلى دول إفريقيا الغربية مثل نيجيريا، جزر الرأس الأخضر، الغابون، وكذلك بعض الدول الأسيوية، و تواجه أسواق هذه الدول صعوبة الحصول على العملة الصعبة من أجل تسديد ثمن وارداتها.

و من جهة أخرى فإن الأسعار الدولية لهذه الأسماك شهدت انخفاضا قويا في هذه الدول سنة 1985 و أصبحت الأثمان من 250 إلى 180 دولارا للطن بالثمن المحلي في انواذيبو.

إن كثرة الطلب و تدني الأسعار جعلت الشركة توجه نشاطاتها إلى الأسماك السطحية وهي الآن تحاول التوجه إلى إنتاجية أسماك العمق كي تستعمل منشآتها الثلجية والتخزينية الموجودة على

الأرض دون أن تنقص إنتاجيتها من النوع الآخر، و في هذا الإطار فإن الشركة عقدت اتفاق تأجير مع شركة اسبانية لـ (15 إلى 25) سفينة مبردة مختصة برأسيات الأرجل بنسبة 50 % و السمك الأبيض بنسبة 50 % [8] ص171.

إن إنتاجية هذا الأسطول الجديد وجهت إلى تموين هذه المنشآت المهمة و التي ليست مستعملة الآن ثم بعد ذلك توجهت إلى نفس الأسواق السابقة الذكر.

ج- الشركة الموريتانية الليبية للثروة البحرية (ساليموريم) :

و قد أنشئت بموجب الأمر القانوني الصادر عن اللجنة العسكرية للخلاص الوطني رقم 139- 79 بتاريخ 1979/6/28[11] ص27. وهي من الشركات المختلطة و التي تعمل بوسائلها الخاصة، و قد كانت لها سفن مؤجرة و استغنت عنها بعد شرائها بعضالسفن لفترة وجيزة و تنقسم هذه السفن إلى قسمين :

- باخرة مبردة
- بواخر تثليج

كما تتوفر الشركة على مجمع صناعي ضخم يضم:

- مستودع للتخزين و سعته 4000 طن.
- ثلاجات للتجميد 50 طنا في اليوم .
- معمل لإنتاج الثلج في طريق الإنجاز
- مخازن
- مكاتب
- ورشة لإصلاح السيارات
- مصنع لإنتاج مسحوق السمك

و قد قرر لهذه الشركة رأس مال مكتسب قدره 2.3 مليار أوقية لكن هذا المبلغ الكبير لم يحرر منه إلا 1458 مليون أوقية[11] ص29.

ولقد عرفت هذه الشركة الكثير من المشاكل تمثلت فيما يلي :

*** مشاكل التنظيم و التسيير :**

تكمن مشاكل التنظيم والتسيير في عدم وضع هيكل تنظيمي محدد وعدم تحديد الاختصاصات بشكل واضح، فالمؤسسة لها أربعة إدارات هي الإدارة الفنية، و التجارية، و المالية، و الإدارية، ولكل واحدة منها اختصاصاتها إلا أنه تبقى بعض المصالح و بعض الأقسام غير تابعة لإدارة بعينها بشكل فعلي، فعلى سبيل المثال صيانة السيارات خارج أوقات العمل كانت محل جدال بين إدارات الشركة

فكل منها تدعي أنها مسؤوليتها ، أما مشاكل التسيير فتتمثل في عدم كفاءة المسؤولين والتي نتجت أساسا عن عدم التجربة كما أن عمال الشركة غير أكفاء.

*** مشكلة نقص رأس المال العامل :**

و هي راجعة إلى أن المؤسسة عقدت عدة صفقات مع مؤسسات فرنسية و ألمانية بغية الحصول على سفن بمواصفات معينة تتلاءم مع طبيعة الشاطئ الموريتاني، و نظرا إلى عدم تحرير الباقي من رأس المال القانوني أصبحت هذه الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، مما اضطرها إلى أن توقف بقية الصفقة و تحاول بكل الوسائل تسديد قيمة السفن التي قد تم إنجازها و كلفها ذلك وقف دفع أجور العمال لمدة ثلاثة إلى أربعة شهور خشية أن يزداد عليها ثمن السفن عن طريقة زيادة الفوائد الناتجة عن تأخير التسديد بالإضافة إلى استخدامها هذه السفن في تسديد ثمنها و من هنا بدأت الشركة تدخل في مشاكل مع كل من :

- إدارة ميناء انواذيبو :

إن السبب في المشاكل الموجودة بين شركة ساليموربم و إدارة الميناء هي أن إدارة الميناء تمتنع عن تزويد سفن الشركة بالماء و الوقود إلا بعد تسديد الفاتورة، و ساليمورم عاجزة عن كل أنواع التسديد مهما كان المبلغ وذالك بسبب العجز المالي الذي تعاني منه.

- الإدارة البحرية :

إن لشركة ساليموريم الكثيرا من المشاكل مع الإدارة البحرية، ذلك أن هذه الإدارة هي المسؤولة عن البحارة و هي الحامية لمصالحهم، و الشركة المذكورة عاجزة عن تسديد الأجور، كما أنها لا ترغب في البحارة الموريتانيين بسبب النقص الموجود لديهم في الخبرة، بالإضافة إلى عدم انضباطهم في العمل البحري وعدم تحليهم بروح العمل البحري. لذلك فهي تحاول أخذ أقل عدد ممكن منهم لأن رواتبهم مرتفعة إذا ما قارناها بإنتاجيتهم القليلة، و يتحتم على الشركة أن توظف نسبة من الموريتانيين تبلغ 35 % من مجموع عمالها، و قد تمضي أشهر عديدة بدون أن يتقاضوا أجورهم منها، وقد بلغ عدد العمال الموريتانيين في هذه الشركة 1000 عامل. إلا أن عدم تحرير الباقي من رأس المال قلل من عدد الموظفين فيها.

د- شركة المثلجات الموريتانية (سوفرما) :

تعتبر شركة المثلجات الموريتانية شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 16 مليون أوقية، وتعتبر الدولة الموريتانية أهم المساهمين فيها و توزع أسهم الشركة على النحو التالي[40] ص31.

* الدولة الموريتانية 36.3%
* الخواص الموريتانيين والأجانب 63.7 %

و هذه الشركة تم إنشاؤها في 1968/6/21 وهي أقدم شركات الدولة المسيرة للمنشآت التبريدية. وتتوفر على المنشآة التالية :

- بناية طولها 25 مترا و عرضها 60 متر
- ستة أنفاق للتبريد بدرجة أقل من (45-) و بطاقة 60 طنا لليوم
- أربعة غرف مبردة بدرجة أقل من (45-) و ذات طاقة إجمالية قدرها 4000 طن من السمك المثلج.
- غرفة مثلجة بدرجة أقل من (25°-) بطاقة 460 طن للمواد المثلجة
- غرفة مبردة صفر درجة (0°) بطاقة طن460 للمواد المبردة
- مصنع للثلج بطاقة 60 طنا لليوم و فتاتة بطاقة 16 طنا لليوم
- غرفة مبردة لتخزين الثلج طاقاتها 800 متر مكعب
- مباني للاستعمال الإداري و الصحي
- أسطول يتكون من 17 سفينة صيد

و قد عرفت هذه الشركة أربعة مراحل أثناء حياتها :

المرحلة الأولى : تبدأ من سنة 1968 إلى 1971 و في هذه الفترة فإن الشركة كانت تشتري و تثلج و تسوق الأسماك المصطادة من طرف السفن الكاريبية.

المرحلة الثانية : و تمتد من ما بين 1972 و 1977 وهي التي زادت فيها الشركة نشاطاتها و أصبحت تقوم بتقديم بعض الخدمات للسفن و خاصة اليابانية.

المرحلة الثالثة : و تمتد من 1978 إلى 1982 و في هذه الفترة اشترت الشركة 17 سفينة[4] ص110. مبردة في إطار تموين منشآتها الأرضية بالأسماك الطازجة عن طريق هذه السفن و تزويد كل الأسواق الأوروبية واليا بانية والإفريقية، وأثناء هذه الفترة أخذت الشركة قرارات مهمة تتعلق بالتسيير المعقلن والمربح للشركة ولكنها كانت في النهاية أقرب إلى التطور منها إلى تسيير مربح حيث أدت بالشركة إلى كثير من المشاكل.

المرحلة الرابعة : و تمتد من 1983- 1986 و هي فترة الأزمات، و فيها ظلت الشركة حية رغم العديد من المشاكل التي اعترضتها، ولكن هذه الفترة غنية بالتجارب والدروس من الأشخاص

المسيرين الذين يتحملون أعباء ثقيلة، هذه التجارب و هذه الدروس أخذت في عين الاعتبار كنقطة انطلاقة ضرورية لإنقاذ هذه الشركة.

إن الشركة اختارت أن تكون لها تجهيزات بحرية بدلا من أن تبقى مرتبطة بنشاطها الأساسي وحده، و بذلك اشترت 17 سفينة مبردة و قد تبنت هذا القرار بهدف الحصول على وسيلة تشغيل المثلجات و قد حققت فائضا خلال هذه الفترة و لكن هذا الفائض ظل ثابتا حتى سنة 1984 و بعدها بدأ يتناقص.

لقد خاضت الشركة تجربة سيئة حيث إن إدارتها العامة لم تختر الوقت المناسب لشراء مجموعة من السفن تمول خزينتها جزءا منها التحقيق مردو دية أفضل لهذه المنشآت الأرضية عن طريق سفن مبردة، و لسوء الحظ اختارت الوقت غير المناسب مع عدم تحضير ظروف تنموية موازية لهذه السفن تساعد في ثقل التشغيل، و هذه المشاكل التيواجهتها الشركة كانت نتيجة ما يلي:

* اختيار الشركة طريقة جديدة لزيادة نشاطاتها في الوقت غير المناسب.
* لم تركز كثيرا على خزينتها حتى أصبحت سالبة مما دفع بها إلى كل هذه المشاكل فقد صرفت الشركة مبالغ ضخمة في بعض المعدات والسفن في أوقات حرجة.
* انخفاض حجم رأس المال العامل، وعليها أن تركز نشاطها على تأجير الأدوات حيث أنها يمكن أن تدر عليها أرباحا مع عدم تحمل أي خطر في الاستثمار.

وقد تعرضت الشركة للكثير من المشاكل التي أدت بها إلى هذه الوضعية السيئة التي تعيشها و التي يتضح أن الحل الأمثل للتغلب عليها هو إعلان إفلاسها و هذا ما نص عليه كل الذين حاولوا وضع خطة لإنقاذها.إن أهم هذه المشاكل التي عرفتها الشركة هي مشاكل تسييرية مالية بالإضافة إلى بعض المشاكل التنظيمية:

المشاكل التنظيمية: وتتمثل المشاكل التنظيمية في:

* نقص قيمة الموجودات و التي نتجت عن :

-عدم كفاءة العمال

- عدم صيانة الآلات

* زيادة النفقات فعدم الترشيد في الإنفاق زاد من حدة هذا الوضع الذي تعيشه الشركة.

المشاكل التسييرية : إن أهم المشاكل التسييرية التي تعيشها الشركة هي :

- اختيار أسوء الطرق لزيادة مرد ودية منشآت الشركة الأرضية (شراء السفن)
- تسديد جزء من هذا الاستثمار عن طريق خزينة الشركة
- قلة رأس المال العامل
- تزايد الحاجات لرأس المال العامل

- تزايد القروض قصيرة الأجل

لقد ارتكزت سوفيرما في الفترة الأولى على نشاط أساسي تمثل في شراء، و تخزين و تسويق الأسماك بالإضافة إلى توفير بعض الخدمات للسفن، و فجأة اختارت أن تزيد مردو دية منشآتها الأرضية فرأت أن الوسيلة الوحيدة لذلك هو شراء سفن مبردة وذلك ما تم بالفعل هذه العملية لم تعالج مشاكل الشركة بل زادتها تعقيدا بسبب كثرة متطلباتها و نقص كمية موجوداتها.

إن اختيار تسديد جزئي لهذا الاستثمار الضخم عن طريق الخزينة غير صائب و ذلك لأن الشركة غير قادرة على خلق تمويل ذاتي، كما أنها لا تتوفر على تغطية حاجاتها المستعملة عن طريق خزينتها فقد كان أحرى بها البحث عن مصادر تمويل أخرى أو العدول عن فكرة تغطية حاجاتها المستعملة عن طريق شراء السفن.

2- سياسة الإفراغ الإجباري :

إن قرار الإفراغ الإجباري رقم 152/ 82 بتاريخ 1982/11/13 يقضي بالإفراغ الإجباري لجميع الكميات المصطادة من السمك على أرض موريتانيا و يتم الإفراغ بطريقتين[32] ص39.

الطريقة الأولى :

و هي أن تفرغ جميع وحدات سمك القاع في ميناء انواذيبو و يتم إيداعها و تحويلها و تخزينها و تثليجها في منشآت الحفظ و التخزين الموجودة على أرض انواذيبو.

الطريقة الثانية :

و هي أن تفرغ جميع الأسماك السطحية في المراسي المائية الموجودة في المياه العميقة في خليج انواذيبو، و يتم تحويلها على متن السفن المثلجة الكبيرة.

وتهدف سياسة الإفراغ إلى الوقوف على المعرفة الدقيقة للكميات المصطادة و نوعياتها و تركيبها حسب الأنواع و الفصائل المختلفة، كما أن هذه الأسماك المصدرة إلى الخارج أصبحت تصدر باسم موريتانيا مما ينتج عنه دخول عملات صعبة بشكل سريع.

إن سياسة الإفراغ الإجباري نتج عنها دخول إيرادات مالية للدولة عن طريق الضرائب التي تجبى من هذه السفن، كما أدى إلى زيادة العدد الموجود من المؤسسات لتقديم الخدمات وهي مؤسسات تقوم بالتموين لهذه السفن بنوعيه التموين الفني (الصيانة) و التموين العادي (الوقود،المواد الضرورية الأخرى).فبعض هذه المؤسسات يتخصص بتوفير المواد الغذائية لجميع هذه السفن و بتسهيلات معينة تتمثل في قبول البيع لهم مع التسديد الآجل، وهذه المواد الغذائية المشتراة يراد بها تموين البحارة على متن هذه السفن بالإضافة إلى طاقم السفينة، كما أن هناك نوعا آخر من الخدمات مثل قطع الغيار وغيرها من المسائل الفنية تقوم به مؤسسات أخرى لصالح هذه السفن و تواجد هذا

العدد الكبير من السفن في مياه موريتانيا هو الذي أدى إلى تزايد مؤسسات تقديم الخدمات مما نتج عنه إيرادات جديدة تدخل لخزينة الدولة عن طريق الرسوم والضرائب المفروضة على النشاط الذي تقوم به هذه السفن.

ونشير أن أكبر مستفيد من سياسة الإفراغ الإجباري هي المؤسسات التي لها منشآت للتخزين بقدرة عالية و غير مشتغلة تماما، وذلك لأن هذه المنشآت سبق للشركات أن أقامتها في مدينة انواذيبو تطبيقا لفلسفة السياسة الجديدة للصيد ولكنها لم تحظ بالتشغيل قبل سياسة الإفراغ الإجباري لأن كثيرا من هذه الشركات كان يستعمل سفن مثلجة و يسوق مباشرة بدون العودة إلى انواذيبو[29] ص124.

إن سياسة التفريغ الإجباري كلفت ميناء انواذيبو أن فترة العمل تمتد 24 ساعة في اليوم للشحن و التفريغ و التموين بالماء و الوقود و غيرها من الخدمات سواء للسفن العابرة أو العاملة هناك.

كما أن عدم جدارة مصالح الميناء و بطأها أدى إلى زيادة شكاوي المستثمرين، حيث يستغرق إفراغ الأسماك الطازجة وقتا يتعرض خلاله المنتوج للحرارة فترة طويلة أحيانا و ذلك راجع إلى بساطة إمكانيات الشركة المناولة و قلة عددها، وأهم الشركات المناولة في ميناء انواذيبو هي الشركة الموريتانية للإفراغ و التفريغ (صاما).

3- سياسة التفتيش و مراقبة الشواطئ :

إن نشاطات المراقبة و التفتيش تهدف إلى حماية الثروات السمكية و الحصول في نفس الوقت على أكبر مستوى من الامتيازات مثل التشغيل و التسويق و إيرادات صافية للدولة، ففي السابق كانت نشاطات المراقبة ضعيفة جدا لا سيما عند ظهور السفن الكبيرة لتصنيع سمك الصيد و كذلك السفن المثلجة لأسماك القاع بسبب ضعف كفاءة المراقبين، و هذه الوضعية تخدم عملية النهب التي ظلت السفن تقوم بها و المتمثلة في عدم التصريح بالحمولة الصحيحة لهذه السفن، وأوزان العلب المصرح بها أقل من الحقيقية والنوع المكتوب على العلبة ليس مطابقا لما بداخلها أحيانا.

و قد استطاعت الشركة الموريتانية للتسويق أن تحد من هذه الوضعية و ذلك عن طريق مراقبة أكثر صرامة لعمليات التحويل من السفن الكبيرة في المراسي المائية و إفراغ أسماك القاع من رأسيات الأرجل و غيرها في المراسي البحرية، و كذلك فإنها تلزم مراقبيها بفتح هذه العلب لأخذ عينة بغية التأكد من النوع المكتوب على العلبة هو نفسه الموجود بداخلها.

و يمكن لرأسيات الأرجل أن تصنف إلى تسعة أنواع مع فروق كبيرة في الثمن حتى أن بعضها يصل ألف دولار للطن، و يمكن بسبب ضعف الرقابة أن تصنف الأنواع الجيدة مع الرديئة، كما يمكن أن نلاحظ صيد كثير من الأنواع المحظورة يصطاد في المنطقة الاقتصادية والإقليمية

الموريتانية، وهذا كله يدعو إلى صرامة الرقابة، كما أن السفن الكبيرة تصيد في المنطقة المخصصة للصيد التقليدي و التي في نفس الوقت تعتبر أكثر مناطق الشاطئ الموريتاني تواجدا للأسماك.

إن نشاطات المراقبة الشاطئية تتكفل بها البحرية الوطنية و التي تنقصها الوسائل الضرورية للعمل بالرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ عليها و هذا ما ترجمه عدم وجود قاعدة مخصصة للبحرية الوطنية في ميناء أنواذيبو تعزز عمل فرقة الدرك هناك.وحاليا فإن سفن المطاردة هي سفن حربية و يمكن أن تقضي مدة ثلاثة أيام في البحر متواصلة وهذه السفن تساعد الطائرات في المراقبة، حيث تكتشف الطائرة السفن المشتبه فيها و تخبر بذلك القاعدة البحرية الوطنية في انوذيبو فترسل لها سفينة تواصل بقية الإجراءات، و هذه الإجراءات هي التحقق من هوية هذه السفينة و تفتيشها و إبدال اتجاهها إذا كانت مدانة.

ففي سنة 1984 استولت البحرية الوطنية على 14[41] ص33. سفينة لأن قانون البحرية الموريتاني يسمح لها بالاستيلاء عليها بدون محاكمة إذا وجدت في المياه الإقليمية بدون إذن، كما تم تفتيش 16 سفينة أخرى و ألزموها غرامة مالية قدرها 167 مليون أوقية، وفي سنة 1991 أغرقوا سفينة حاولت الفرار منهم وكل هذه الظروف خلقت جوا ملائما في هذا الصدد و هو نقصان هذا النوع من الاختلاس، وبإمكان هذه المراقبة أن تحسن ظروفها إذا استعملت الطائرات و تحسنت الظروف الخاصة بالتنسيق بينها مع قواعد البحرية الوطنية، وقد تبنت الحربية مشاريع عدة للمراقبة و بناء السفن الحربية في انواذيبو و ذلك عن طريق إنجاز ورشة لبناء السفن الحربية المطاردة في مدينة انواذيبو بتمويل من صندوق العون والمساعدة الفرنسي بمبلغ 15 مليون فرنك فرنسي[7] ص19.وذلك في مدة ثلاثة سنوات، كما أن الصندوق يلتزم بتكوين عسكريين موريتانيين للعمل في هذه السفن.

4- سياسة تسويق الأسماك :

تأسست الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية في 1984/06/05 برأس مال قدره 110 مليون أوقية [7] ص21. ومنذ تأسيسها وهي شركة وطنية بالكامل، وخلال الفترة مابين 1984-1993 طرأت على الشركة تغيرات تشريعية استهدفت الرفع من مردو ديتها وتوسيع مجال مشاركة القطاع الخاص في التشاور واتخاذ القرار بشأن أسعار التسويق مع الحفاظ لها بحق إحتكار هذا الأخير والقيام بتصفية ما يترتب على عملية التسويق من حقوق مالية بالنسبة للدولة ولكافة الأطراف . وفي سنة 1994 فتح رأسمالها لمشاركة أكبر للقطاع الخاص بنسبة 65%[17] ص57. دون أن يغير ذالك أي شيء في أسلوب عملها التجاري وتمسكها بإحتكار عملية التسويق للمنتوجات المجمدة التي كانت ولاتزال تمارسها، ومنذ تأسيسها وهي تحقق أرباحا، وكانت الدولة تلجأ إليها كأحد مزوديها بالعملة الصعبة. وقد شهدت الشركة أرباحا لابأس بها في السنوات الماضية، فمثلا وصل

ربحها سنة 2003 مبلغ 5.155 مليون أوقية، وتصدر الشركة أساسا إلى الأسواق اليابانية والأوروبية حيث تبلغ صادرات الشركة إلى اليابان مثلا 75% من صادرات الصيد، وقد شهدت الشركة زيادة ملحوظة في عدد العمال مقارنة مع السنوات الماضية، والشركة هي المصدر الوحيد للأسماك المثلجة في موريتانيا وهي تقوم بتسويق أكثر من 100000 طن من الأسماك المثلجة سنويا عبر البحر والبر ولها أسطول يتكون من 100 باخرة صيد أعماق و10 مصانع على الأرض، أما أهدافها فهي:

- ضمان تسويق الأسماك الموريتانية بأسعار مناسبة.
- حماية الصيادين الموريتانيين ضد تحولات السوق الدولية للسمك.
- دعم مصالح التحويل لتتلاءم مع المعايير الدولية وشروط السوق.
- تنمية القيمة المضافة وتسهيل إندماج دخل الصيد البحري في الدورة الإقتصادية الوطنية.
- تسهيل جباية الإتاوات والضرائب المتعلقة بالصيد.
- تنمية البحرية الموريتانية في مجال التصنيع والتسويق.
- تدعيم وضعية الصيادين الموريتانيين وتوطيدهم حسب المعايير التي تضمن لهم حقوقهم.
- ترقية وتنمية الصيد التقليدي.

والجدول التالي يبين صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بالقيمة والكمية خلال الفترة 2000-2003 الكمية بالطن، القيمة المليار أوقية.

الجدول8: صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك خلال الفترة (2000-2004) الوحدة: الكمية بالطن والقيمة بالمليار.[25].

السنوات	الكمية	القيمة
2000	210958	35.442
2001	159312	36.338
2002	107373	32.924
2003	100260	35.365
المجموع	577903	104.069

وتقوم الشركة بتنظيم مبيعاتها على الشكل التالي:

أ- طريقة الاستغلال :

إن إنتاج الأسماك المثلجة أو تثليجها يمكن أن يتم عن طريق السفن المثلجة و منشآت التثليج الأرضية، والأثمان المدفوعة أكثر ارتفاعا بنحو 10 إلى 15 % بالنسبة للسفن المثلجة بسبب حسن النوعية المتوقعة من طرف الزبائن الأجانب.

إن تحديد أثمان الأسماك يتم كل عشرة أيام عن طريق لجنة يحضرها ممثلان عن القطاع الخاص و هذه اللجنة تختار أنسب ثمن حسب الأنواع في العشرة أيام الأخيرة و تسدد الشركة لمزوديها ثمن البضاعة بعد أسبوع من تسليمها بعد أن تخصم 2.5% [17] ص159.من ثمن المنتج لصالحها كما تخصم لصالح الدولة كل الرسوم و تحولها إلى الخزينة العامة، كذلك تخصم كل المصاريف التي يمكن أن تتحملها قبل بيع المنتج و بهذا تضمن الشركة عدم خسارتها في القيام بدورها، و يتولى أصحاب البضاعة كل المصاريف المحتملة بالإضافة إلى نسبة 2.5 % التي تعطي للشركة مقابل خدماتها.

إن النسبة المقبوضة تعتبر كبيرة في نظر رجال الأعمال مما اضطرهم إلى تصدير منتجاتهم بطرق غير رسمية أو التصريح بتصريحات خاطئة فيما يتعلق بالكميات و النوعيات، وفي نفس الوقت فإن الشركة من جهتها ترى أن المنتجين يمارسون نشاطا مربحا مع هذه الأثمان.

وقد تحسنت وضعية المصانع الأرضية بعد قرار الإفراغ الإجباري لجميع الكميات المصطادة من السمك في ميناء انوذيبو، وبما أن الشركة تشتري جميع أسماك العمق ثم تبيعها فإنه لم يكن باستطاعة المصدرين حتى و لو تجمعوا تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للتخزين.

وحاليا تسدد الشركة 500 أوقية لكل طن في الأسبوع الأول و 300 أوقية في الأسابيع الأخرى مقابل التخزين[7] ص12.

ب- تنظيم المبيعات :

إن الشركة الموريتانية للتسويق تبيع مباشرة للمستهلك النهائي الياباني أو الأوروبي عن طريق اعتماد كتابي مختوم و مؤكد وهذه الطريقة تضمن تأكيد التسديد، وتتم العمليات المالية المتعلقة بالمبيعات عن طريق البنوك التجارية المحلية.أما بالنسبة للسفن فإنها ما زالت تفرغ في لاس بلماس حمولتها ثم تذهب إلى الاتجاه النهائي و بما أنها نتحاشى حاليا كل تكاليف الوسطاء في لاس بلماس فإنه عليها مناقشة الثمن المناسب مع المشتري النهائي الذي يضع في الاعتبار الإفراغ في انواذيبو اتجاه الميناء النهائي، و في الأخير فإن الشركة وقعت اتفاقا مع شركات أخرى بإعطائها ضمانات

تعهد ببيع بضائع من مخزوناتها مباشرة على قاعدة الثمن المحلي في انواذيبو، وتتولى هي الرقابة على النوع و ملاءمته للطلبية حتى يتم شحنه، وهذه الإجراءات تؤكد صحة المعلومات التي تقول بأن الشركة لم يسبق لها أن باعت بعض الأسماك في مواصفات غير سليمة.

إن الطريقة المتبعة من طرف الشركة الموريتانية للتسويق تعطي بعض الامتيازات للمصدرين و خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات و حجم الاتفاق على المدى الطويل و أثمان مناسبة تسمح بانسياب منتظم لطريقة الإنتاج و التخزين و التسويق.

و لكن اختيار الشركة لشراء المنتوجات و مصالح التخزين تشكل خطرا بطرح شروط ظالمة على المستثمرين و ذلك بعدم إعطائهم إمكانية المساومة لأن لهم هدف واحد هو بيع إنتاجهم و استعمال مصالح التخزين و كل هذا توفره الشركة لهم.

أما بالنسبة للأسماك الرديئة من حيث النوعية مثل الأسماك الإفريقية فإنها تتوجه إلى دول إفريقيا الغربية مثل نيجيريا – و الرأس الأخضر و الغابون، و طرق البيع متنوعة لصعوبة التسديد بالعملات الصعبة التي تشكوا منه هذه الدول فقد تقبل لهم مدة شهرين إلى ثلاثة لكي يسددوا، و نظرا للتسهيلات المعطاة لهم فإن بعض الأفارقة المشتركين يفضل أن يتم الشراء مع وسيط محلي موريتاني لأن ذلك سيخفف من طلبهم على العملات الصعبة و التي يصعب عليهم توفيرها لجميع حاجياتهم من هذه المادة مع طلبهم على المواد الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك فإن مستوى الديون المتراكمة عليهم في الخارج تزيد من صعوبة حصولهم على هذه العملات الصعبة.

3.2.1.3. الصعوبات التي واجهت تطبيق السياسة الجديدة للصيد

لقد واجهت الدولة الموريتانية صعوبات عديدة عند تطبيقها لسياسة الصيد الجديدة التي تبنتها وذالك من طرف الشركاء الأجانب وشركائهم المحليين.

وقد تمثلت هذه الصعوبات في عدم قبول هذه الأخيرة لبعض بنود هذه السياسة وخاصة تلك التي تصب في المصلحة الموريتانية مثل[42] ص20.

1- قرارات السيادة التي اتخذتها موريتانيا كانت موضع حملة معادية شنها الشركاء الأجانب.
2- رفضهم آليات لقبول الاختيارات الوطنية.
3- استغلال نقاط الضعف الموريتاني لتحويل هذه السياسة عن أهدافها الحقيقية.
4- التخطيط بين الشركاء التقليديين من أجل التنسيق و التوحيد ضد الاختيارات الوطنية.
5- أخذ المواقف المعلنة ضد اختيارات موريتانيا مثل رفض بيع البواخر للموريتانيين.
6- اتخاذ إجراءات مختلفة من أجل مقاطعة و عدم استقبال البواخر و المنتوجات الموريتانية.

7- غلق بعض الأسواق الفنية أمام موريتانيا.

8- انتهاز التناقضات الداخلية لمصالحهم.

إن هذه العراقيل و الصعاب التي واجهت تطبيق سياسة الصيد الجديدة في موريتانيا تتطلب حلولا سريعة و ناجحة من أجل الانطلاقة السليمة لهذه السياسة، و فيما يخص الاستغلال المباشر للثروات السمكية و تنمية صناعة وطنية فإن المشاركة الأجنبية بإمكانها في أجل قصير أن تتغلب على بعض نقاط الضعف الحالية، ولكن مستوى وإجراءات هذه المشاركة يجب أن تكون محددة و تتطور من أجل تعزيز الوسائل الوطنية، و في الواقع فإن الفوائد التي يمكن لموريتانيا جنيها من قطاع الصيد ترتبط بقدرتها على الاستغلال و التسيير لهذه الثروات السمكية، وبما أن معظم المصايد السمكية قد شهدت استغلالا مكثفا فإن برنامجا إصلاحيا من شانه ترقية الصيد الموريتاني و مشاركة المواطنين في استغلاله يعتبر أمرا مهما.

و في مجال الإصلاح فإنه توجد مجموعة من الأنظمة و الطرق ذات الفعالية المتفاوتة و التي يتطلب خبرة واسعة و وسائل رقابة كثيرة و متطورة، فيمكن للدولة أن تلجأ مبدئيا إلى طريقة تأجير مصادرها السمكية لعدد محدود من المستغلين و تراقب نشاطاتهم.

و تطلب المعلومات اللازمة عن نوع السفن المستعملة عندهم، و تمنع منعا باتا كل أنواع السفن التي ترى فيها خطورة على مستقبل تكاثر أسماك المنطقة كما أنه يجب أن تظل الكمية المصطادة أقل من الكمية الضرورية و ذلك بغية ضمان أن الاستغلال لم يبلغ حده الأقصى.

فيمكن للدولة أن تضع لكل نوع من الصيد رسما تنظيميا لمجهود الصيد و تكاليف الاستغلال و نظرا إلى الوسائل المتوفرة فإنه يجب على الدولة أن تختار الطرق التي لا تتطلب عمالا متخصصين، و من شأنها أن تطور تدريجيا المداخيل الاقتصادية و الاجتماعية لمنتوجات مختلف أنواع الصيد، و على الدولة كذلك أن تسعى و تتخذ كل الوسائل من أجل تكوين أطر متخصصين في هذا القطاع و خلق ظروف من شأنها أن تزود الإدارة بالفنيين و الاخصائيين حتى لا يتجاوز الاستغلال مستواه الأمثل و هذه عملية صعبة.

4.2.1.3. إيجابيات وسلبيات السياسة الجديدة للصيد

أولا: التناقضات بين أهداف و تطبيق السياسة الجديدة :

إن التناقضات بين الأهداف المرسومة للسياسة الجديدة للصيد في موريتانيا و تطبيقاتها عديدة، ومن أهمها ما يلي:

1- استغلال هذه الثروات السمكية فوق طاقتها :

إنه لمن الضروري أن نحصل على معلومات وافية عن الثروات السمكية و احتياجاتها حسب الأنواع من سمك العمق و سمك السطح، و ذلك قبل أن نزيد مجهود الصيد عن طريق سفن أطلسية متطورة ستكون لها ايجابيات بدخول مبالغ مهمة للخزينة العامة للدولة إلا أنها يمكن أن تكون لها مخاطر إذا كانت ستساعد على نفاد العينات السطحية أو غيرها من الشواطئ الموريتانية أو باستغلالها فوق طاقتها، و يجب أن نذكر أن عملية التحويل من باخرة إلى أخرى و كذلك عملية السرقة يجب أن يترك لها هامش و بالتالي يجب أن تظل الكمية المصطادة من أسماك القاع هي الأخرى دون مستوى التوازن لما يمكن أن ينتج عن العمليتين المذكورتين و التين يصعب الوقوف على حقيقتهما من المخاطر.

2- تناقص الاستثمارات (السفن المثلجة و منشآت التثليج الأرضية) :

إن تطبيق السياسة الجديدة للصيد تسمح للموريتانيين بزيادة السفن المؤجرة و غالبية هذه السفن هي سفن مثلجة متخصصة في صيد أسماك القاع و قد أحصيت في شهر مارس 1985 سبعون باخرة مثلجة مشكلة الأسطول الموريتاني[32] ص117.

إن حجم ما تصطاده هذه السفن يتراوح ما بين 50000 إلى 55000 طن في السنة و قدرة التخزين للمنشآت الأرضية تفوق هذا العدد ثلاث مرات. أما بالنسبة لقدرة التثليج الأرضية فتصل إلى 82250 طن في السنة، وكذلك فإن الكميات المفرغة في ميناء انواذيبو من أسماك القاع لا يتجاوز نصيب السفن المبردة منها نسبة 10 % و هذا يعني قصور في استغلال طاقة السفن المثلجة و التثليج في المنشآت الأرضية أي فائض في قدرة التخزين.

3- إنتاجية اليد العاملة :

إن الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لقطاع الصيد الموريتاني على توفير فرص عمل تعترضها عقبات كثيرة للتطابق مع الأهداف الحقيقية للتشغيل و مع التأهيلات الفنية و العادات النفسية لليد العاملة المتاحة، إذ أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن البحارة الموريتانيين توجهو إلى العمل في البحر لا عن اقتناع و إنما للضرورة بسبب ظروف الحياة و البطالة في الوطن.

فهم يعتبرون البحر عاملا خارجيا بالنسبة لهم وفي كثير من الأحيان فإنهم يحاولون بشتى الطرق تجنب الذهاب في البحر حتى ولو كان قد ربطهم عقد شغل مع شركة، وبالإضافة إلى المشكل النفسي و الاجتماعي الذي يجب أن يحل إذا كنا نرغب في الوصول إلى تنمية صحيحة، توجود مشاكل أخرى مثل مشكلة الأمية و عدم الاهتمام بالبحر.

و قد أنيطت مهمة اكتتاب البحارة و تسجيلهم إلى الإدارة البحرية في انوذيبو كما أنها هي التي يبرم عقود العمل لهؤلاء العمال مع أصحاب البواخر و تتابعهم أثناء مدة عملهم في البحر.

4- زيادة الإيرادات المالية :

إن الإيرادات المالية زادت بسبب تحسن نظام المراقبة و الحماية في انواذيبو و تجميع وإسناد مهمة التسويق للشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية، و يبقى أن نعمل كثيرا في مجال الحماية و المراقبة خاصة بالنسبة للتحويل من بعض المراكز إلى بعضها الآخر.

وتواجه الدولة مشكلة أساسية تتعلق بالرسوم ، فالمنتجون يرون أنه بتليل الرسوم تكون مردوديتهم أكثر، وهذا مايشجعهم على زيادة نشاطهم. والدولة ترى أن الرسوم أحد الموارد التي تدخل منها السيولة الندية إلى الخزينة العامة لدولة وبالتالي لاغنى عنها مهما كان نوع السياسة المتبعة، لذالك فهي غير قادرة على زيادتها، كما أنها أيضا لاترى المصلحة في تقليلها.

و رسوم الصيد بعد الإعفاءات الكثيرة لم يبق منها إلا رسوم جهوية تدفع في انوذيبو لبعض المصالح مثل الميناء و غيره من المؤسسات التي تؤدي خدمات إلى المنتجين.

ثانيا: النتائج الإيجابية المترتبة عن تطبيق سياسة الصيد الجديدة :

لقد جاءت سياسة الصيد الجديدة في نهاية 1979 و تمخضت عنها نتائج إيجابية هامة. و فيما يلي نعرض أهم النتائج الإيجابية المترتبة عن تطبيق هذه السياسة.

1- في مجال الإنتاج :

تم منذ سنة 1979 إنشاء إحدى عشرة شركة ذات رأس مال مختلط يبلغ إجمالي استثمار هذه الشركات 185 مليون دولار أمريكي تتوزع على النحو التالي[25] :

- التبريد الأرضي 183 ألف طن
- تخزين السمك 31 ألف طن
- صناعة الثلوج 91 ألف طن
- دقيق زيت السمك 78 ألف طن

و في سنة 1992 كانت 316 باخرة تجوب المنطقة الاقتصادية و تقدر حصيلتها ب 7.7 آلاف طن أي ما يقدر بـ 243. مليار أوقية.

ويوضح الجدول التالي إنتاج قطاع الصيد :

الجدول 9: إنتاج قطاع الصيد خلال الفترة (1986- 1992) الوحدة: الكمية بالطن والقيمة بالأوقية.[25].

السنة	الكميات	القيمة
1986	591200 طن منها 16000 طن إنتاج الصيد التقليدي	22245000000
1987	56742 طن منها 19851 طن إنتاج الصيد التقليدي	22416245800
1988	512792 طن منها 22025 طن إنتاج الصيد التقليدي	24593852700
1989	503422 طن منها 14183 طن إنتاج الصيد التقليدي	2454840200
1990	446832 طن منها 10427 طن إنتاج الصيد التقليدي	19744887000
1991	485382 طن منها 12098 طن إنتاج الصيد التقليدي	17182880324
1992	455790 طن منها 15441 طن إنتاج الصيد التقليدي	19299650364
المجموع	3.052160	127.937356388

من خلال الجدول السابق نضع الملاحظات التالية :

نلاحظ أن حجم إنتاج قطاع الصيد في حالة تناقص منذ 1987 و يمكنتفسير ذلك بعدم اهتمام الشركات الأجنبية و حتى الوطنية بقرار التفريغ الإجباري الذي يعتبر أحد الخطوط العريضة لسياسة الصيد الجديدة مما أدى إلى عدم تشغيل المنشآت التحتية التي استخدمت فيها استثمارات عالية كما نلاحظ ارتفاع إنتاج الصيد التقليدي في السنوات الثلاث الأوائل و تناقص إنتاجية سنتي 1989 و 1990 و إن كان قد بدأ يتحسن في السنتين الأخيرتين. و يمكن تبرير هذا الانخفاض بأن قطاع الصيد يعاني من مشاكل عديدة والتي أشير إليها في الفصل السابق و الجدير بالملاحظة أن القيمة النقدية لهذه المنتجات في حالة تزايد مع تناقص كمية الإنتاج وذالك بسبب زيادة الأسعار.

2- في مجال التصدير.

شهدت صادرات المنتجات السمكية الموريتانية تطورا ملحوظا خلال السنوات 1983 و 1984 حيث تضاعفت خلال هذه الفترة 18.5 مرة، إلا أن نسبة الزيادة السنوية في قيمة هذه الصادرات تؤكد الظلم الذي كانت تعانيه موريتانيا و خاصة في الفترة السابقة لتطبيق السياسة الجديدة للصيد. ففي السنوات السابقة لم تتجاوز نسبة الزيادة السنوية للصادرات 8.5 % [43] ص175.في حين وصلت هذه الزيادة إلى 86.4 % كمعدل للسنوات الموالية (80-84) وقد أصبح قطاع الصيد هو

القطاع التصديري الأول منذ عام 1982. حيث أصبح يمثل أكثر من 51 % من قيمة الصادرات بعد أن كان لا يتجاوز 20.7 % سنة 1978[40] ص86.

إن دراسة بنية الصادرات الموريتانية من الأسماك تظهر لنا أن الأسماك الطازجة أو المجمدة تمثل المركز الأول ثم الأسماك المحفوظة بالدرجة الثانية و أخيرا الأسماك المجففة و المعلبة.

و يمكن توضيح قيمة الصادراتالموريتانية من الأسماك حسب الجدول الآتي :

الجدول 10 : صادرات المنتجات السمكية خلال الفترة (1989-1991)

(الكمية بالأطنان، القيمة بملايين الأوقية)[8].

البيان	1989		1990		1991	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
الصيد السطحي	7042	268174	6312	240036	1874	69615
صيد الأعماق	14008	52675	10126	46007	2890	10592
الصيد التقليدي	239	1498	200	1057	31	344
المجموع	**21289**	**322347**	**16638**	**287100**	**4795**	**80551**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الصادرات بدأت تتناقص منذ العام 1989 حتى 1991 وذالك تبعا للتناقص الحاصل في الكميات المصدرة، كما نلاحظ أن القيمة النقدية المتحصل عليها من الصادرات لاتتلائم مع الكميات المصدرة، وذالك بسبب عدم قدرة البلد على المساومة.

3- في مجال الناتج الوطني :

لقد ساهم قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي في بداية تطبيق السياسة الجديدة للصيد بنسبة 2.8% [44]، وارتفعت هذه النسبة في سنة 1986 و يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول 11: تطور النمو في قطاع الصيد و مساهمته في الناتج الإجمالي خلال الفترة 1982-1989.الوحدة مليون أوقية.[25].

السنة / النوع	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصيد التقليدي	240	318	261	546	549	570	569	612
الصيدالصناعي	2168	2305	4238	4910	5212	5630	5790	6112
المجموع	2648	2623	4699	4456	5761	6200	6359	6724
الناتج المحلي الاجمالي	43132	45397	47336	53996	54100	54816	55310	58992
النسبة %	**6.12**	**5**	**9.92**	**10.10**	**10.64**	**11.31**	11.49	**11.39**

يتبين من الجدول السابق أن قطاع الصيد ساهم في الناتج المحلي في بداية تطبيق السياسة الجديدة للصيد 1979 بنسبة 6.12% و ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت في سنة 1990 إلى 11.39 % بعد أن كانت 5 % سنة 1983 و يعود ذلك إلى التحسنات التي ادخلت على إنتاج القطاع بفضل تطبيق السياسة الجديدة للصيد.

و بالرغم من هذه النتائج الإيجابية التي حققتها تلك السياسة إلا أنها لم تحقق الاستفادة الكاملة للدولة من إمكانياتها الضخمة و ذلك لأن الجزء الأكبر من العائد يحول إلى الخارج.

3.1.3. إستراتيجية أداء و استغلال المصايد الموريتانية(1991-2004)

إن الحصيلة التشخيصية للقطاع والتي أخذت في عين الإعتبار السياسة الجديدة للصيد التي كانت متبعة أبرزت العديد من التحديات والتي يجب أخذها في عين الإعتبار في السنوات القادمة، الشيء الذي نتج عنه ميلاد استراتيجية أداء واستغلال المصائد الموريتانية التي جاءت لتصحيح بعض الإنحرافات أو التجاوزات الموجودة في السياسات السابقة. وقد وضعت هذه الإستراتيجية الخطوط العريضة والأولويات

التي يجب اتباعها في السنوات القادمة. وتكمن هذه الأولويات في الرفع من الدخل القومي وزيادة إيرادات الميزانية والحصول على مزيد من العملات الصعبة.

أولا: الأهداف الأساسية لهذا البرنامج :

- تحديد نوعية الأسماك التي يتم اصطيادها.
- علاج و تسويق الأسماك للرفع من الدخل القومي.
- ترقية أنشطة الصيد التقليدي لزيادة الاستهلاك الداخلي للأسماك.
- توفير مدخلات المصانع الوطنية من السمك و تصدير الباقي.
- الرفع من مستوى البحارة الموريتانيين.

ثانيا: الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية :

أخذا بالاعتبار كل الصعوبات التي تواجه قطاع الصيد سواء كانت بشرية أو تكنولوجية فإن تلك الإستراتيجية وضعت أمامها كل ما من شأنه أن يطور طرق الإنتاج و التسويق لتستجيب لرغبات القطاع.

إن الإستراتيجية الجديدة تتمركز حول المحاور التالية[45] ص111.

- وضع نظام علمي لتسيير الثروة السمكية و يقوم على إدارته برنامج البحوث و تسيير الثروة (PRGR).
- إنشاء محيط قادر على ممارسة كل أنشطة الصيد البحري و وضع سياسة للتسويق أكثر قدرة على ضمان رقي و تطوير المصادر البشرية الضرورية و اللازمة.
- تعطي الأولوية في الاستغلال للوطنيين الموريتانيين كما تشجع المساهمة و المشاركة الأجنبية من أجل توفير رؤوس الأموال.
- استفادة الدولة من استغلال تلك المصادر البحرية و تكمن تلك الاستفادة في زيادة نمو الدخل القومي و رفع مداخيل الدولة من العملة الصعبة و رفع عائدات الميزانية.
- محاولة الوصول بالدخل القومي إلى أقصى حد له.
- منح الأولوية لتطوير الصيد التقليدي.
- إعطاء الأولوية للسوق الداخلية لتلبية الحاجات الغذائية للمواطنين.
- محاولة إيجاد أسواق خارجية لتسويق المنتجات السمكية

كما تتكلف وزارة الصيد و الاقتصاد البحري بتنفيذ هذه الإستراتيجية القطاعية و تقوم تلك الوزارة بالاجتماع مع اللجنة المكلفة بمتابعة مخطط التقويم الاقتصادي و المالي و إبلاغ الحكومة بكل ما يجري من مناقشات معها كما تمنح الوزارة و الجهات و الوكلات التابعة لها كل الوسائل اللازمة لتمكينها من

القيام بكل المهام الملقاة على عاتقها لتحقيق أهداف القطاع و وضع برنامج للاستشارة من طرف مجموعة من القطاع المختص.

ثالثا: المكونات الأساسية لتلك الإستراتيجية:

أ- تحسين التسيير :

إن التطور السريع للأسطول الوطني و اتساع طاقاته الاستيعابية و سوء استغلال تلك الثروة منذ سنوات قد يؤدي إلى عدم توازن وخلل في نموها البيولوجي و قد يعرضها للانقراض.و كان هذا هو الدافع الأساسي لوضع سياسة حازمة لحماية الثروة السمكية للبلاد ووضع نظام عقلاني للتسيير.و في هذا الإطار تم إنشاء جهاز يسمى (C.C.S)* يكلف بإعطاء وجهة نظر لوزارة الصيد والاقتصاد البحري حول ما وصل إليه تطور قطاع الصيد و انجح وسيلة للاستخدام، كما كلف أيضا معهد البحوث البحرية و الصيد البحري(IMROP)* لمتابعة نظام الاستغلال و التطور الحاصل في تقنيات التسيير و يشارك في اجتماعات (C.C.S)، كما تم إنشاء جهاز آخر للمتابعة و الرقابة مستقل عن الأنظمة السابقة مكلف بالرقابة على تطبيق كل القرارات.

ب- تقوية المراقبة و البحث :

إن نجاح هذه الإستراتيجية يتوقف على القدرة على مراقبة المياه و الكشوف البحرية و قد اتخذت عدة إجراءات لتقوية نظام المراقبة و من بين هذه الإجراءات مايلي:

- إنشاء هيئة للمراقبة تحت سلطة وزارة الصيد و الاقتصاد البحري مكلفة بتنسيق كل العمليات الخاصة بالمتابعة و المراقبة.
- إن السلطة المكلفة بتنسيق الرقابة مسئولة عن كل الرخص المسلمة لكل السفن سواء كانت وطنية أو أجنبية.
- إلزامية كل السفن التي تصطاد إحصائية عن نوعية الأسماك التي تقوم بصيدها و في حالة امتناعها تتعرض للعقوبة مثل سحب الرخص.
- يتم تبادل المعلومات الخاصة بأنشطة الصيد بين كل من معهد البحوث البحرية و الصيد البحري (CNROP) و سلطة الرقابة و كذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالرخص.
- اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بإصلاح الثروة و تقوية التشريعات الخاصة بالمخالفات في قطاع الصيد.
- حماية المناطق التي تعتبر أماكن تكاثر الأسماك و خاصة الأسماك الصغيرة.
- تحديد مناطق الصيد التي تعتبر موطنا لتلك الأسماك الممنوع اصطيادها.

ج- المحافظة على التوازن البيولوجي :

إن تطوير القوات البحرية الوطنية يجب أن يكون مرتبطا برقابة و تسيير الثروة البحرية و تطويرها.

كما أن حرية دخول السفن الموريتانية في المياه الوطنية و كذلك ارتفاع أسعار الأسماك أدى إلى زيادة الطلب على شراء السفن من طرف المشتغلين بالصيد و هذا التزايد أدى إلى مصاعب و مشاكل جمة متمثلة في الاستغلال المفرط للثروة السمكية و منذ ذلك الوقت فقد أدركت الدولة وجود سياسة محكمة لترشيد استغلال الثروة السمكية و خاصة بعد ما نجحت في توجيه كثير من رجال الأعمال الموريتانيين إلى الاستثمار في هذا القطاع، و هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها للإبقاء على الاستغلال الرشيد للاحتياطي السمكي و من بين هذه الإجراءات[46] ص98.

- إن إعطاء رخصة اصطياد يجب أن تكون خاضعة للاستغلال الرشيد، حيث لا تعطى إلا بعد تقديم الضمانات المتعلقة بالتسيير الرشيد و التمويل الناجح.
- إعادة بناء و تحديث الأسطول الوطني بكل الوسائل المادية.
- تحسين وضعية المؤسسات الوطنية و تطوير إمكانياتها المادية و التسييرية.
- تشجيع الشركات الأجنبية على التنازل عن سفنها للوطنيين المشتغلين بالصيد.
- وضع قانون ينظم كمية الأسماك التي يمكن اصطيادها من الأعماق.
- توقيف الرخص المتعلقة بالصيد في أعماق المياه المسندة للسفن الأجنبية.

د- تنمية قطاع الصيد التقليدي :

إن إعطاء الأولوية لقطاع الصيد التقليدي تتطلب إنشاء منطقة للصيد محظورة على السفن الثقيلة وكذلك وضع برامج من أجل نموه و تطويره و تحديثه و توفير الوسائل المادية اللازمة والضرورية لشراء وسائل الإنتاج و تمويل الصيد.

كما أن عملية التصدير محتكرة من طرف الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية و الأسعار متروك لعملية العرض و الطلب و ذلك من أجل تحريض الصيادين على زيادة و تحسين نوعية الإنتاج، كذلك تعاون كل من سبام و الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية للنهوض بالصيد التقليدي.

هـ- إشراف الدولة على الإستراتيجية :

لقد قامت الدولة ببعض الإجراءات لتوجيه المشاريع و البرامج في إطار تلك الإستراتيجية الجديدة

في إطار مشروع التكوين الإنمائي الذي بدأ سنة 1987[47] ص9. فقامت وزارة الصيد و الاقتصاد البحري و الهيئات التابعة لها بوضع برامج تستجيب لمتطلبات السياسة الجديدة لقطاع الصيد، هذا البرنامج اكتمل ووضع حيز التنفيذ سنة 1988.

و- التشريع :

إن جميع التقنيات والنصوص الخاصة بالتجارة في قطاع الصيد تمت مراجعتها لتتلاءم مع مقتضيات الإستراتيجية الجديدة. وقد أخذت تلك المراجعة بعين الإعتبار جميع المعاهدات الدولية، كما تمت إعادة النظر في إجراءات التفاوض الدولي.

ز- التشغيل :

إن اتخاذ بعض الإجراءات التي تخول تشغيل أكبر عدد ممكن من البحارة الموريتانيين على متن البواخر الموريتانية و الأجنبية طول فترة إقامتهم بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا و إعطاء الحرية للمستثمر الأجنبي في اختيار الطاقم الموريتاني الذي سيكون على متن السفينة مقابل تهده بوضع برنامج محدد للتكوين، و زيادة نسبة البحارة الموريتانيين على متن السفينة طوال فترة التنفيذ و كذلك تشجيع السفن الموريتانية على اختيار طاقمها من بين البحارة الموريتانيين الحاصلين على خبرة و التعاون مع النقابات و أرباب العمل بوضع برنامج للتكوين لتلبية حاجيات القطاع من اليد العاملة و المتخصصة و الماهرة.

ح- الجباية :

إن النظام الضريبي المطبق على كل الأنشطة المرتبطة بالإنتاج البحري و الخدمات المتعلقة به أو المتفرعة عنه تمت مراجعتها لتحصيل اكبر عائد للميزانية تمشيا مع أهداف قطاع الصيد، حيث تتغير الضريبة حسب نوعية السمك المصطاد.

وفي الأخير نلفت الإنتباه أن هذه إستراتيجية تمت مراجعتها في عامي 1990 و1998 ولكن هذه المراجعات لم تحتوي على تعديلات تذكر خلافا لما جاء في الإستراتيجية.

2.3. مرد ودية قطاع الصيد

يعتبر قطاع الصيد في السنوات الأخيرة المحرك الرئيسي للاقتصاد الموريتاني بعائداته التي تقدر بحوالي 50 مليار أوقية سنة2005 [25] وحسب مصادر وزارة التخطيط فإن صادرات الصيد تقارب 50%من دخل صادرات البلد. كما يساهم القطاع بحوالي 25 إلى 45% [12] ص14. من ميزانية الدولة (من خلال استخراج الإيرادات الاقتصادية للمصائد وخاصة في إطار العوض المالي المرتبط بإتاقيات الصيد

مع الإتحاد الأوروبي). كما يساهم بحوالي 10% من الناتج الداخلي الخام حسب تقرير وزارة الصيد والاقتصاد البحري.ويساهم القطاع بدرجة كبيرة ي تحصيل العملة الصعبة من خلال صادراته لكن هذه المساهمة آخذة في التناقص منذ أواسط الثمانينات. وهكذا فقد هبطت نسبة قطاع الصيد في الصادرات الموريتانية من 65% سنة 1997 إلى 50% سنة 2005 .إلا أنه من الملاحظ أنه رغم ارتفاع قيمة الصادرات إلى مايزيد على45 مليار سنة 2005 لم تتجاوز مساهمته في ميزانية الدولة سوى 49% ، كما أن مساهمة الصيد ي ميزان المدفوعات ظلت دون النسبة المرجوة بكثير ويرجع ذلك إلى النفقات الضخمة التي يتحملها القطاع في الخارج في شكل عملات صعبة تدفع مقابل تصليح السفن وقطع الغيار وكذالك الإنفاق على اليد العاملة الأجنبية.

وبصفة عامة إن قطاع الصيد لو أحسن تسييره ووفرت له الظروف الضرورية فإنه يمكن أن يعود على الدولة بأضعاف عائداته الحالية، ويخفف من وطأة العجز في ميزان المدفوعات.

وسنعالج هذا المبحث في أربعة مطالب وذلك من خلال مساهمة القطاع في كل من إيرادات الميزانية العامة للدولة، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثيره ي الصادرات، بالإضافة إلى مساهمته في توفير فرص العمل والاستهلاك الوطني من الأسماك.

1.2.3. مساهمة قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي

لقد شهدت عائدات قطاع الصيد تطورات هامة في السنوات الأخيرة، كما تهدف إستراتيجية الدولة المتخذة للفترة 2008/2006 إلى تحقيق زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي وبتخفيف عجز ميزان المدفوعات وسد العجزالذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة عن طريق نشاطات هذا القطاع على الرغم من أن أكثر من 60%[7] ص19. من الناتج الإجمالي لهذا القطاع توجه إلى الخارج للحصول على عوامل الإنتاج وإصلاح السفن، وهي لاتساهم في نمو اقتصاد الوطني بصورة مباشرة، وقد بينت الدراسات أن الصيد سيعود على البلاد بأكثر من عائدات قطاعي المناجم والزراعة، وهذا ما يجعل الاهتمام ينصب على الصيد باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني.

وفي السنوات الأخيرة حقق قطاع الصيد زيادات هامة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مساهمته من 4% سنة 2003 إلى 10% سنة 2005.[25]

والجدول التالي يوضح تطور مساهمة الصيد في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2004/1999.

الجدول12: مساهمة قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004/1999) الوحدة بالمليار أوقية[25].

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إنتاج قطاع الصيد الإجمالي	31.405	12.515	13.374	13.309	10.013	45.112
الناتج المحلي الإجمالي	365.720	224.507	245.890	263.321	245.720	442.500
نسبة مساهمة الصيد في الناتج المحلي الإجمالي %	%8.58	%5.57	%5.43	%5.05	%4.07	%10.19
معدل نمو القطاع%	-	60	6 -	0.4	24	35-

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت من 8.58% سنة 1999 إلى 5.57% سنة 2000 ليبقى شبه ثابت إلى غاية 2003، ثم عاد للارتفاع ثانية حتى وصل نسبة 10% سنة 2004.

ويعود السبب في تناقص مساهمة قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير الذي شهدته جل قطاعات الاقتصاد الوطني في هذه الفترة وخاصة قطاع الصيد.

ثم إن عائدات الأسماك يتم تحويل جزء كبير منها إلى الخارج في شكل تعويض عن مواد وخدمات استوردت للوفاء ببعض الحاجيات الضرورية لقطاع الصيد، إذ يتميز الأسطول الموريتاني بقدم سفنه وحاجتها إلى التصليح والصيانة بشكل مستمر، وغالبا ما يتم ذلك في الموانئ الأوروبية، لذالك فمعظم عائدات الأسماك لازالت تصرف في بناء وتصليح هذا الأسطول واستيراد السلع والتجهيزات الضرورية، ومن هنا لايكون لعائدات الصيد أثر واضح في المساهمة في الناتج المحلي، وبالتالي المساهمة في النمو الإقتصادي.

والجدير بالذكر أن مساهمة الصيد في الناتج المحلي أصبحت منخفضة في السنوات الحالية[8] ص32.إذا ما قارناها بالسنوات الماضية ويعود هذا الإنخفاض الحاصل إلى عدم التزام بقرار التفريغ الإجباري على الموانئ الموريتانية، الشيء الذي لم تحرص السلطات العمومية على مراقبة تنفيذه في السنوات الأخيرة، ،هذا بالإضافة إلى تناقص عائدات حقوق الصيد والضرائب وممارسة الاتجار بالأسماك في أعالي البحار دون المرور بالموانئ الوطنية، لكن وعي السلطات العمومية المؤخر لهذه المشاكل ومحاولة الحد منها، جعل الناتج المحلي لقطاع الصيد يرتفع إلى نسبة 10% سنة 2004.

إن آفاق زيادة مساهمة الصيد ي الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة باستصلاح وتنظيم النفاذ إلى الموارد(وفق خطط الاستصلاح) وبتثمين هذه الأخيرة فيما يخص تحقيق هذه النقطة الأخيرة ، فإن

الشرط المسبق هو أن يتم تفريغ جزء مهم، إن لم نقل الكل من الكميات المصطادة في منطقة الصيد الموريتانية في الأراضي الموريتانية.

2.2.3. تأثير قطاع الصيد على الصادرات

إن الصادرات الموريتانية كانت تتركز أساسا في منتجات القطاع المعدني بدرجة أولى، وبعض منتجات القطاع الريفي، كالصمغ العربي، والحيوانات ومشتقاتها بدرجة ثانية، لكنه مع بداية السبعينات تراجعت صادرات القطاع الريفي نتيجة الجفاف الذي ضرب البلاد خلال هذه الفترة، تراجعت بذالك صادرات القطاع المعدني إثر الإغلاق النهائي لمنجم النحاس، وبقيت صادرات معدن الحديد تهيمن على صادرات البلاد، من السلع والخدمات المتأثرة بتقلبات أسعار الصلب في الأسواق الدولية، سواء من حيث كمياتها أم من حيث قيمة العائدات المحققة منها، واختل بذالك تنوع الصادرات الموريتانية وتعددت مصادر العملة الصعبة وإمكانية تعويض انخفاض الصادرات من سلعة بارتفاع صادرات سلعة أخرى. ونتيجة لتقلبات الأسعار التي أثرت على عائدات الدولة من العملة الصعبة، مما زاد من عجز ميزان المدفوعات، ونتيجة الوضع المتميز بالتعقيدات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، جاءت إستراتيجية استغلال الثروة السمكية، والتي أدى استغلالها إلى تنمية صادرات الوطن، حيث لعبت دورا هاما في توفير العملة الصعبة.

الجدول 13: تطور قيمة الصادرات الموريتانية والصادرات السمكية ونسبتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2004/1999. الوحدة بالمليار أوقية[25].

السنة	مجموع الصادرات	مجموع صادرات الصيد	نسبة مساهمة الصيد في الصادرات
1999	69.785	32.608	%46.7
2000	82.728	35.442	%42.8
2001	87.682	36.338	%41.4
2002	88.831	32.942	%37.1
2003	79.775	35.365	%44.3
2004	108.458	44.620	%41.5

نلاحظ من خلال الدول أن مجموع صادرات الصيد تزايد خلال الفترة1999 -2001 حيث ارتفع من 32.608 مليار أوقية سنة 1999 إلى 35.442 مليار أوقية سنة 2000 ثم إلى 36.338 مليار أوقية سنة 2001 ، ثم انخفضت سنة 2002 وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في مجموع صادرات البلد ليعود للارتفاع ، حيث وصل إلى 44.620 مليار أوقية سنة 2004 . الشيء الذي مكنها من احتلال أهمية

كبيرة في الصادرات الموريتانية، كما نلاحظ من خلال الجدول أنه في الفترة المدروسة ظلت الصادرات السمكية تمثل في المتوسط أكثر من 45% من مجموع الصادرات الموريتانية مما جعل هذا القطاع أول مصدر للعملات الأجنبية، وتعود هذه الزيادة إلى وعي السلطات الموريتانية بأهمية الثروة السمكية وكذلك حرصهم على أن تسير الإستراتيجية وفق الأهداف المحددة. وتصل طاقة الاصطياد الموريتاني إلى أكثر من 1.6 مليون طن سنويا في الوقت الحالي من مختلف أنواع الأسماك، وهذا مؤشر واضح على ضخامة إمكانيات الإنتاج في هذا القطاع. وبما أن المنتجات السمكية معدة أساسا للتصدير، فإن هذا القطاع بإمكانه أن يساهم بشكل أكبير في رفع حجم وقيمة عائدات الصادرات الموريتانية. الشيء الذي سيمكن من جلب أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة التي يعتبر الاقتصاد الوطني في أمس الحاجة إليها.

والجدول التالي يوضح صادرات المنتوجات البحرية حسب النوع والكمية باالطن للفترة 2003/1998 .

الجدول14: صادرات المنتجات البحرية حسب النوعيات خلال الفترة(1998-2003)،الكمية بالأطنان والقيمة بملايين الأوقيات[48].

199		2000		2001		2002		2003	
يمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
1201	169897	12474	154638	8892	102117	55122	562365	34465	366277
1824	33245	21138	38388	29816	48122	31981	40255	24865.6	28085
195	4723	1238	4050	1100	3531	1161	2992.8	329.9	1853.1
3222	207865	34850	197076	39808	153770	88264	120823.28	59660.5	396215.1

يوضح الجدول السابق مستويات الصيد في موريتانيا، والذي يتضح من خلاله اتساع مساحة الصيد السطحي، وذلك عائد إلى إتساع الاهتمام بهذا النشاط لدى السكان وأصحاب الزوارق الصغيرة التي لا تستطيع التعمق في البحربسبب ضعف وبساطة الآليات والإمكانيات المتوفرة لديهم، فعلى سبيل المثال السفن ذات الغطس الكبيرقليلة جدا، أما صيد الأعماق فهو محصورا على الأجانب ويقع في المرتبة الثانية بعد الصيد السطحي وذلك طبعا من حيث الكميات أما القيمة فهي مرتفعة بسبب إرتفاع أسعارأسماك الأعماق، ويحتل الصيد التقليدي المرتبة الثالثة ويتضح من خلال الجدول أن مساهمته في الصادرات قليلة، وذلك عائد إلى ضعف إمكانياته وبدائية وسائله.

3.2.3. مساهمة قطاع الصيد في إيرادات الميزانية العامة وتوفير فرص العمل

لا تقتصر أهميه قطاع الصيد على قدر ما يساهم في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الموريتانية، إنما هناك مساهمات أخرى لا تقل أهمية عن تلك المساهمات وهي مساهمته في تغذية الخزانة العامة للدولة بالإضافة إلى ما يخلق من فرص عمل.

1.3.2.3. مساهمة قطاع الصيد في إيرادات الميزانية العامة

يصنف قطاع الصيد بأنه من أهم النشاطات الاقتصادية في موريتانيا، فهو يساهم في إيرادات الميزانية العامة للدولة، فقد خفف من العجز الذي ظلت تمر به الميزانية، فالقطاع يوفر العديد من إيرادات في شكل غرامات وإتاوات، وضرائب على التصدير فضلا عما تحصل عليه الدولة من إيرادات عن طريق الضرائب على الواردات الخاصة بقطاع الصيد.

لقد بلغت عائدات الصيد 55 مليارأوقية سنة 2004[25] وبالرغم من أن جزء كبير من هذه الأموال ينفق على إصلاح السفن وتهيئة منشآت التبريد والتخزين، وبالتالي فإن مساهمة القطاع في الميزانية العامة للدولة تبقى رهينة بمدى الرقابة على شركات الصيد المختلفة بصورة خاصة، وعلى الثروة السمكية بصورة عامة.

وبما أن القطاع يساهم في الميزانية العامة للدولة بعوائد مختلفة فإننا سنتكلم عن هذه الإيرادات تبعا لأنواعها في النقاط التالية:

1-الإتاوات والغرامات: الإتاوات هي الحقوق المالية المستحقة لخزينة الدولة على السفن إثر منحها رخص للصيد خلال فترة زمنية محدودة وهذا يعني أن الإيراد المالي من هذا النوع غير ثابت لاعتماده على مصادر غير ثابتة هي الأخرى (الطلب ، سعر الرخصة)

أما الغرامات فهي تتعلق بالحقوق المالية والمستحقة على السفن التي تخرج عن التعليمات الممنوحة لها على ذالك فإن الإيراد المالي من هذا البند غير ثابت هو الآخر، حيث يتغير حسب تغير عدد المخالفات بالدرجة الأولى.

والجدول التالي يوضح التطورات التي شهدتها الغرامات والإتاوات

الجدول 15: تطور الغرامات والإتاوات خلال الفترة (1999-2004) الوحدة: ملايين الأوقية.[25].

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإتاوات	9.2	10	3.3	51.4	30.1	35.8
الغرامات	0.6	0.6	0.2	0.2	0.2	0.1
المجموع	9.8	10.6	3.5	51.6	30.3	35.9

من خلال ملاحظتنا للجدول نجد أن مجموع الإتاوات والغرامات غير مستقر حيث يسجل أرقاما مرتفعة في بعض السنوات وأقاما منخفضة في سنوات أخرى ففي سنة 2002 تم تسجيل أكبر رقم وذلك عائد للاتفاقية الموقعة بين موريتانيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي بموجبها تمارس هذه الأخيرة الصيد في الشواطئ الموريتانية طيلة ثلاث سنوات . حصلت بموجبها موريتانيا على 51 مليار أوقية سنة 2000.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الأسباب التي دفعت موريتانيا إلى إبرام هذه الاتفاقية هو عدم توفرها على أسطول بحري قادر على مزاولة أنواع معينة من الصيد.

أما التعداد التنازلي الظاهر في الأرقام خاصة بين 200و2001 وبين 2002و2003 فهو يدل على انخفاض عدد الرخص الممنوحة .كما أن الرقابة هي الأخرى تلعب أهمية كبيرة في الرفع من هذه الأرقام.

2- عائدات حقوق تصدير الأسماك :

تعتمد الدولة على إخضاع السلع المصدرة والمستوردة عند اجتيازها الحدود للضرائب الجمركية التي تهيأ للدولة مارد مالية هامة تزودها بحصيلة ضريبية كبيرة ، فضلا عن كونها أداة لتدعيم الإنتاج القومي والجدول التالي يوضح مختلف عائدات الميزانية من حقوق تصدير، غرامات ، إتاوات....إلخ

الجدول 16: مختلف عائدات الميزانية خلال الفترة (1999- 2004) الوحدة مليار أوقية.[25].

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة صادرات الصيد	32.608	35.442	36.338	32.924	35.365	44.620
حقوق التصدير	1.6	1.4	4.3	1.7	1.4	2
إتاوات	9.2	10	3.3	51.4	30.1	35.8
غرامات	0.6	0.6	0.2	0.2	0.2	0.1
حقوق أخرى	0.6	0.6	0.6	0.8	0.6	0.2
عائدات القطاع	11.8	12.5	8.4	54.1	32.3	38.2
مساهمةالصيد فيالميزانية%	22.2	20.4	13.9	49.7	31.1	32.2

عند ملاحظتنا للجدول نلاحظ أن عائدات حقوق التصدير تابعة في تغيرها لتغير الصادرات، فنلاحظ أن عائدات حقوق التصدير بلغت أعلى ارتفاع لها سنة 2001 و2004 حيث كانت قيمة الصادرات في هاتين السنتين مرتفعتين، ويعود الارتفاع الحاصل في عائدات حقوق التصدير إلى التحسن الحاصل في تسيير الشركة الوطنية لتسويق منتجات الصيد التي تشرف على عملية تصدير الأسماك.

أما فيما يخص الضرائب على شركات الصيد فهي قليلة بالمقارنة بباقي البنود، ونفسر ذالك بالتهرب الضريبي الذي يشهده القطاع كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد بلغت هذه الضرائب 677 مليون أوقية سنة 2000 ثم 696 سنة 2001 ثم 735 سنه 2003 [7] ص33.

وكخلاصة نقول أن مساهمة قطاع الصيد في تغذية الخزانة العامة للدولة رغم اعتمادها على مصادر ثابتة ظلت تمثل نسبة مهمة من مجموع إيرادات الميزانية، حيث بلغت 22 مليار سنة 1999، وقد بدأت هذه المساهمة خلال الجدول السابق في التغير إيجابيا وسلبيا وذلك تبعا لتغير البنود السالفة الذكر التي تكون هذه المساهمة، وقد بلغت مساهمة القطاع ي تغذية الميزانية أقصى حد لها سنة 2002، وذلك بسبب ارتفاع الرخص التي تم إعطاؤها للمجموعة الأوروبية.

على المنتجات المستوردة.

2.3.2.3. مساهمة قطاع الصيد في خلق فرص العمل

إن حجم العمالة محدود لأنه يتناسب مع حاجة منتج الصيد لليد العاملة، والمقدرات المهمة من العمل ي قطاع الصيد تتكون من العمال ي اليابسة، أي عمال مصانع التحويل والخدمات التابعة لها في بداية ونهاية الإنتاج، وعمال تسويق منتجات الصيد.

وتأثير الصيد الموريتاني على العمل ي اليابسة مازال محدودا نسبيا، فقطاع الصيد يوفر مابين 30000 و36000 منصب عمل، وحسب دراسة قام بها المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد فإن قطاع الصيد يخلق 36% من فرص العمل في القطاع العصري، منها حوالي 3800 في الصيد الصناعي، و10200 في الصيد التقليدي، و17600 في اليابسة، و1000 فرصة عمل أخرى.

إن آفاق زيادة العمالة ي القطاع مرتبطة إرتباطا وثيقا بتفريغ الكميات المصطادة على الأرض الموريتانية، وهذا يتطلب تحسين التجهيزات المينائية، وتطوير بنى تحتية أخرى خاصة بأنظمة الحفظ وتثمين السمك، وتطوير وسائل تسويق منتجات الصيد، وهناك رهان آخر يجب الإشارة إليه، وهو المطابقة والملائمة بين قدرات تكوين مؤسسات المدرسة الوطنية للتكوين البحري والصيد مع الحاجيات الحالية لقطاع الصيد والاقتصاد البحري.

خلاصة الفصل الثالث

في الفصل الثالث قمنا باستعراض السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها الدولة منذ بداية اهتمامها بالقطاع، وذالك من أجل الوقوف على كيفية تسيير القطاع، وما هي المنافع التي جنتها لدولة من هذه السياسات، وفي الحقيقة لم تجني الدولة الكثير مما كانت تتوقع أن تجنيه جراء تطبيق هذه السياسات، وأتضح أن السبب الأول والأساسي هو عدم تسييرها تسييرا حسنا.

كما قمنا من خلال هذا الفصل بتقييم مردو دية القطاع من خلال مدى مساهمته في التنمية الإقتصادية، وأتضح لنا أن مساهمة القطاع لا بأس بها لكنها أقل مما يمكن أن يعود به قطاع الصيد في دولة تعد شواطئها من أغنى الشواطئ في العالم.

Nom du document : chapitre3
Répertoire : C:\Documents and Settings\Administrateur\Mes documents
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : Ledmia
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 17/06/2006 16:19:00
N° de révision : 376
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 02:30:00
Dernier enregistrement par : abdelmoukaram
Temps total d'édition : 2 804 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:39:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 40
Nombre de mots : 10 672 (approx.)
Nombre de caractères : 58 699 (approx.)

الخاتمة

لقد قمنا بدراسة موضوع البحث من خلال ثلاثة فصول ، فقد قمنا في الفصل الأول بدراسة الثروة السمكية الموريتانية ، وأساليب استقلالها، وذلك من خلال تصنيف هذه الثروة وحمايتها وتقدير المخزون الموريتاني من السمك، مع الإشارة إلى الثقافة الغذائية للمجتمع الموريتاني وما كان لها من أثر على هذه الثروة، كما تعرضنا إلى دراسة بنية قطاع الصيد في موريتانيا، بشقيه التقليدي والحديث .

وفي الفصل الثاني، حاولنا من خلاله التعرض للصناعات السمكية وطرق تسويقها، والخدمات المساعدة لها من بنى تحتية ومراكز تكوين مهنية، كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى المشاكل التنموية للقطاع.

أما في الفصل الثالث والأخير فقد تعرضنا لدور قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية متتبعين من خلاله للسياسات والإستراتيجيات التنموية التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال حتى الآن من أجل دمج القطاع في الاقتصاد الوطني، وختمنا الفصل بمرودية القطاع وذلك من خلال مساهمته في كل من الناتج المحلي الخام، وميزانية الدولة، بالإضافة إلى مساهمته الاجتماعية من حيث توفير فرص العمل، وفي الأخير خلصنا إلى أن قطاع الصيد من أهم القطاعات الاقتصادية في الوطن، لذا يجب أن يولى عناية خاصة من طرف الدولة والفاعلين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي يلعبها من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

إن نتائج اختبار الفرضيات يمكن أن يتلخص في النقاط التالية:

1- لقد كان الاقتصاد الموريتاني يعيش وضعية خاصة ونخص بالذكر قطاع الصيد، فلم تكن الدولة تتوفر على الوسائل المادية والبشرية القادرة على استغلال وتسيير القطاع تسييرا معقلنا، هذا بالإضافة إلى عدم توفرها على البنية التحتية الكافية لذلك، وهذا يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

2- لم تمنح الدولة الموريتانيين الدعم الكافي للنهوض بالصناعات السمكية وتسويقها حيث أن هذه الصناعات لا تتجاوز مستوى التجميد والتخزين المحصورة في وانواذيبو، بالإضافة إلى بعض الصناعات التقليدية البسيطة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- إن السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها الدولة من أجل النهوض بقطاع الصيد كانت رغم شموليتها تفتقر إلى المتابعة والتنفيذ ويتضح ذلك من خلال عدم قدرة الدولة على السيطرة على تنفيذ قرار التفريغ الإجباري، الشيء الذي يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4- يلعب قطاع الصيد دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في موريتانيا من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكنه يستطيع أن يساهم مساهمة أكبر لو تم تسييره تسييرا عقلانيا.

نتائج الدراسة

ومن خلال دراستنا للموضوع نخرج بالنتائج التالية:

- إن قطاع الصيد ولاقتصاد البحري يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في موريتانيا لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية.

- يلعب قطاع الصيد والاقتصاد البحري دورا كبيرا سواءا تعلق الأمر بمساهمته في الاقتصاد الوطني بشكل عام أو من حيث توفيره لفرص العمل بشكل خاص.

- إن ظهور نمو سكاني سريع في المدن الساحلية وخاصة في انواكشوط وانواذيبو وروصو(لكوارب) أمر مشجع بالنسبة للقطاع .

- توجد في المياه الموريتانة أنواع عديدة من الأسماك السطحية والقاعية ساعد على ذلك الظروف المناخية التي تساعد على تكاثر الأسماك.

التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نضع التوصيات التالية:

- يجب العمل على تدعيم استراتيجية تنمية قطاع الصيد الجديدة وإقامة محيط ملائم لتطبيقها بصورة نهائية، ويجب تحميل الفاعلين الاقتصاديين المسؤولية من خلال إشراكهم في جميع القرارات التي يتم اتخاذها في هذا المجال.

- يجب العمل على تطوير الصيد التقليدي، في جميع جوانبه من حيث تكوين الصيادين التقليديين وتثقيفهم المهني، وكذالك يجب تطوير الأسطول العامل فيه والذي لا يزال متخلفا.

- إنشاء قانون صارم يحترمه الجميع، يتعلق بعملية تكوين البحارة الوطنية.

- استصلاح ميناء خليج الراحة بصورة فورية ومنع كل عمل من شأنه أن يضر هذه المنطقة الإستراتيجية للصيد التقليدي.

- إعداد سياسة لتطوير أسطول الصيد على أسس تكنولوجية قوامها الإحلال التدريجي لسفن جديدة محل السفن القديمة التي تعطل الكثير منها.

-تحسين شبكة الطرق بين العاصمة انواكشوط و باقي ولايات الوطن حتى تسهل عملية تسويق الأسماك محليا.

- تشجيع رجال الأعمال الوطنيين الذين يستثمرون في قطاع الصيد من خلال تخفيف الضرائب والرسوم(خاصة الرسوم على استيراد الوسائل الخاصة للصيد، كما يجب إلتزام الجهاز المصرفي الوطني بتسهيل القروض لهم وبفوائد منخفضة.

- دعم المصالح المينائية بتوفير كل متطلبات السفن،ودراسة إمكانية إنشاء ورشة إصلاح متطورة بالإضافة إلى إنشاء ميناء صيد في انواكشوط.

- إنشاء شركات قائمة على تحويل وتصنيع المنتجات السمكية.

- إعطاء الأولوية للصيد التقليدي بصفته أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

- تشجيع الاستثمارات في قطاع الصيد.

- ينبغي مراقبة الشركات وفحص قوائمها المالية للتطلع على إنتاجية هذه الشركات والمردودية التي تحققها.

- وأخيرا يجب تعزيز الرقابة الوطنية على المياه الإقليمية وتوفير العناصر البشرية والمادية الضرورية لذلك، كما يجب.

آفاق البحث

يعتبر موضوع تسيير قطاع الصيد موضوعا متشعبا، لذا يمكن تناوله من عدة جوانب ولذلك فإنه يحتاج للمزيد من الدراسة والتعمق حتى تتم الإحاطة بجوانبه المختلفة وخاصة بعد طرح استراتيجية جديدة لدعم وتنمية القطاع للفترة 2006-2008 ، وبعد مراجعة اتفاقيات موريتانيا مع المجموعة الأوروبية في مجال الصيد، لذا يبقى الموضوع بحاجة إلى الدراسة من أجل متابعة سير الإستراتيجية الجديدة في ظل الاتفاقية الجديدة التي ستعود على موريتانيا بعائدات أكبر على خلاف الاتفاقيات السابقة.

Nom du document : definitiont
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : الخاتمة
Sujet :
Auteur : Crash
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 18/01/2004 00:15:00
N° de révision : 22
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 00:20:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition : 162 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:39:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 4
Nombre de mots : 723 (approx.)
Nombre de caractères : 3 981 (approx.)

قائمة المراجع

1- تقرير مؤتمر الاستثمار والتجارة في قطاع المصائد السمكية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمكتب الإقليمي للفاو بالقاهرة، الدار البيضاء،1995.

2- بلاهي ولد الحسين،الثروة السمكية في موريتانيا ودورها في حل المشكل الغذائي، بحث لنيل شهادة عليا في الاقتصاد،جامعة البصرة،1994

3- عيشة بنت اعلي ومحمد عبد الرحمن ولد جدو، الصيد الصناعي وأثره على استنزاف الثروة السمكية، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط،2003.

4- محمد ولد لمرابط ولد سدوم، قطاع صيد الأسماك وأهميته في الاقتصاد الموريتاني، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة البصرة، 1988.

5-Cheif Ould Toueileb, la pêche artisanale approche et analyse NDB 1993.

6- إبراهيم ولد الإمام، الأثر السلبي والإجابي لإستغلال الثروة السمكية في موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 2000.

7- سيد محمد ولد إبراهيم، صادرات الصيد في موريتانيا1995-2001 ، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 2004.

8- الشيخ إبراهيم ولد أحمدو، اقتصاديات الصيد في موريتانيا، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995.

9- اتفرح بنت حمود، الأنشطة الإقتصادية الموريتانية، بحث لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 1995.

10- خديجة بنت التقي، قطاع الصيد البحري ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 1998.

11- يحي ولد عبد الله ولد سليمان، دور قطاع الصيد في التنمية الاقتصادية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 1994.

12- وزارة الصيد والاقتصاد البحري، استراتيجية تنمية الصيد(2006-2008).

13- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003.

14- Evaluation des stocks et aménagement de pêcherie de la zée martienne, rapport du 4ème groupe de travail (IMROP)_ décembre 1998.

15- Evaluer le potentiel et utiliser la gestion d'espèce comme mesure d'aménagement de pêcherie dans la zée de la Mauritanie, université du Québec,2001

16- عبد الحميد محمد عبد الحميد، الأسس العلمية لإنتاج الأسماك، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة،1994.

17- السيد ولد أباه وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

18- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، نواكشوط 2003.

19- حنين زمعلاش وواري علي، واقع وآفاق الثروة السمكية في موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 2002.

20- يرب ولد سيد محمد ولد حمزة،التوازن الاقتصادي في ضوء صياغة النموذج الديناميكي للمتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2001.

21- Récapitulatif des communications, rapport du 5ème groupe de travail sur l'évaluation de stocks et de pêcherie, NDB 2002.

22- Rapport de synthèse 1er séminaire sur l'aménagement de pêche en Mauritanie, NDB,2002

23- محمد السالك ولد أحمد مولود، مساهمة الصيد التقليدي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط 1994.

24- Jean Bucle et Robert Cecil, la pêche artisanale en Afrique University of Western Ontario 1990

25- وزارة الصيد والاقتصاد الحري، إدارة الدراسات ولإحصاء نواكشوط، 2004.

26- السيد ولم محمد محمود، سياسة الصيد في موريتانيا، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، 1986.

27-Dominique greboval ,problematique de la gestion de le capacité de pèche departement de pèche, FAO ,seminaire national sur l'aménagement de pèche en Mauritanie

28- محمد المختار ولد محمد وسيد ولد محمد، عائدات قطاع الصيد الصناعي والتقليدي، جامعة نواكشوط، 1998.

29- هارون أحمد عثمان، الاقتصاد البحري مع إشارة خاصة لمشاكل الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.

30- محمد ولد إبراهيم،معوقات الصيد في موريتانيا، المكتبة الوطنية، نواكشوط،1992.

31- عيشة بنت الخرشي، السياسة الجديدة للصيد وأثرها على الصادرات السمكية، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط،1996.

32- سيدى محمد ولد سيد محمود ،التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، بحث نيل درجة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة دمشق، 1988.

33- Séminaire national sur l'aménagement de pêche en Mauritanie, rapport final février 2002

34- Rapport de la (FAO) 1985.

35- Macina Mohamed Ould Hady, la nouvelle politique de pêche ; le débarquement, mémoire de fin d'étude, ENA Nouakchott 1984.

36- Mohamed Mahmoud Brahim, situation de la peche indistiel en RIM, rapport de stage, ISS, NKTT.

37-Hamadi ould Hamadi, seminaire audiovisielle de la peche, NDB 1989.

38- Stratégie à long terme pour le développement de secteur de la pêche en RIM ,1985

39- Stratégie à long terme pour le développement en secteur de pêche de la Mauritanie, 1981.

40 Direction des projets, projet de département en matière de politique de pêche et stratégie sectorielle (85-88) Nouakchott 1986.

41- محمد ولد الطالب ولد سيد، الصادرات الموريتانية الواقع والمشكلات، 1975-1994 بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة البصرة، 1998.

42- Rapport sur l'aide publique au developpement accorde a la RIM en 1999.

43- أحمد ولد المحجوب، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية مع التطبيق على موريتانيا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2002.

44- سرى اجوهري جغرافية الموارد الاقتصادية، مطبعة الإشعاع، القاهرة 1999.

Nom du document : bubliographie
Répertoire : D:\rectora
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : 1- تقرير مؤتمر الاستثمار والتجارة في قطاع المصائد السمكية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمكتب الإقليمي للفاو بالقاهرة، ا
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 22/02/2007 20:51:00
N° de révision : 50
Dernier enregistr. le : 15/04/2007 00:21:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :144 Minutes
Dernière impression sur : 21/04/2007 09:42:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 4
Nombre de mots : 780 (approx.)
Nombre de caractères : 4 292 (approx.)